الأمم المتحدة S/PV.8167



مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٦٧

الخميس، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1802112 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الممثلين التالية أسماؤهم إلى المشاركة في الجلسة: الأرجنتين والأردن وإستونيا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وآيسلندا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وبوتسوانا وتركيا والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب أفريقيا والعراق وجمهورية فنزويلا البوليفارية وقطر وكوبا ولبنان وليختنشتاين وماليزيا ومصر والمغرب وملديف والمملكة العربية السعودية والنرويج ونيجيريا واليابان.

أقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد ملادينوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا الأفراد التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد جواو بيدرو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ سعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): كثيرا جدا ما اجتمعنا في هذه القاعة وقلنا إن النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي يمرّ في مرحلة حاسمة، وإن الحالة على أرض الواقع لا يمكن تحملها. وقد وقعنا جميعا في براثن نموذج إدارة النزاع بدلا من حله. وهناك من يؤمنون بأنه يمكن حل النزاع من خلال المفاوضات الثنائية والتسويات السلمية بمعالجة مسائل الوضع النهائي للحدود والأمن واللاجئين وتحديد وضع القدس على أساس الاتفاقات السابقة وقرارات الأمم المتحدة. وهم يعتقدون أنه لحل النزاع يجب أن تكون هناك دولتان، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. ويؤمن البعض في القيام بتحركات أحادية الجانب لا يمكن أن تؤدي إلا إلى واقع دولة واحدة يتنافى مع تطلعات كلا الشعبين.

وهناك الذين يؤمنون بالعنف، وهم على اقتناع بأن المواجهة هي الخيار الوحيد. وهم لا يعترف بأن الفلسطينيين والإسرائيليين معا – اليهود والمسيحيين والمسلمين – لهم صلة دينية وتاريخية ووطنية مشرعة بهذه الأرض. وهم يعتقدون أنه يجب أن ينهزم أحد الطرفين لينتصر الآخر؛ وأن الأرض يمكن، بل يجب، أن تعود لشعب واحد فقط.

ويقع على عاتقنا نحن – الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي – مسؤولية إثبات أن أولئك الذين يؤمنون بالعنف والمواجهة مخطئون. ولا تتمثل مسؤوليتنا في إثباتنا فقط أن هؤلاء مخطئون، بل العمل مع القادة الفلسطينيين والإسرائيليين على تحقيق العودة إلى طاولة المفاوضات والإسراع في تحقيق نتائج ملموسة من شأنها تمكين من يؤمنون بالسلام وإحباط من يؤمنون بالرعب.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقات أوسلو. ولئن كان لا يزال يتعين تحقيق رؤيتها الجريئة تجاه السلام، فإن الآن ليس بالوقت للتخلي عن اتفاقات أوسلو. والبديل ليس صفقة أفضل، ولكن تدهور واقع الاحتلال، والإذلال. وقد حان الوقت الآن للدفع من أجل سياسات على أساس إعادة بناء الثقة؛ لقد حان الوقت للعمل بشأن مسائل الوضع النهائي على أساس توافق الآراء الدولي؛ والآن حان الوقت لإظهار القيادة السياسية من أجل إزالة العقبات التي تعترض سبيل التوصل إلى حل مستدام. وقد يسأل البعض، ما هو الحل المستدام؟ وأنا أرى أنه حلٌ يسوي جميع المطالبات، ويتيح المجال للإسرائيليين والفلسطينيين المجال للانفصال والعيش بسلام كجيران وشركاء حيث أمنهم مُتَلاَزِم إلى الأبد، ولكن كل شعب يدير شؤونه في دولته الخاصة به.

وقد حان الوقت الآن للقيادة. ولا يخطئن أحد: على الرغم من أن البيئة والديناميات السلبية الحالية قد تكون تفاقمت بسبب الأحداث التي وقعت مؤخرا، فإنها ليست جديدة. فانعدام الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات مجدية، واستعادة الثقة واستئناف المفاوضات والميل إلى اتخاذ قرارات انفرادية كانت هناك لسنوات. وخلال تلك الفترة، تخبّطت مختلف الجهود السلام مرارا – ووقعت ضحايا للمخططات السياسية التي تهدف إلى تقويض التقدم المحرز نحو تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، أو ضحايا للخوف من إبرام حلول توفيقية تاريخية مع الماضي لصالح المستقبل.

وقد كلّف الشلل ثمنا باهظا، وهو استمرار العنف وانعدام الأمن؛ والاتساع الدائم للمشاريع الاستيطانية؛ واستمرار الانقسام السياسي الفلسطيني؛ وحالة متدهورة وغير مستدامة في غزة، تحت سيطرة حماس. وإذ ما نُظر إلى هذه العناصر مجتمعة، فإنها تقتل الأمل وتولّد الإحباط وتزيد من تغذية نزعة التطرف على أرض الواقع. وخيارنا اليوم واضح. إما أن نتخذ خطوات ملموسة لعكس هذا المسار الخطير، أو نخاطر بنشوب نزاع آخر أو كارثة إنسانية أخرى.

وفي هذا الصدد، أود أن أبدأ اليوم بالإعراب عن قلقي العميق إزاء تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في هذه السنة. ولئن كنا نقدّر تعهد الولايات المتحدة مؤخرا بـ ٦٠ مليون دولار، فإنه يمثل انخفاضا كبيرا في تبرعها التقليدي، مما يؤدي إلى زيادة قلق مجتمع قوامه ٥,٣ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين، الذين يعانون بالفعل من أطول أزمة للاجئين في العالم – ٧٠ عاما.

ونظرا للتوترات على أرض الواقع، أرحب بالالتزام الثابت للأونروا بمواصلة تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين بلا انقطاع. إن إغلاق أو تخفيض الخدمات في هذا الوقت الحرج من شأنه أن يزيد من زعزعة استقرار منطقة مفعمة بالنزاع وانعدام الأمن والتطرف. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أطلقت الأونروا حملة عالمية لجمع الأموال تهدف إلى جمع حوالي ٥٠٠ مليون دولار لإبقاء مدارسها وعياداتها وخدماتها في مجال الإغاثة والمجالات الأخرى مفتوحة طوال عام ٢٠١٨ وبعده. وأشكر الدول الأعضاء التي سبق لها أن انضمت إلى هذه الحملة العالمية لتقديم الدعم الإضافي للأونروا، وأشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

إن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يزال يحصد الأرواح البشرية بصورة مطردة على أرض الواقع. واستمرت الاحتجاجات والانخفاض النسبي في مستوى العنف في الضفة الغربية وقطاع

غزة في أعقاب اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، في ٦ كانون الأول/ديسمبر.

ومنذ ١٨كانون الأول/ديسمبر، قُتل سبعة مدنيين فلسطينيين، من بينهم ثلاثة أطفال، على يد قوات الأمن الإسرائيلية خلال الاحتجاجات والمواجهات – أربعة في قطاع غزة وثلاثة في الضفة الغربية – وتوفي فلسطينيان آخران متأثرين بجراحهما بعد إصابتهما في الاحتجاجات خلال الأسبوعين الماضيين. وأحيط علما بالقلق الذي أعرب عنه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ١٩ كانون الأول/ديسمبر إزاء وجوب ضبط استخدام القوة وضرورة عدم استخدام القوة المميتة ألا كملاذ أخير، في حالات التهديد الوشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة، وقيام السلطات بإجراء التحقيق على النحو الواجب عندما ينجم عن ذلك سقوط قتلى. وأحث قوات الأمن الإسرائيلية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب الإصابات في مثل هذه الظروف.

وفي ٩ كانون الثاني/يناير، قتل أحد المدنيين الإسرائيليين في هجوم انطوى على إطلاق النار من مركبة متحركة بالقرب من نابلس. لا يوجد أي مبرر للإرهاب أو لمن يتغاضى عنه أو يمتدحه أو يمجده. إذ يجب تقديم مرتكبي هذا الاعتداء إلى العدالة. وفي وقت لاحق، في ١٨في كانون الثاني/يناير، قُتل فلسطيني بجنين وألقي القبض على عدة أشخاص آخرين أثناء غارة أفيد أن الجيش الإسرائيلي قد نفذها بحثا عن مرتكبي الهجوم في ٩ كانون الثاني/يناير.

كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إطلاق مقاتلين فلسطينيين ثمانية صواريخ وقذائف هاون من قطاع غزة، حيث سقطت ثلاثة منها داخل إسرائيل، مما تسبب في أضرار لكن بدون وقوع إصابات. وردا على ذلك، استهدفت قوات الدفاع الإسرائيلية المواقع العسكرية لحماس في غزة، ولم يبلغ عن وقوع إصابات. كما دمرت قوات الدفاع الإسرائيلية نفقا يمتد من غزة إلى إسرائيل ومصر تحت معبر كرم سالم، وهذا هو الإجراء الثالث الذي يتم اتخاذه خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وذكرت مرارا أن يجب وقف جميع الأنشطة القتالية، بما في ذلك حفر الأنفاق وإطلاق الصواريخ في غزة. إنها تهدد حياة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وتزيد من مخاطر تصعيد الأعمال القتالية، وتقوض الدعوات إلى رفع الحصار وتضر بآفاق تحقيق السلام في نهاية المطاف.

وتستمر أنشطة الاستيطان الإسرائيلية على الرغم من الإدانة الدولية واسعة النطاق. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، قدمت سلطات التخطيط الإسرائيلية خططا لأكثر من ٤٠٠ ١ وحدة سكنية في مستوطنات المنطقة جيم. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على خطة لبناء تسع وحدات سكنية في بساغوت. وفي سياق منفصل، تم نشر أربعة عطاءات لما يقرب من ٥٠٠ وحدة، تم تجهيزها في ٢٠١٧.

وبالمقارنة، لم يُعلن إلا عن فتح عطاءات لإنشاء ٥٠ وحدة فحسب خلال العام الماضي بكامله. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت السلطات أنها بصدد الإعلان خلال الأسابيع القادمة عن حوالي عشرة عطاءات جديدة لإنشاء ٨٨٠ وحدة سكنية في سبع مستوطنات.

إن بناء المستوطنات غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام السلام. والأنشطة المتصلة بالاستيطان تقوض فرص إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء كجزء من الحل القائم على وجود دولتين. وهناك تطوران أخيران زادا من إدراك أن القوى التي تريد عرقلة حل الدولتين تزداد انتشاراً في إسرائيل.

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت اللجنة المركزية لحزب الليكود قرارا يدعو إلى بناء المستوطنات ”دون عوائق“، وإلى ”توسيع نطاق القانون الإسرائيلي والسيادة في جميع مناطق الاستيطان المحررة في يهودا والسامرة“. وهذا القرار، وإن لم يكن

ملزماً، يزيد من الضغط السياسي لضم أجزاء من الضفة الغربية ويزيد من تقويض اعتقاد الفلسطينيين في جهود السلام. وبعد أيام، أقر الكنيست تعديلا على القانون الأساسي للقدس، من شأنه أن يصعب على إسرائيل في أي اتفاق سلام مستقبلي نقل السيطرة على مناطق تقع حاليا ضمن المنطقة التي تعرفها بالولاية البلدية للقدس إلى السلطة الفلسطينية.

واستمر أيضاً هدم المباني المملوكة للفلسطينيين، حيث هُدِم ١٦ مبنى لعدم الحصول على تصاريح البناء التي يكاد يكون الحصول عليها مستحيلاً، كما أشار إلى ذلك تقرير المجموعة الرباعية لعام ٢٠١٦. وقد شرد أربعة عشر فلسطينيا جراء هذه الأعمال. ودمرت أربعة مبان أخرى خلال عملية عسكرية في جنين، مما أدى إلى تشريد ١٦ فلسطينياً آخرين. ويثير القلق بشكل خاص خطر هدم ٤٦ هيكلاً مدرسياً في المنطقة جيم والقدس الشرقية.

ومع استمرار قوات الأمن في اعتقال الفلسطينيين في مختلف العمليات الأمنية - احتجز حوالي ٤٠٠ فلسطيني في الشهر الماضي - أود أن أسلط الضوء على قضية بعينها. في ١ كانون الثاني/يناير، وجهت ١٢ تهمة بحق عهد التميمي، وهي فتاة فلسطينية تبلغ من العمر ١٦ عاماً اعتقلت في كانون الأول/ديسمبر. وجاء احتجازها بعد نشر مقطع فيديو شوهدت فيه وهي تصفع وتركل جنديين إسرائيليين في ساحة أمام منزلها. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، قضت محكمة عسكرية إسرائيلية باستمرار التحفظ عليها حتى انتهاء الإجراءات القانونية ضدها. وكما أشار مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في ١٦ كانون الثاني/يناير، فإن احتجاز طفل يجب ألا يستخدم إلا كإجراء أخير ولأقصر وقت ممكن. وأكرر دعوة المفوض السامي إلى معاملة كل القُصَّر بطريقة تتماشى مع أحكام القانون الدولي والحماية الخاصة التي يمنحها للأطفال.

وعلى الصعيد السياسي الفلسطيني، أود إبلاغ المجلس أنه ردا على قرار الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وبعد التصويت في الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع المجلس المركزي الفلسطيني في رام الله في ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير. وفي بيانه الختامي، أعلن المجلس المركزي، في جملة أمور، رفضه للولايات المتحدة كشريك حتى تسحب هذا القرار وتعدل عن تسميتها لمنظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة إرهابية وإغلاقها لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. وأعلن المجلس المركزي أيضا أن عملية أوسلو لم تعد صالحة، وكلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتعليق الاعتراف بإسرائيل حتى تعترف بدولة فلسطين وتلغي ضمها للقدس الشرقية، ووقف التنسيق الأمني مع إسرائيل وإعادة النظر في العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل. ونحن لم نر بعد إن كانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سوف تعتمد هذه القرارات وتنفذها. ولكن، في ظل الظروف الراهنة، نحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي عمل أو خطاب من شأنه أن يزيد من تقويض فرص العودة إلى مفاوضات مجدية ومواصلة مشاركتها لصالح السلام.

وفيما يتعلق بغزة، فإن الأوضاع الإنسانية والأمنية المتفاقمة ما زالت تزيد الأمر سوءاً. والاتفاق فيما بين الفلسطينيين بوساطة مصرية توقف تنفيذه عملياً. لم يتمكن الجانبان من التوصل إلى اتفاق، ولا سيما بشأن العقبات الرئيسية، بما في ذلك تحصيل الضرائب وإدماج موظفي القطاع العام ودفع مرتباتهم، وحالة عودة الإدارة الحكومية في الوزارات والمؤسسات الأخرى، وفي نهاية المطاف، السيطرة الأمنية على غزة. ولا بد من التغلب على هذه التحديات على وجه السرعة وإلا فإن العملية ستكون عرضة للخروج عن مسارها تماما، مما يترك غزة عرضة لتصعيد جديد.

وعلى الرغم من هذه العثرات، يشجعني استمرار سيطرة السلطات الفلسطينية الشرعية على معابر غزة بعد تسليمها في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وأرحب أيضا بقرار السلطة الفلسطينية

في ٣ كانون الثاني/يناير باستئناف المدفوعات لكامل كمية الكهرباء – ١٢٠ ميغاواط – المشتراة من إسرائيل لغزة، مما يسمح بزيادة إمدادات الكهرباء من ست إلى ثماني ساعات يوميا.

غير أن الحالة الإنسانية لا تزال سيئة. والتمويل الحالي المتوفر لن يمكن الأمم المتحدة من توفير الوقود إلى المستشفيات والهياكل الأساسية الحيوية في غزة بعد نهاية شباط/فبراير. وأحيط علما أيضا بقرار إسرائيل الموافقة على نحو ٨٥ مشروعاً للقطاع الخاص من خلال آلية إعادة إعمار غزة منذ بداية هذا العام. غير أن هذه التطورات الإيجابية ليست بديلا عن رفع الإغلاق عن غزة وإعادة القطاع إلى السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية الشرعية. ويجب التصدي بشكل عاجل وفعال للخليط القابل للاشتعال من التحديات الإنسانية والسياسية والأمنية.

وفي محاولة لدعم عملية السلام ومعالجة الحالة المتردية في غزة، ستعقد النرويج والاتحاد الأوروبي دورة استثنائية للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين في ٣١ كانون الثاني/يناير على المستوى الوزاري. ويهدف هذا الاجتماع الهام إلى جمع كل الأطراف معا لمناقشة التدابير الرامية إلى التعجيل بالجهود التي يمكن أن تدعم حل الدولتين عن طريق التفاوض، وتمكين السلطة الفلسطينية من استئناف السيطرة الكاملة على غزة. وأدعو الأطراف إلى العمل بصورة بناءة وتحقيق نتائج ملموسة تدعم هذه الأهداف.

وإذ انتقل إلى لبنان، فقد استمرت الجهود لتوطيد الاستقرار بعد عودة رئيس الوزراء الحريري. وفي إطار تنفيذ ما جاء في بيان باريس الصادر في ٨ كانون الأول/ديسمبر عن فريق الدعم الدولي، تجرى الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر لدعم القوات المسلحة اللبنانية والمؤسسات الأمنية تستضيفه إيطاليا في أواخر شباط/فبراير. كما تستمر الاستعدادات للانتخابات البرلمانية في أيار/مايو.

ولا تزال الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة عموماً. وبعد إعلان جيش الدفاع الإسرائيلي نيته إجراء أعمال البنية التحتية جنوب الخط الأزرق، بما في ذلك في بعض المناطق التي أثارت اعتراضات شديدة من جانب المسؤولين اللبنانيين، تتفاعل قيادة القوة مع كلا الطرفين من خلال ترتيبات الاتصال والتنسيق القائمة. وستناقش هذه المسألة في الاجتماع الثلاثي القادم.

وفي الختام، أود أن أؤكد على خطورة التحديات الراهنة.

بعد خمسة وعشرين عاما على اتفاقات أوسلو، نحن الآن في مرحلة حاسمة من عملية السلام. إن حالة عدم اليقين والتقلب في البيئة الحالية تؤدي إلى تشدد المواقف وزيادة حدة الخطاب من جانب الأطراف كافة – وهي حالة تصب مباشرة في مصلحة المتطرفين وتزيد من خطر اندلاع نزاع آخر. وفي غياب أي اقتراح ذو مصداقية يمكن أن يكون أساسا لمفاوضات الوضع النهائي، يجب أن يستمر المجتمع الدولي في تهيئة الظروف الضرورية لاستئناف المحادثات. وعلينا أيضا أن نعيد التأكيد على توافق الآراء الدولي على أن حل الدولتين لا يزال الخيار الوحيد القابل للتنفيذ من أجل إنهاء النزاع بشكل عادل ومستدام. ويجب أن نبقى ثابتين في هذا الموقف.

وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان الحفاظ على دعم تعزيز المؤسسات الفلسطينية وتعزيز الخدمات المقدمة للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. ومن شأن السماح للمشروع الفلسطيني بالتراجع في هذه المرحلة الحساسة أن يؤدي إلى مزيد من زعزعة استقرار الحالة الهشة أصلا. وليس من شأن التخفيضات الأخيرة في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلا أن تعزز هذه الشواغل.

وفيما يتعلق بغزة، أدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الرامية إلى إعادة القطاع إلى سيطرة السلطة الفلسطينية. وإذا ما توقفت العملية، فإن شعب غزة سيواجه ظروفاً بائسة بصورة متزايدة ويفقد الأمل في إحراز أي تقدم. وأثني على مصر لدورها الريادي والتزامها المستمر بهذه العملية.

ولم يعد بوسعنا الانتظار لعكس المسار السلبي الحالي للنزاع. فكل تقدم استيطاني غير قانوني، وكل شخص يقتل وكل جهد فاشل في غزة يجعل من الصعب على الفلسطينيين والإسرائيليين التغلب على انقساماتهم وإعادة بناء الثقة والاستثمار في هدف حل النزاع. لقد آن الأوان لكسر النمط المدمر والبدء من جديد في إرساء دعائم السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

السيد منصور (*تكلم بالإنكليزية*): باسم دولة فلسطين، أهنئ كازاخستان على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، على إدارتكم القديرة لأعمال المجلس الهامة.

كما نشكر المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية.

وأعرب أيضا عن أحر تهانينا للأعضاء المنتخبين الجدد في مجلس الأمن – بولندا وبيرو وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت وهولندا – وأتمنى لهم كل النجاح في التمسك بمسؤولياتهم وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس فيما هم يسعون بشكل جماعي للاضطلاع بمهاهم في صون السلام والأمن الدوليين.

كما نجدد الإعراب عن خالص تقديرنا للبلدان أوروغواي وأوكرانيا وإيطاليا والسنغال ومصر واليابان ولوفودها على إثر انتهاء فترات عملهم، التي خدموا خلالها بالتزام مثالي وكفاءة وحكمة. ونشيد بإسهامات البلدان في جهود المجلس الرامية إلى التصدي للعديد من المسائل البالغة الأهمية المدرجة في جدول أعماله، بما في ذلك قضية فلسطين، طوال فترة ولايتهم وفي مواجهة الأزمات العديدة. وتجسدت تلك الإسهامات قبل فترة قصيرة للغاية في التصويت الذي أجراه المجلس في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على مشروع القرار (S/2017/1060) بشأن وضع القدس، الذي قدمته مصر، بوصفها الممثل العربي في مجلس الأمن. ولئن كان مشروع القرار، للأسف، قد نقض (انظر S/PV.8139)، فإننا لا نزال نشعر بالامتنان على الموقف الجدير بالاحترام الذي اتخذته الأغلبية الساحقة للبلدان في إعادة التأكيد على القرارات ذات الصلة والمبادئ الرئيسية للسلام الفلسطيني – الإسرائيلي وهي مسألة تحظى بتوافق الآراء الدولي.

واستعراضا للماضي، فإن عام ٢٠١٧ انتهى على نحو محبط، إذ أننا شهدنا قرارات تقويض الحقوق والتطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني ورفض توافق الآراء العالمي الذي ساد طوال عقود استنادا إلى قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي برمته. ولكن في الوقت نفسه، وجدنا العزاء والأمل في الرفض المدوي لتلك القرارات وفي تجديد التأكيدات القاطعة – هنا في القاعة، وفي الجمعية العامة وفي العواصم في جميع أرجاء العالم – على القرارات ذات الصلة، بما في ذلك، في جملة أمور، القرارات ٤٧٦(١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)؛ وعلى احترام الوضع القانوني والسياسي والتاريخي لمدينة القدس؛ وعلى وضع القدس الشرقية بوصفها مدينة محتلة وجزءا لا يتجزأ من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ وعلى احترام الوضع التاريخي القائم في الحرم الشريف واحترام رعاية الأردن للمقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة؛ وعلى المواقف والمبادئ الأساسية التي تسلم بالوضع الخاص للقدس وحساسيتها ومحوريتها لصنع السلام، ومن ثم اعتبارها من ضمن قضايا الوضع النهائي التي يتعين تسويتها من أجل تحقيق السلام العادل والدائم.

إن افتراض أنه يمكن بطريقة ما إهمال كل ذلك أو أنه يمكن تحقيق السلام بخلاف ذلك – سواء بشكل انفرادي أو بإيجاد

حقائق على أرض الواقع بصورة غير قانونية – افتراض خاطئ في أحسن الأحوال، وخطير وجدير بالشجب في أسوأ الأحوال.

وأبلغ المجلس بشكل كامل بموقفنا الرافض للقرار الصادر عن حكومة الولايات المتحدة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وهو موقف لا يزال ثابتا. ولا نزال مصرين على احترام القانون وعلى حقوقنا، ونرفض القرار الانفرادي والاستفزازي، الذي يتعارض بشكل مباشر مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بشأن المسألة. إن ذلك القرار لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني على وضع القدس. ونرحب بتأكيد الجمعية العامة الحاسم في ذلك الصدد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر A/ES-10/PV.37)، ونكرر الإعراب عن تقديرنا العميق للإجراءات التي اتخذها المجلس الوزاري العربي ومؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز استجابة لتلك الأزمة.

وردا على عمليات التشويه المتكررة لموقفنا، فإنني مضطر للمزيد من الإيضاح. وليس القصد من موقفنا عدم الاحترام وينبغي ألا يفسره أي أحد الموقف على هذا النحو. وعلى العكس من ذلك، فإنه موقف راسخ في الاحترام التام للقانون، ولمبادئ العدالة والإنصاف، وللميثاق، وللمجلس، وللجمعية ولتوافق الآراء الدولي الذي استمر لعقود على معايير الحل السلمي. وهو موقف لاحترام التطلعات الوطنية المشروعة لشعبنا، الذي ما فتئ متحليا بالصبر والثبات بالرغم من الظلم الفادح الذي لا يزال يعاني منه. وهو موقف لاحترام حقوق الإنسان وكرامة شعبنا، التي لا يمكننا أن نسمح بإنكارها. ولا يمكن أن نحدد ثمنا لحقوق أي شعب ولكرامته. ولا يمكن إلغاء هذه الحقوق بالتهديد أو التخويف أو الإجراءات العقابية. ولا بد من رفض تلك المحاولات من جانب جميع من يسعون لتحقيق السلام والعدالة ويؤمنون حقا بالقانون الدولي بوصفه السبيل لتحقيقهما.

ولذلك سنظل حازمين في ثلاث مسائل: في الدعوة إلى تطبيق القانون الدولي على قضية فلسطين بجميع أبعادها وبدون استثناء، وفي سعينا التاريخي لاستيفاء حقوق شعبنا غير القابلة للتصرف وفي التزامنا بالسلام والتعايش.

إن أي شيء فعلناه في الفترة الأخيرة أو في أي مرحلة أخرى في السنوات الطويلة لعملية السلام في الشرق الأوسط ينبغي ألا يساء تفسيره أو تصوره بخبث باعتباره رفضا للسلام. وعلى العكس من ذلك، وبالرغم من أنه من غير المقبول أننا نحن – الطرف المتضرر، الشعب الخاضع للاحتلال والمحروم والمستعمر ويعامل بوحشية – نواجه المطالب بأن نثبت مرارا وتكرارا جدارتنا بالتمتع بحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في أن نكون شعبا حرا في الأرض الخاصة بنا، فإننا أبدينا باستمرار حسن نيتنا والتزامنا بالسلام.

وفعلنا ذلك بالرغم من التضحيات الهائلة التي طلب منا أن نقدمها في سياق الحل التوفيقي التاريخي الذي قدمه المجتمع الدولي في شكل الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. لقد قبلنا ذلك الحل التوافقي قبل ٣٠ سنة، في عام ١٩٨٨، والتزمنا به منذ ذلك الحين في كل مرحلة من مراحل عملية السلام، من اتفاق أوسلو وما بعده. وظللنا ملتزمين حتى في مواجهة رياء إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، وسوء نيتها وسياساتها وممارساتها غير القانونية، التي لم تؤد إلى تدمير حل الدولتين شبرا شبرا ويوما بعد يوم فحسب، بل أيضا إلى تدمير الإيمان نفسه بأنه يمكن تحقيق السلام. ولا يمكن لأي شخص إنكار ذلك بشكل معقول.

ولذلك من الأمور المروعة أن نشهد إعادة ظهور ادعاءات رئيس الوزراء الإسرائيلي وغيره من المسؤولين الحكوميين بأن رئيس دولة فلسطين، الرئيس محمود عباس، ليس رجل سلام. إنهم باستغلال الظروف الراهنة والغضب والسخط الذي سببوه، يحاولون مرة أخرى صرف انتباه المجتمع الدولي والتهرب من المسؤولية عن الجمود السياسي والحالة المزرية على أرض الواقع بإطلاق تلك الادعاءات الكاذبة والمخزية عن الجانب

الفلسطيني. لقد رأينا ذلك التبشيع لصورتنا من قبل. وهو أمر بغيض ونرفضه بقوة.

إن التاريخ والوقائع ناطقة بذاتها، ولا يمكن أن يكون هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من تلك الادعاءات. فقد أثبت مرة تلو الأخرى التزام الرئيس عباس بالدبلوماسية والقانون الدولي والمفاوضات واللاعنف باعتبارها وسيلة لتحقيق حل سلمي وعادل من شأنه أن يؤدي إلى استيفاء حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة في العيش بحرية وكرامة ووأمن في وطنه، مع التعايش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سياق الحل القائم على وجود دولتين.

ويواصل الرئيس عباس التشاور بنشاط مع العواصم في مختلف أنحاء العالم، فقام بزيارة بروكسل قبل بضعة أيام، كما زار عمان وأنقرة وأديس أبابا والقاهرة وبيجين ومدريد وبرلين وموسكو ونيودلهي وباريس وواشنطن وغيرها خلال العام الماضي. واستقبل العديد من الوفود دون توقف في سعينا المستمر من أجل السلام. وهذا ما يسعى إليه طوال حياته، وما تلتزم به القيادة الفلسطينية، قولا وعملاً، طيلة عقود. والتشكيك في ذلك وسط عاصفة الاستفزازات والمخططات التي نتعرض لها حاليا ردا على موقفنا الثابت من حيث المبدأ إنما يكشف عن نية سيئة وغير سوية وبغيضة تماماً.

وفي ظل تلك التطورات واستمرار تردي الأوضاع على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة، سيكون من بخس القول إن الشعب الفلسطيني يواجه أزمة وجودية. لقد قرعنا أجراس الإنذار من قبل، ولكن بلا طائل. مع ذلك، فنحن مضطرون إلى أن نفعل ذلك مرة أخرى اليوم في ضوء خطورة الوضع. ولا نفعل ذلك باقتناع عميق بعدالة قضيتنا والقلق إزاء محنة شعبنا فحسب، بل أيضا باقتناع راسخ بقوة القانون الدولي ودور هذه المنظمة في تحقيق العدالة والوصول بنا إلى نهاية سلمية للنزاع الذي تسبب في نلك المعاناة والمأساة.

إن العالم يشهد الآن وبتفاصيل مروعة تجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته – قهره وحرمانه، ومحاولات محو تاريخه وطمس تراثه وهويته، والتدمير المنهجي لمجتمعاته التي عاشت جيلاً بعد جيل، وتحطيم إرادته وأمله، دون أن تبدو نهاية لذلك في الأفق. ولذلك، فإن موقفنا لا يتمثل في دفع الأمور إلى حافة الهاوية ولا اتخاذ المواقف المصطنعة. فالأمر يتعلق بأرواح الناس – وفي حالتنا هذه، بحياة أمة برمتها.

إنها أزمة تتعلق بلا شك بوجودنا ذاته في وطننا القومي، بحقوقنا، بما في ذلك تقرير المصير والعودة، وببقائنا كشعب. وكأي أزمة مماثلة في التاريخ، فهي كلياً من صنع الإنسان، وتزداد سوءا يوما بعد يوم جراء قرارات الإنسان والجشع والقسوة والجبروت فوق الحق، في حين يتعذب الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال وتتحدد مصائرهم. وما جريمتهم؟ إنها عرقيتهم كفلسطينيين، وديانتهم كمسلمين أو مسيحيين، وكونهم غير يهود، وإصرارهم على العيش في حرية وكرامة في وطنهم.

ولذلك، تحط السلطة القائمة بالاحتلال من قدرهم وتصورهم في صورة الشيطان، وتحرض شعبها ضدهم إلى حد التطرف والإرهاب الصريحين. وهم يُخرَجون من ديارهم وأراضيهم قسرا على يد احتلال عنيف وقمعي لا يتوانى عن استعمار أراضيهم وتجزئتها وضمها، وبناء المستوطنات والجدار العازل بوتيرة محمومة. بينما تداس حقوقهم الإنسانية بالأقدام، ويخضعون لممارسات الحصار والإغلاق في شكل مكبر للعقاب الجماعي. ويقبض عليهم ويحتجزون ويسجنون. ولم يسلم حتى الأطفال من ذلك، كما سمعنا من السيد ملادينوف صباح هذا اليوم. فقد شهدنا هذا الرعب في محنة فتاة يبلغ عمرها ١٦ سنة، عهد التميمي، وصبي في مثل عمرها، مالك الجوابرة، إلى جانب مئات الأطفال الآخرين، الذين اختطفوا من ديارهم واحتجزتهم سلطات الاحتلال أسرى وأحيلوا لمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية هي الوحيدة للأحداث في العالم.

ويجري كل ذلك بذريعة الأمن والتعاليم الدينية، وأي وسيلة، مهما كانت وحشية أو غير أخلاقية أو غير مشروعة، لها ما يبررها في نهب الآخر وتشريده وإذلاله وتعذيبه باستمرار. وحتى في هذه القاعة، أعلى هيئة متعددة الأطراف للأمن السياسي، وفي منظمة علمانية أنشئت على أساس القانون الدولي – وهو لغتنا المشتركة الوحيدة– فإننا نخضع لتعاليم الكتاب المقدس والانتقاص من حقوق شعب بأكمله على أساس أيديولوجية دينية ودعاوى التفوق والاصطفائية. وهذا لا يتناقض مع القانون الدولي وحقوق الإنسان فحسب، بل إنه يشكل سابقة خطيرة في هذا المجلس تتجاوز كثيراً قضية فلسطين.

إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بل وسبب وجود الأمم المتحدة ذاته، تداس بالأقدام أمام أعيننا ودون أي عواقب. ومرة أخرى، فإن الرسالة هي أن القانون لا قيمة له وأن من يلتزمون بالقواعد سيخسرون، أما من يخرقون القواعد ويهزأون بها فهم الفائزون. ما هو تأثير هذه الرسالة على شبابنا في هذه اللحظة الحرجة في تاريخ منطقتنا والعالم؟ وفي السياق نفسه، يجب أن نسأل: ما هي الرسالة التي يرسلها تخفيض الدعم الإنساني في وقت الحاجة هذا؟ ما هو المكتسب من حرمان اللاجئين الأبرياء والمستضعفين من الكفاف ودفعهم إلى حافة اليأس؟ كيف يخدم ذلك قضية السلام والاستقرار؟ كيف يمكن القبول بتسييس المساعدة الإنسانية؟ هذا أمر لا يمكن قبوله بأي شكل من الأشكال.

إننا ندعو إلى التراحم والالتزام بالقانون الإنساني والمبادئ والمسؤوليات الجماعية. ونحث المانحين على تعزيز دعمهم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وكفالة استمرارها في تقديم مساعدتها الإنسانية والإنمائية الحيوية المعترف بها دوليا لأكثر من ٥,٥ مليون لاجئ فلسطيني، وإسهامها في الاستقرار الإقليمي في هذه الفترة الأكثر تقلبا. ونرحب بالبيان الذي أدلى به المفوض العام، بيير كرينبول، مؤخرا ودعوته المجتمع الدولي إلى الوقوف مع الوكالة واحترام التزاماتها الطويلة الأجل والمبادئ المشتركة. ونرحب أيضا بجهود الأمين العام أنطونيو غوتيريش الرامية إلى تعبئة الدعم.

كما نقر بالدور الهام للبلدان المضيفة والاستجابة السخية من بعض الدول للتعجيل بدعمها في هذا الوقت من أجل مساعدة الوكالة، المكلفة من قبل الجمعية العامة، تمشيا مع الالتزامات والتعهدات والقرارات ذات الصلة، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل. وندعو جميع الدول إلى زيادة دعمها للوكالة، إن كان ذلك في وسعها، مع التأكيد على رسالة المفوض العام ومفادها أنه، بالإضافة إلى المعونة الإنسانية، فإن الأونروا ترمز إلى الأمل واحترام الحقوق والكرامة، وهي مسائل ذات أهمية بالغة في غياب حل وتزايد اليأس وعدم اليقين بشأن المستقبل.

وفي غضون عام واحد، شهدنا آمال السلام تتزايد ثم تتبدد فجأة. ومنذ اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) قبل عام واحد في هذه القاعة، كان التدهور المأساوي للحالة، وتصاعد التوترات وتفاقم الجمود السياسي مدعاة لقلق بالغ. وما زلنا نعتقد أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يمثل أفضل فرصة لتصحيح المسار وإنقاذ حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧ بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وبالتالي حل قضية فلسطين بصورة عادلة من جميع جوانبها، وجعل السلام الفلسطيني – الإسرائيلي حقيقة واقعة. وكان ذلك في صميم الحاجة الملحة إلى اتخاذ القرار والإجماع العالمي عليه في ذلك الوقت – باستثناء رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو وحكومته، الذين يقفون حجر عثرة لعرقلة حل الدولتين وجميع جهود السلام.

إن العجز عن تنفيذ القرارات ذات الصلة وعن إخضاع إسرائيل للمساءلة في مواجهة عدم امتثالها وانتهاكاتها الصارخة لن يؤدي سوى إلى زيادة تعزيز ذلك الإفلات من العقاب، وتناقص فرص تحقيق السلام يوما بعد يوم، وساعة بعد ساعة.

ومن غير المقبول على الإطلاق التهاون والانهزامية في مواجهة تلك الجرائم، والأسوأ من ذلك، أية طريقة للتواطؤ. وفي ذلك السياق، فإن الأعمال التي تنتهك القرارات ذات الصلة ومنح الاعتراف بالتدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يمكن تبريرها وغير قانونية، ويجب أن يرفضها الجميع.

لقد حان الوقت للعمل الجماعي استجابة للنداءات الصريحة الواردة في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بما في ذلك من أجل تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم على أساس قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧.

وآن الأوان لكي يحشد المجتمع الدولي الإرادة السياسية لتنفيذ القرارات ذات الصلة ولإحياء خيار السلام، وتجنب التأثير الخطير الذي سيحدثه استمرار تدهور الحالة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويجب ألا تثنينا التطورات التي حدثت مؤخرا بخلاف ذلك عن المضي قدما على ذلك الأساس، بل بالأحرى يجب أن تعزز عزمنا.

ونكرر دعوة القيادة الفلسطينية، التي وجهت على أعلى المستويات في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأسبوع الماضي، إلى إجراء عملية جماعية للسلام تحت الإشراف الدولي بهدف التوصل إلى حل عادل واستيفاء حقوق الشعب الفلسطيني التي طال إنكارها. وهو طلب عادل، ومن الواضح بالرغم من كل جهودنا، أن المبادرات الانفرادية باءت بالفشل. إن آليات إجراء تلك العملية الجماعية موجودة بالفعل، وينبغي تنشيطها فورا.

ونناشد المجموعة الرباعية أن تضع مسؤولياتها نصب أعينها؛ ومجلس الأمن أن يأخذ بعين الاعتبار مهامه بموجب الميثاق وقراراته ذات الصلة؛ والأمم المتحدة، مع مراعاة مسؤولياتها الدائمة تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم حلها حلا عادلا، أن تعمل حاليا، على أساس القانون الدولي وبالأدوات المتاحة لها، على وقف هذا التدهور الخطير، وإنقاذ فرص تحقيق السلام.

ونشدد على استعداد الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي المعلن وقدراتهما على الاضطلاع بالدور المنوط بكل منهما في إطار المجموعة الرباعية، وفقا للمسؤوليات التي كلفها بها مجلس الأمن، ونرى أن من شأن توسيع نطاق المجموعة لتضم الشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين ذوي الصلة والراغبين أن يخدم قضية السلام. ونحث جميع البلدان المحبة للسلام، كبيرها وصغيرها، على دعم دعوتنا إلى العمل الجماعي بدون تأخير لمصلحة السلام والعدالة.

ونكرر مناشدتنا البلدان التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، أن تفعل ذلك، تمشيا مع القرارات ذات الصلة، وفيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني ذي الحجية المطلقة تجاه الكافة في تقرير المصير، وباعتباره إسهاما كبيرا في التوصل إلى حل سلمي للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، على أساس رؤية وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وعلى جميع الدول أن تكثف جهودها من أجل الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بوضع حد للحالة السائدة غير القانونية وغير العادلة. وبخلاف ذلك لن تنجح إطلاقا أية مبادرة للسلام.

ومن جانبنا، وبالرغم من التحديات الهائلة واليأس المتزايد، سنواصل الالتزام بالقانون الدولي والانخراط مع المجتمع الدولي بروح من المسؤولية، واستخدام جميع الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية والشعبية الممكنة لتحقيق حرية شعبنا واستقلاله، واستعادة حقوقه، وإحلال السلام العادل والدائم. ونطلب بكل احترام أن يقابل حسن النية ذاك بمثله وألا يخذل المجلس الشعب الفلسطيني في هذه اللحظة الوجودية البالغة الأهمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إن إسرائيل تهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونرحب بأعضاء المجلس الجدد ونعرب لهم عن أطيب تمنياتنا.

إنني بشعور بالقلق البالغ أثير مرة أخرى مسألة التهديد الذي نواجهه نحن جميع الموجودين في القاعة. ويأتي ذلك التهديد من إيران. لقد شاهدنا جميعا ما حدث في البلدات والمدن الإيرانية. فقد خرج الناس الشجعان – الصغار والكبار على السواء – في مسيرات جابت الشوارع، مطالبين بحياة أفضل. وهتفوا، ”لا لغزة. ولا للبنان. أجود بروحي من أجل إيران“. ويعلم الشعب الإيراني أنه حينما يحاول النظام سرقة حياته، فإنه يفعل ذلك بسرقة موارده. ولذلك السبب انتفض ضد حكومة بلده. إننا نحيي كفاحه المعنوي.

ولكنني لست موجودا هنا لمخاطبة المجلس بشأن الكفاح الشريف للشعب الإيراني. إنني آخذ الكلمة للكلام عن الأنشطة الخطرة للنظام الإيراني، الذي يصبح دمويا بصورة أكبر كل يوم. ولقد حذرنا المجلس من التطرف الإيراني مرارا وتكرارا. وحذرنا المجلس من أذرع الإرهاب الإيرانية التي تنتشر على نطاق واسع. وأظهرنا مرارا وتكرارا أدلة واضحة على تعزيز وجود إيران في لبنان من خلال عميلها حزب الله. كما رأينا أن العديد من البلدان تختار أن تظل صامتة في حين تتسلل إيران إلى فناء إسرائيل الخلفي. لقد استثمرت إيران مبلغ ٣٥ بليون دولار في سورية. وأكرر –٣٥ بليون دولار.

وتكلمنا عن الإرهاب الذي تنشره إيران في جميع أرجاء العالم. وحذرنا من تقدم إيران العسكري في منطقتنا، ولكن الكلمات لا تكفي. وسأطلع المجلس الآن على معلومات سرية تبين بوضوح مدى تعزيز قوة إيران العسكرية في سورية. إننا نكشف عن تلك المعلومات لكي يدرك العالم التهديد الإيراني المتزايد.

ففي الوقت الحالي، يوجد ٨٣ ٠٠٠ مقاتل مباشرة تحت السلطة الإيرانية في سورية. وهم يشملون ٣ ٠٠٠ من أعضاء فيلق الحرس الثوري المشؤوم لإيران، و ٩ ٠٠٠ مقاتل نت عميل إيران حزب الله، و ١٠ ٠٠٠ من أعضاء الميليشيات الشيعية العنيفة الذين جندوا من جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك من العراق وأفغانستان وباكستان. وبالإضافة إلى ذلك، تقود إيران بصورة مباشرة ٦٠ ٠٠٠ من المقاتلين السوريين. وتلك حقائق مؤكدة لا يمكن المنازعة عليها. ويقوم جيش إيران بالتدريب الفعلي للمتطرفين المقاتلين من جميع أرجاء العالم، ويستخدم سورية قاعدة استراتيجية له. ويدعي الإيرانيون أنفسهم أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يلوذ بالفرار في سورية. فلماذا يواصلون إرسال قواتهم؟ ولماذا يواصلون تجنيد المتطرفين لكي يقتلوا في ساحة المعركة في سورية؟ ولماذا تقوم إيران ببناء قواعد لإيواء هؤلاء المقاتلين على المدى الطويل؟ إن الإجابة واضحة. إنهم يفعلون ذلك لمواصلة زعزعة استقرار سورية ومنطقتنا، ولزيادة تهديد إسرائيل وللمزيد من ترويع العالم الحر بأكمله.

ولا ينتهي سلوك إيران الخطير بالمقاتلين الذي تجلبهم إلى سورية. فهي أيضا تقوم بناء مصانع القذائف في سورية ويؤدي وجودها إلى تحويل الناس الأبرياء في المناطق المحيطة إلى دروع بشرية.

إن إيران بصدد تحويل سورية بأكملها إلى أكبر قاعدة عسكرية في العالم. في الواقع، إنها تحاول زعزعة استقرار سورية من كل الجوانب. ويقوم النظام الإيراني بذلك لكي يتمكن من السيطرة على بلد مدمر. وإيران بحاجة إلى تلك السيطرة لكي تتمكن من زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. الأمر الوحيد الواضح، هو أن الهلال الشيعي على أبوابنا. فإيران مستعدة لكي تضرب

في أي لحظة. وقد أكد اللواء في الحرس الثوري الإيراني، محمد علي فلكي هذه الحقيقة المثيرة للقلق، ووصف قوات الحرس الثوري في الشرق الأوسط بأنها جيش موحد أنشئ لحماية القوى الشيعية، والدفاع عن المرشد الأعلى ومهاجمة إسرائيل من الشمال، وليس من خلال سلسلة من الخلايا الإرهابية الإيرانية ولكن من جبهة عسكرية إيرانية كاملة. ومن وجهة نظر إسرائيل، فإن حدودنا الشمالية هي جبهة شمالية واحدة، مع حزب الله الإيراني من جهة وإيران في سورية من جهة أخرى. لم يعد بإمكاننا التمييز بين لبنان وسورية.

لأكن واضحا. لا تساند إسرائيل أي طرف في الحرب الأهلية السورية. ونحن نؤيد اتفاق عام ١٩٧٤ بشأن فض الاشتباك، ولكننا سندافع دائما عن أنفسنا. وسوف نتخذ دائما أي إجراء ضروري لتأمين حدودنا وحماية مواطنينا. يمتد الهلال الشيعي إلى ما هو أبعد من إسرائيل. وهو أكبر وأقوى من أي وقت مضى، ويستهدف العالم بأسره. وينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يشعر بالقلق إزاء إيران، لأنه على الرغم من أن إيران ستبدأ بإسرائيل، إلا أن بقية العالم ستأتي لاحقا. وسيتطور الوجود الإيراني في سورية، تماما كما تطور تنظيم داعش. وسوف ينتقل بسرعة إلى أوروبا ثم إلى جميع أنحاء العالم.

لقد ضاعفت إيران تجارتها تقريبا مع أوروبا خلال العام الماضي. وقد وقعت الشركات الأوروبية الكبرى صفقات بمليارات الدولارات منذ عام ٢٠١٥. وقد وقعت إحدى الدول الأوروبية صفقة للطاقة الشمسية مع إيران بقيمة ٧٢٠ مليون دولار. وتعهدت دولة أخرى بتقديم قروض بقيمة ٦٠٠ مليون دولار لشركاتها التي تقوم بمشاريع في إيران. وهذا خطأ. قد يستفيد العالم من الجزاءات التي تم رفعها الآن، ولكنه لا يستطيع أن يتجاهل أين تذهب الأموال. ومنذ توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة في عام ٢٠١٥، لم يؤد ذلك إلا إلى زيادة إيران لإنفاقها العسكري. وفي عام ٢٠١٤، كان ١٧ في المائة من إنفاق حكومة إيران مخصص للجيش، لكن في العام الماضي، ٢٠١٧، قفز الرقم إلى ٢٢ في المائة أي ٢٣ بليون دولار أنفقت على القذائف والأسلحة وغيرها من أسلحة الحرب. وفي عام ٢٠١٨ سوف تستمر الزيادة الحاصلة في الميزانية العسكرية الإيرانية. إن الأموال التي يكسبها النظام من صفقاته الاقتصادية مع بلدان أخرى ستنفق على اختبارات القذائف التسيارية، والتطوير النووي، وزيادة الإرهاب العالمي. وفي العامين الماضيين أجرت إيران ٢٥ تجربة للقذائف التسيارية، في تحد مباشر للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وسوف تذهب أموال الشر والدمار التي تملكها إلى سورية مباشرة، وبعد ذلك سيتم استخدامها ضد بقية العالم. وبينما يحقق العالم أرباحا، فإن إيران تبني إمبراطورية.

دعونا نلقي نظرة فاحصة على إنفاق إيران. إنها تخصص ما يناهز ١,٥ بليون دولار للإنفاق على عملائها في اليمن ولبنان وسورية والعراق وغزة، وكذلك في يهودا والسامرة. هذا صحيح. إننا نواجه إيران من الشمال والجنوب. ترسل إيران أكثر من ٨٠٠ مليون دولار سنويا إلى حزب الله وحده، ويستخدم حزب الله هذه الأموال لإرهاب شمال إسرائيل وجنوب لبنان. ومن خلال حزب الله، انتهكت إيران العديد من قرارات مجلس الأمن، من خلال تمويلها لعمليات المنظمة الإرهابية على حدودنا. وهم يخزنون الأسلحة غير القانونية في المدن والقرى ويستغلون المنظمات غير الحكومية لإخفاء خططهم الشريرة. وقد أرسلت إيران أكثر من ١٠٠ مليون دولار لكل من المتمردين الحوثيين في اليمن، وإلى حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، وإلى الميليشيات الشيعية في سورية والعراق. وقد أدى رفع العقوبات في أعقاب الاتفاق النووي إلى الإفراج عن ١٠٠ بليون دولار من الأصول الإيرانية المجمدة، ويستغل النظام الإيراني الآن هذه الأموال، مستخدما إياها لزيادة الأموال في صندوقه المخصص لتمويل الإرهاب.

إن الهلال الشيعي قائم وفي حالة جيدة. ويجب ألا ندع إيران تحوله إلى أفق شيعي. فلإيران خطة بسيطة ولكنها إجرامية.

أولا، إنها تريد تدمير إسرائيل. وثانيا، فإنها تريد زعزعة الاستقرار وترويع المنطقة. ثالثا، إنها تريد أن تهدد العالم بأسره. عندما تسيطر إيران، فنحن جميعا في خطر. وقد يغض البعض الطرف في الوقت الراهن، ولكن سرعان ما ستوجه إيران بنادقها مباشرة نحوهم. والمسار إلى الأمام واضح، ويعلم مجلس الأمن ما يجب عمله. حيث يجب تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تنفيذا كاملا. لا يمكن السماح لإيران بمواصلة تمويل الإرهاب في جميع أنحاء العالم، ومواصلة برنامجها الصاروخي الخطير، وزيادة وجودها العسكري في الخارج.

لقد عرضت حقائق جديدة مثيرة للقلق بشأن الوجود العسكري الإيراني في سورية. ولا ينبغي لأي منا أن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة عدوانها. وعلينا جميعا أن نقف وندافع بقوة عن قيمنا المشتركة. لقد آن الأوان لأن يتوحد المجلس، وأن يواجه بقوة هذا التهديد للاستقرار الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أشرت في أغلب الأحيان، خلال العام الماضي، بصفتي ممثلة للولايات المتحدة، إلى أن هذه الجلسة الشهرية بشأن الشرق الأوسط هي جلسة لا طائل منها. وكما أوضحت مرات عديدة، فإننا نمضي وقتا طويلا في هذه الجلسة بشأن إسرائيل والفلسطينيين، ونخصص القليل للغاية من الوقت للأنظمة والجماعات الإرهابية التي تقوض السلام والأمن في المنطقة، وأهمها إيران، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحزب الله وحماس. ولا يزال هذا هو رأيي، وأتوقع أن أواصل في الأشهر القادمة التركيز على التهديدات التي مصدرها الشرق الأوسط، والتي تحظى باهتمام محدود للغاية في الأمم المتحدة. وسأخالف اليوم ممارستي المعتادة، وسأركز أيضا على قضية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ما الذي تغير؟

لقد سلطت أحداث الشهر الماضي الضوء على جانب حاسم من المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية، ومن المهم ضمان ألا نضيع فرصة توجيه الانتباه إليها هنا في الأمم المتحدة. إن الجانب الذي سأعالجه هو العنصر الوحيد الأكثر أهمية لتحقيق السلام. ولا يتعلق الأمر بقضايا الأمن أو الحدود أو اللاجئين أو المستوطنات، فهذه كلها تشكل أجزاء مهمة من اتفاق السلام، ولكن العنصر الوحيد الأكثر أهمية ليس واحدا منها. يتمثل العنصر الذي لا غنى عنه في القادة الذين لديهم الإرادة للقيام بما يلزم لتحقيق السلام. فالسلام الحقيقي يتطلب قادة على استعداد للإقدام، والاعتراف بالحقائق الصعبة وتقديم تنازلات. ويتطلب قادة يتطلعون إلى المستقبل بدلا من الاستياء مما حصل في الماضي. وقبل كل شيء، يحتاج هؤلاء القادة إلى الشجاعة.

لقد كان الرئيس المصري أنور السادات قائدا من هذا القبيل. فقبل أربعين عاما، قام الرئيس السادات بعمل استثنائي. كانت مصر وإسرائيل في حالة حرب. في الواقع، كان السادات نفسه قد قاد مصر في حرب مع إسرائيل قبل بضع سنوات فقط. لكن السادات اتخذ القرار الشجاع بالسعي إلى تحقيق السلام، وعندما اتخذ هذا القرار، ذهب إلى القدس وألقى كلمة أمام الكنيست الإسرائيلي. وحقيقة ذهابه إلى الكنيست كان قرارا شجاعا في حد ذاته، ولكن ما كان شجاعا حقا هو ما قاله هناك. لم يذهب إلى القدس مستسلما. وتحدث بعبارات لا لبس فيها عن التنازلات الصعبة التي كان يتوقعها من الإسرائيليين.

ثم قال الكلمات التي عرف هو والعالم على حد سواء أنها كانت نقطة تحول. لقد قال للمشرعين الإسرائيليين:

> ”إنكم تريدون أن تعيشوا معنا في هذا الجزء من العالم. أقول لكم بكل صدق، إننا نرحب بكم بيننا، بأمن وسلامة كاملين. لقد دأبنا على رفضكم. ولكنني

اليوم، أقول لكم، وأعلنها للعالم أجمع، أننا نقبل العيش معكم في سلام دائم قائم على العدل.“

تلك كانت الكلمات التي أدت إلى إحلال السلام بين مصر وإسرائيل. وتلك لم تكن عملية يسيرة. فقد استغرقت ١٦ شهرا أخرى من المفاوضات الصعبة للتوصل إلى معاهدة سلام، وقدم الجانبان كلاهما تنازلات صعبة. غير أن كلمات السادات جعلت إسرائيل تفهم أن لها شريك يمكن أن تصل معه إلى تلك الحلول التوفيقية الصعبة. وقد قال البعض أن تلك الكلمات أدت إلى مقتل أنور السادات، ولكن لا يمكن لأحد أن يشكك في أن أجيالا من المواطنين المصريين والإسرائيليين تمتعوا بسلام صمد أمام اختبار الزمن.

قارنوا تلك الكلمات بما قاله الرئيس الفلسطيني عباس للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل ١١ يوما. فقد أعلن الرئيس عباس في خطابه عن موت اتفاقات أوسلو للسلام التاريخية. وقد رفض أي دور أمريكي في محادثات السلام. ووجه إهانة للرئيس الأمريكي. ودعا إلى تعليق الاعتراف بإسرائيل. وتذرع بماضٍ مقيت وخيالي، ماضٍ يعود إلى القرن السابع عشر ليصف إسرائيل بكونها مشروعا استعماريا رسمته الدول الأوروبية.

لنقارن، مرة أخرى، كلمات عباس بكلمات السادات. فقد أقر الرئيس السادات بأن بعض القادة العرب لا يتفقون معه، ولكنه أخبرهم بأن من مسؤوليتي أن:

”استنفد جميع وكل الوسائل في محاولة لإنقاذ شعبي العربي المصري والأمة العربية بأسرها من أهوال حروب مروعة ومدمرة جديدة“

وأقر الرئيس عباس كذلك بانتقادات من قادة عرب آخرين، ولديه رسالة إليهم. لقد كان رده عليهم اغربوا عني. والغريب في الأمر، أن خطابه لم يلق سوى القليل من الاهتمام في وسائط الإعلام. أحض كل الذين يهتمون بمسألة إحلال السلام الدائم والعادل في الشرق الأوسط على قراءة خطاب الرئيس عباس بأنفسهم. فالخطاب الذي يخوض في نظريات مؤامرة تثير السخط فاقدة للمصداقية ليس بخطاب شخص يتحلى بالشجاعة والإرادة للسعي إلى السلام.

على الرغم من كل ذلك، تظل الولايات المتحدة على أتم الاستعداد والحرص على السعي إلى تحقيق السلام. فنحن لم نفعل أي شيء يحكم مسبقا على الحدود النهائية للقدس. ولم نفعل أي شيء لتغيير وضع المواقع المقدسة. ونحن لا نزال ملتزمين بإمكانية وإمكانات قيام دولتين، إذا اتفق على ذلك الطرفان. فالسلام يتطلب تقديم تنازلات، تماما كما فعلت مصر. ويتطلب حلولا تراعي المصالح الأساسية لجميع الأطراف، وذلك ما تركز عليه الولايات المتحدة بشأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. فالخطب المفعمة بالكراهية، وحيل التملص من المفاوضات لن تحقق لنا أي غاية. ولن يتحقق السلام، في نهاية المطاف، من دون قادة يتحلون بالشجاعة.

كان الملك حسين، ملك الأردن، زعيما آخر على هذه الشاكلة. ففي عام ١٩٩٤ أنهى ٤٦ سنة من الحرب ودخل في اتفاق سلام مع إسرائيل لا يزال ساريا حتى يومنا هذا. وقد قال عندما وقع معاهدة السلام:

”هذه لحظات نعيشها. الماضي والمستقبل.... وعندما يحين الوقت للعيش مع بعضنا البعض، كما لم نفعل ذلك من قبل أبدا، فإننا سنفعل ذلك – الإسرائيليون والأردنيون معا – من دون الحاجة إلى أي أحد لكي يراقب أفعالنا أو يشرف على مساعينا. فهذا سلام بكرامة. هذا سلام بالتزام.“

أسأل هنا اليوم، أين الرئيس الفلسطيني؟ أين الملك حسين الفلسطيني؟ أين أنور السادات الفلسطيني؟ إذا برهن الرئيس عباس على أنه يمكن يكون ذلك النوع من الزعماء، فسنرحب بذلك. إن أعماله الأخيرة تبرهن على العكس من ذلك

تماما. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما عميقا بمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي يحقق مستقبلا أفضل لكلا الشعبين، تماما كما فعلنا بنجاح مع المصريين والأردنيين. ولكننا لن نركض وراء قيادة فلسطينية تفتقر إلى ما يلزم لتحقيق السلام. فللحصول على نتائج تاريخية، نحتاج إلى قادة شجعان. وقدم التاريخ هؤلاء القادة في الماضي. ونضرع إلى الله أن يسخر لنا ذلك مرة أخرى، من أجل الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الموضوعية بشأن الحالة المتعلقة بتسوية في الشرق الأوسط.

لا تزال القضية الفلسطينية في بجوهر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد ظل الاتحاد الروسي يدعو باستمرار إلى تسوية عادلة لها على أساس الإطار القانوني الدولي المعروف جيدا الذي يشمل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، وكلها ي تفترض مسبقا مفهوم الحل القائم على وجود دولتين وتتصور التوصل إلى تسوية تفاوضية لجميع مسائل الوضع النهائي في الأراضي الفلسطينية.

لقد اضطررنا إلى الاستنتاج بأن مهمة إعادة إطلاق الحوار السياسي الفلسطيني – الإسرائيلي أصبحت في الآونة الأخيرة أصعب بكثير، ليس فقط بسبب بناء المستوطنات والخطاب الاستفزازي الذي لا نهاية له والعنف من الجانبين، بل كذلك بسبب عدد من العوامل الأخرى التي قوضت كل إنجاز أُحرِز في عملية سلام الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة. شهدنا بعض القرارات سيئة السمعة بشأن القدس، بدلا من أن نرى إحراز تقدم مع خطة مجدية لتسوية الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية. وقد قابل الفلسطينيون – بل العرب – هذه التدابير بالرفض التام. أدلى الممثلون الفلسطينيون ببيانات معلنين فيها عن فقدانهم الثقة بدور الولايات المتحدة كوسيط، ومقترحين وقف اعترافهم بإسرائيل وانسحابهم من اتفاقات أوسلو، بما في ذلك بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية. وتؤكد هذه الردود العاطفية مدى حساسية قضية القدس في إطار تسوية في الشرق الأوسط. وللأسف، أعقبت ذلك قرارات مدمرة بخفض المعونة المالية إلى فلسطين، بما في ذلك المساهمات المقدمة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. لا يمكننا أن نقبل بحالة يجد فيها الفلسطينيون أنفسهم أنهم فقدوا كل شيء. فمن شأن ذلك أن يغذي التطرف ويمكن أن يتسبب في انفجار الوضع في الأراضي الفلسطينية والمنطقة بأسرها.

وفي رأينا إن حل هذه الحالة يكمن في استئناف الحوار المباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أقرب وقت ممكن بشأن جميع المسائل الخلافية، بما في ذلك وضع القدس. وإذ نضع في اعتبارنا الأهمية الاستثنائية للمدينة المقدسة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أية مبادرات يمكن أن تكون لها تداعيات خطيرة لا يمكن التنبؤ بها. ويجب حماية حرية وصول جميع المؤمنين إلى الأماكن المقدسة في القدس. وسيكون من الضروري التوصل إلى اتفاقات منصفة وطويلة الأجل تتوافق مع قرارات المجتمع الدولي السابقة وتجسد مصالح الجانبين. إن من شأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٦ (S/2016/595، المرفق)، أن يضع أساسا جيدا لتحقيق ذلك الهدف. ونشير – في سياق التدابير الرامية إلى تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية السلام – إلى العودة التدريجية للحكومة الفلسطينية الشرعية إلى قطاع غزة التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بمساعدة مصر. ونأمل في أن تظهر جميع الأطراف الفلسطينية الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على أي مسائل قد تنشأ، وأن تبرز الجهود الرامية إلى استعادة الوحدة الوطنية الحقيقية. وفي أثناء ذلك على المجتمع الدولي بأسره أن يدعم تلك العملية.

سيواصل الاتحاد الروسي، كراع لعملية السلام وكمشارك نشط في المجموعة الرباعية، الإسهام في كسر الجمود في عملية السلام بالشرق الأوسط، بما في ذلك من خلال إجراء اتصالات مع الدول المعنية بالمنطقة.

وما يزال اقتراحنا للرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو، اللذين ما برحا يزوران بلدنا بصورة منفصلة وعلى أساس منتظم، قائما بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة في موسكو. ولا يمكن أن تفضي الحالة القائمة الآن إلا إلى استنتاج واحد هو أنه لا يمكن حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، كغيره من المسائل الراهنة الملحة الأخرى، إلا عن طريق الجهد الجماعي. وليس هناك بديل آخر للمجموعة الرباعية الدولية بوصفها آلية للوساطة في هذه المسألة بالتنسيق مع كبرى الدول في المنطقة.

وللأسف، ما تزال هناك نزاعات خطيرة أخرى مستمرة في الشرق الأوسط، على الرغم من أنه لا ينبغي لنا أن نسمح بطغيانها على مسألة التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية. ويرى الاتحاد الروسي أنه ينبغي حل النزاعات داخل الدول وفيما بينها عن طريق الحوار السياسي المباشر. وقد بذلنا جهودا نشطة لأجل استقرار الحالة في المنطقة ووضع حد للأعمال العدائية، في الوقت نفسه الذي واصلنا فيه مكافحة الجماعات الإرهابية وتقديم المساعدة الإنسانية إلى من هم بحاجة إليها. وقد ساعد ذلك على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التسويات السياسية للأزمات في الشرق الأوسط.

وبفضل الدور الحاسم الذي تقوم به القوات الجوية الروسية، تمكّنت القوات الحكومية من تطهير الأراضي السورية من المقاتلين المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونجحنا في الحفاظ على سورية بوصفها دولة ذات سيادة وفي تهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين والمشردين داخليا، علاوة على بذل الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية حقيقية للأزمة السورية تحت رعاية الأمم المتحدة. وسيستمر دعم تلك الجهود المحددة بواسطة الحوار الوطني السوري الذي سيعقد في سوتشي من ٢٩ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير، ونأمل أن يحدث زخما جديدا لعملية جنيف. وينبغي – بعد اجتماع سوتشي المقرر عقده في صيغة جنيف بموافقة الأطراف السورية – وضع اتفاقات بشأن الإصلاح الدستوري والانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة على النحو المبيّن في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وتم التأكيد عليه في بيان دا نانغ الصادر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ عن رئيسي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وإعلان سوتشي الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ عن قادة إيران وروسيا وتركيا.

لقد كان تحرير العراق من تنظيم الدولة الإسلامية لحظة هامة للغاية لأنه مكّن البلد من التركيز على المصالحة الوطنية وإعادة إعمار البنية التحتية التي دمرتها الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية. ونأمل أن يتمكن العراق من حل مشاكله وأن تعود العلاقات بين بغداد وأربيل لضمان استقرار الحالة السياسية على الصعيد الوطني وتمكين العراق من النهوض بوصفه دولة ذات سيادة إقليمية لا يمكن المساس بها.

وما تزال الحالة في ليبيا تتسم بالتعقيد، وإن كان هناك مؤخرا ما يبعث الأمل في إمكانية التغلب على المأزق الذي تواجهه عملية التسوية السياسية المستمر حتى الآن في نهاية المطاف.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في اليمن. فقد أصيب اقتصاد البلد بالشلل تقريبا حيث دُمرت أجزاء رئيسية من بنيته التحتية المدنية، في حين يعاني السكان من الجوع وتفشي الأوبئة على نطاق واسع. ونرحب بالجهود الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والدول الأعضاء، بما فيها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرهما. ويواصل الاتحاد الروسي الإسهام أيضا في تقديم المساعدة إلى الشعب اليمني. ولكن مما لا لبس فيه أنه لا يمكن تحسين الحالة إلا باستئناف عملية

السلام. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يبذل كل ما في وسعه لأجل الحفاظ على الاستقرار في لبنان.

ومن الأهمية بمكان أن يكفل اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الحالة في الخليج الفارسي في أقرب وقت ممكن. ويجب وقف تبادل التراشق والاتهامات حتى يتسنى إطلاق عملية إقليمية من شأنها أن تضع تدابير لبناء الثقة، بينما يمكن الاستفادة في ذلك الصدد من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي اُتخذ منذ وقت طويل ولم يستغل بعد.

ونود أن نؤكد أن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبيّن أهمية التعاون الدولي المنسق واعتماد برنامج عمل موحد. ويجب علينا السعي إلى توحيد جهودنا لمكافحة الإرهاب، وكذلك توحيد نهجنا لحل الأزمات الخطيرة في المنطقة. ونرى في ذلك السياق، أن مبادرة السيد سيرغي لافروف وزير خارجية الاتحاد الروسي بإجراء استعراض شامل في مجلس الأمن للحالة في الشرق الأوسط لا تزال هامة. وأتفق مع السيدة هيلي في ذلك الصدد. ونشاطرها الاستعداد لمناقشة الوضع برمته. وروسيا على استعداد للمشاركة في هذه الجهود مع جميع الشركاء المهتمين. ولدينا علاقات ودية وعلى قدم المساواة مع جميع البلدان في الشرق الأوسط دون استثناء، وهي علاقات لا تشوبها أي مؤثرات سلبية ناجمة عن التدخل في شؤونها الداخلية. وبالمناسبة، فليست منطقة الشرق الأوسط وحدها هي التي نمتنع فيها عن التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وننصح الآخرين على أن يحذوا الحذو نفسه.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته.

واستمعت الصين بعناية أيضا إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فلسطين وإسرائيل. وتعدُّ قضية فلسطين أمر أساسي بالنسبة لمسألة الشرق الأوسط، علاوة على أهميتها لمسألة تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وما تزال الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية الراهنة هشة وتشهد توترات متصاعدة، كما لا تزال الحالة الإنسانية في غزة قاتمة. وتدعو الصين مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى الحفاظ على وحدة الصف والعمل بما يقتضي الإلحاح لدعم التوصل إلى تسوية سياسية لقضية فلسطين التي هي مصلحة أساسية للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، وهي ما تتطلع إليه المنطقة والعالم.

ويتمثل النهج الصحيح للتوصل إلى تسوية سياسية لقضية فلسطين في حل الدولتين. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. ويجب عليه تكثيف الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات بغية تحقيق سلام شامل وعادل ودائم عن طريق الحوار والتفاوض دون تأخير.

وما برحت الصين تؤيد دائما وبشدة عملية السلام في الشرق الأوسط، فضلا عن تعزيزها. ونؤيد القضية العادلة للشعب الفلسطيني في تطلعه لاسترداد حقوقه الوطنية المشروعة. ونؤيد إقامة دولة فلسطين ذات السيادة والاستقلال الكاملين على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وما يزال موقف الصين إزاء ذلك راسخا لم يتغير. وبهدف المساعدة في الدفع بتسوية قضية فلسطين، قدم الرئيس الصيني شي جينبينغ في تموز/يوليه الماضي اقتراحا من أربع نقاط يدعو إلى تعزيز عملية سياسية تستند إلى حل الدولتين، والالتزام بمفهوم مشترك موحد وشامل للأمن المستدام، وتحسين تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى حشد الدعم من أجل السلام، وتطبيق نهج شامل لتعزيز السلام عن طريق التنمية. وعلى ذلك الأساس، ستسعى الصين للاضطلاع بدور بنّاء في تشجيع التوصل إلى حل لقضية فلسطين.

وتتسم قضية القدس بالتعقيد والحساسية وهي من صميم حل قضية فلسطين. وعلى مر السنين استمر تناول مسألة القدس في الكثير من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بما فيها القرار

٢٣٣٤ (٢٠١٦). وقد حظي وضعها باهتمام مكثف في الآونة الأخيرة. وترى الصين أنه ينبغي أن تستند الجهود الرامية إلى معالجة هذه المسألة إلى النقاط التالية.

أولا، يجب احترام تاريخ القدس الذي يتسم بالتنوع. وينطوي على عوامل تاريخية ودينية وعرقية معقدة. ويجب التعامل مع وضعها على أساس احترام الحساسيات الدينية والعرقية المختلفة. ويجب علينا تجنب أي نهج مبسط للمسألة.

ثانيا، ينبغي ضمان المساواة والإنصاف. ولن يتسنى إيجاد حل مقبول إلا من خلال اتباع نهج عادل يراعي آراء جميع الأطراف المعنية.

ثالثا، ينبغي تنفيذ توافق الآراء الدولي بشأن هذه المسألة. ويجب أن تقرر الأطراف المعنية وضع القدس على أساس مفاوضات الوضع النهائي. وقد تم تطوير ذلك التوافق الدولي بواسطة مختلف الصكوك السياسية والقانونية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

رابعاً، إننا بحاجة إلى التعايش السلمي. والقدس هي الموطن المشترك لأعراق وأديان مختلفة. ويجب على فلسطين وإسرائيل احترام حق إحداهما الأخرى في الوجود وتفادي اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من تصعيد الحالة.

في الوقت الحاضر، تعيش منطقة الشرق الأوسط في اضطراب. وتواجه الأراضي الفلسطينية المحتلة مزيداً من التحديات الأمنية والإنسانية، ولا سيما في غزة، حيث تفاقمت الأزمة الإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي ألا ينسى الملايين من اللاجئين الفلسطينيين، الذين يجب أن يتواصل تزويدهم بالمساعدة الإنسانية. ونناشد الأطراف رفعَ مستوى دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وإلى البلدان التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين – ومنها لبنان والأردن وسورية – بغية تخفيف الضغوط التي ما فتئت تواجه هؤلاء اللاجئين.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد ملادينوف على إحاطته وعلى عمله المتفاني. لقد كان بيان السيد ملادينوف دقيقاً وواضحاً، ولكنه ليس مشجعاً – فالتطورات الأخيرة مدعاة للقلق.

وأؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقاً المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن مملكة هولندا ملتزمة التزاماً راسخاً بحل الدولتين، استناداً إلى المعايير المعروفة. وهذا ينطبق أيضاً على وضع القدس. فحل الدولتين هو السبيل العملي الوحيد للوفاء بتطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، في العيش في سلام وأمن وكرامة. ونرحب بالمبادرات التي اتخذتها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي. ويشمل ذلك استقبال رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس والدعوة إلى اجتماع إضافي للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في ٣١ كانون الثاني/يناير في بروكسل، وذلك بالاشتراك مع النرويج.

وأودّ أن أركز على ثلاثة جوانب رئيسية للمسألة المطروحة: التطورات السلبية على أرض الواقع والحاجة إلى اتخاذ خطوات إيجابية ودور المجتمع الدولي.

أولاً وقبل كل شيء، تشعر مملكة هولندا بالقلق إزاء التطورات على أرض الواقع التي لا تزال تقوض آفاق حل الدولتين. وقد زادت التوترات خلال الشهرين الماضيين. وندين جميع أعمال العنف، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من غزة ومقتل مواطن إسرائيلي في الضفة الغربية في ٩ كانون الثاني/يناير واستخدام المسلّحين بصورة خبيثة لمعبر كرم أبو سالم/كيريم شالوم كغطاء لبناء نفق. فلا يوجد مبرر للإرهاب.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء العدد المرتفع من الضحايا الفلسطينيين في الاحتجاجات والمواجهات التي وقعت

في الأشهر الماضية. ويجب أن يكون الرد على العنف متناسباً معه. ويجب على كلا الجانبين العمل لمنع المزيد من التصعيد. وتعارض مملكة هولندا بشدة الإعلانات الإسرائيلية الأخيرة بشأن توسيع المستوطنات. فالمستوطنات غير قانونية في نظر القانون الدولي وهي تشكل عقبة في طريق السلام. وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق لأن التعديل الذي أجراه الكنيست في "القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل"، في ٢ كانون الثاني/يناير، سيزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن كون القدس عاصمة مشتركة للدولتين.

ثانياً، ينبغي للطرفين أن يعجّلا باتخاذ الخطوات الإيجابية الهامة لبناء الثقة وتحسين الحالة على أرض الواقع. وهذا عمل شاق؛ وهو يتطلب القيادة والإرادة السياسية، إلا أنه يجب القيام به. وندعو إسرائيل إلى تجميد توسيعها للمستوطنات وإلى التمكين من تعزيز السلطة الفلسطينية. ونحثّ الزعماء الفلسطينيين على إدانة الهجمات الإرهابية ومواصلة التعاون الأمني والمضي قدماً على الدرب الصعب للمصالحة بين الفلسطينيين. وينبغي للطرفين الامتناع عن التصريحات غير المفيدة والبيانات التحريضية، على النحو الذي شهدناه على مدى الأسبوعين الماضيين.

ثالثاً، هنالك حاجة إلى أفق سياسي لحل الدولتين، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٣٣٤ (٢٠١٦) و ٤٧٨ (١٩٨٠). وتحقيقاً لهذه الغاية، يكتسي التعاون بين الشركاء في المجموعة الرباعية، فضلاً عن الشركاء الإقليميين، بالغ الأهمية. والخطوات الانفرادية غير مفيدة. وبدلاً من ذلك، علينا أن نعمل معاً من أجل منع ضياع حل الدولتين على نحو لا يمكن معه استرجاعه، ومساعدة الطرفين في إيجاد مسار للعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا الصدد، تتطلع مملكة هولندا إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني لمعالجة الحالة في غزة. وسيواصل بلدي استخدام علاقاته الطيبة مع كلا الجانبين للقيام بدور بناء. ويشمل ذلك تيسير الخطوات العملية في مجالات الطاقة والمياه والمعابر. وعلى سبيل المثال، تساعد الماسحات الضوئية لفحص الحاويات التي مولتها هولندا على تيسير التجارة الفلسطينية، في حين تأخذ الشواغل الأمنية الإسرائيلية في الحسبان.

وأودّ أيضاً أن أشدد على أهمية العمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وينبغي لنا عدم تسييس المعونة الإنسانية. وما فتئت مملكة هولندا داعماً قوياً للأونروا على مر السنين وستظل كذلك، لا سيما في ضوء الصعوبات الحالية. وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الأونروا تؤدي دوراً رئيسياً، بوصفها إحدى منظمات الأمم المتحدة الإنسانية، في توفير الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والإغاثة في حالات الطوارئ إلى اللاجئين الفلسطينيين. ولا غنى عن دورها، لا سيما في الأراضي الفلسطينية، حيث توفر الأونروا ٥٠ في المائة من جميع المساعدات الإنسانية. كما أن عمل الأونروا أمر لا غنى عنه في البيئة الصعبة في لبنان والأردن وسورية. وفي ظل هذه الأنشطة، تكتسي الأونروا بالغ الأهمية للاستقرار في المنطقة. وفي ضوء شواغلنا بشأن الحالة المالية للأونروا، قرر بلدي التعجيل بدفع مساهمته للأونروا لعام ٢٠١٨. ونشجع الآخرين على الانضمام إلينا في دعم الأونروا وتقديم مساهماتهم في أقرب وقت ممكن.

وأود أيضاً أن ألفت الانتباه إلى مسألة رئيسية إقليمية أخرى تهمنا – وهي الأثر السلبي لتدخل حزب الله في النزاعات الإقليمية. فحزب الله يشكل خطراً حقيقياً يهدد بزيادة زعزعة استقرار منطقة مضطربة أصلاً. وينبغي نزع سلاحه، امتثالاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والكف عن سلوكه المزعزع للاستقرار.

وأود أن أضيف نقطة أخيرة بشأن الحالة في اليمن، وهي أيضاً مسألة ذات أهمية رئيسية لمملكة هولندا. وستكون هذه

المسألة أولوية بالنسبة لنا خلال فترة عضويتنا في المجلس هذا العام. وينبغي أن تمتثل جميع الأطراف في اليمن للقانون الدولي الإنساني ويتعين أن تفرّق في جميع الأوقات بين السكان المدنيين والمقاتلين. وأود أن أكرر النداء الذي وجهه المجلس في بيانه الصحفي المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر إلى الأطراف للسماح بالوصول الآمن والسريع ودون عوائق للإمدادات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني وغير ذلك من الواردات الأساسية. ونرحّب بتحسين البنى التحتية المعلن عنه، وهو أمر بالغ الأهمية لإيصال المساعدة الدولية الكافية. وميناء الحديدة أمر أساسي في هذا الصدد؛ ونكرر التأكيد على ضرورة فتحها الدائم وغير المشروط. وفي الوقت نفسه، ينبغي لجميع أطراف النزاع أن تتعاون تعاوناً بناء مع المبعوث الخاص لخلق فرص للحوار. وهذا ما يستحقه الشعب اليمني.

في الختام، ستظل مملكة هولندا شريكاً من أجل السلام والعدالة والتنمية في المنطقة، مع التركيز بوجه خاص على شعوبها.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم بالشكر لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته القيمة حول آخر المستجدات بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن مشاركتنا في هذه الجلسة ذات أهمية خاصة بالنسبة لنا باعتبارها أول جلسة تتناول القضية الفلسطينية أثناء عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن. وهي القضية التي تُمثّل إحدى أولويات السياسة الخارجية لدولة الكويت، وذلك انسجاماً مع موقفنا المبدئي والثابت والتاريخي المساند للحق الفلسطيني في نضاله لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ونيل كافة حقوقه السياسية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

من الواجب علينا، كأعضاء في مجلس الأمن، ومن منطلق مسؤوليتنا في صيانة الأمن والسلم الدوليين، أن نحرص ونُصّر على تنفيذ قرارات المجلس الملزمة لكل الدول الأعضاء بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، وعدم السماح لأي طرف في أي نزاع بالتقاعس عن تنفيذ تلك القرارات عبر استخدام حجج عديدة تكون في غالب الأحيان غير واقعية، بل تدل على عدم وجود إرادة سياسية وتُظهر لامبالاة وعدم اكتراث بالأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية.

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حالة خرق مادي لقرارات مجلس الأمن بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) فهي مستمرة في سياساتها العدوانية، والإجراءات الأحادية والاستفزازات المُنافية لقرارات مجلس الأمن والمعاهدات الدولية، وتُعتبر الانتهاكات الإسرائيلية نتيجة حتمية لغياب أية دعوة أو مطالبة جادة من مجلس الأمن لإسرائيل لوقف اعتداءاتها المتكرّرة والتقيد بالتزاماتها الدولية بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

لقد أصبحت الاعتقالات وهدم المساكن وتدمير الممتلكات والتمادي في التوسع غير المسبوق في بناء المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين وسقوط الضحايا من السكان المدنيين، نمطا للحياة اليومية اعتاد عليه الشعب الفلسطيني.

تملك القضية الفلسطينية المتمثلة أساساً في الاحتلال رصيداً وافرا لدى المجتمع الدولي يؤكد أهمية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، لينتهي بحل الدولتين وفقاً لحدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وهو رصيد دولي يتجلى في الكم الكبير من المبادرات والاتفاقات والمعاهدات الدولية وقرارات لمجلس الأمن واجبة النفاذ، وهي القرارات التي باتت اليوم تشكل جزءاً من القانون الدولي، وهو القانون الذي يُعتبر الحَكَم في العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، نرحب بالدور الذي قامت به الأسرة الدولية في الجمعية العامة ومجلس

الأمن الشهر الماضي، عندما طالبت بإنهاء الاحتلال ورفضت أي إجراءات أحادية وأعادت التأكيد على أهمية حل الدولتين والدفع نحو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

وعلاوة على ترسيخها مجدداً لمبادئ أساسية متصلة بهذا النزاع، تتمثل في عدم المساس بالمكانة الخاصة للقدس وإبطال أي إجراء تجاهها يهدف إلى التغيير من طبيعتها دون اتفاق في إطار تسوية شاملة للنزاع الفلسطيني—الإسرائيلي، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦). لذلك، فإن اتخاذ أية خطوات أحادية الجانب ومحاولة فرض أمر واقع جديد يُعتبر مخالفا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهو تطور في غاية الخطورة، وستساهم تداعياته في تأجيج مشاعر الإحباط التي تغذي التطرف وتمس بشكل مباشر أمن واستقرار المنطقة. ومن غير الواقعي وغير المقبول الاعتقاد بأن القرارات الأحادية ستُمثل عامل ضغط يسهم في حلحلة هذا النزاع.

وعند الحديث عن القضية الفلسطينية، يجب علينا التوقف عند محطات مضيئة، تلك المحطات التي يبرز فيها الدور الحيوي والمفصلي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وتقديم مختلف أوجه الدعم والعون للشعب الفلسطيني، صاحب القضية العادلة والمُحقة الذي يعيش تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من ٥٠ عاماً. لذا، من الطبيعي أن أشير إلى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تُعتبر إحدى أقدم وأنجح الوكالات التابعة للأمم المتحدة على الصعيد العملي، وهي التي ساهمت وتساهم في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وتؤكد دولة الكويت أهمية التزام جميع الدول المانحة بتوفير التمويل اللازم للأونروا في سبيل مواصلة تقديم خدماتها الحيوية إلى مجتمع اللاجئين والحفاظ على طبيعة عملها وأنشطتها الإنسانية دون تسييس، وفي هذا الصدد، نجدد دعمنا لأنشطة الأونروا والذي تجسد في تقديمنا ٧,٩ مليون دولار خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، وحتى كانون الثاني/يناير الحالي، ولا يفوتنا هنا، أن نتقدم بالشكر إلى الدول المانحة التي بادرت وأعلنت مؤخراً عن مساهماتها من أجل تقليص العجز المسجل في ميزانية الوكالة.

وتجدد دولة الكويت تضامنها ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة، بما في ذلك حقوقه التاريخية والثابتة في القدس، والتي كفلتها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتؤكد أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين وتدعو الدول إلى الاعتراف بدولة فلسطين وبالقدس الشرقية المحتلة عاصمة لها، كما تدعم جميع الخطوات القانونية والسلمية التي تتخذها دولة فلسطين على المستويين الوطني والدولي لترسيخ سيادتها على القدس الشريف والأرض الفلسطينية المحتلة.

وختاماً، يسعدني الإعلان عن أن دولة الكويت تعتزم خلال رئاستها لأعمال مجلس الأمن في الشهر المقبل عقد اجتماع بصيغة آريا، بالتعاون مع مجموعة من أعضاء مجلس الأمن، يهدف إلى مناقشة وضع الشعب الفلسطيني بعد مرور ٥٠ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر نيكولاي ملادينوف على إحاطته، والأهم من ذلك، على العمل الذي يقوم به هو وفريقه على أرض الواقع، وهو أمر بالغ الأهمية.

إن السويد تؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أكرر أولا التزامنا الثابت منذ أمد طويل بحل الدولتين. وليس هناك ببساطة بديل. ولا يمكن سوى لحل

الدولتين، استنادا إلى المعايير المعروفة والقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة، تلبية التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء وتحقيق الأمن والسلم العادل اللذين يستحقهما الشعبان.

لكن التطورات الميدانية آخذة في التدهور. ويتحدى التوسع السريع في المستوطنات توافق الآراء الدولي بشأن وضع القدس، ولا يزال تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في كل من إسرائيل وفلسطين يقوض آفاق السلام. والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي المستمر والسريع، بما في ذلك في القدس الشرقية، والتجزئة التدريجية للضفة الغربية يقوضان بشكل خطير الجهود الرامية إلى إعادة إطلاق عملية السلام وإمكانية تطبيق حل الدولتين. وتشكل المستوطنات انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وقرارات المجلس، بما في ذلك قراره الأخير ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ويساورنا قلق بالغ إزاء المبادرات والسياسات التشريعية الإسرائيلية التي تصدر أحكاما مسبقة على المفاوضات المقبلة وتقوض آفاق التوصل إلى حل الدولتين. ويصدق ذلك بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالتشريعات والسياسات التي من شأنها تقويض وضع القدس، بما في ذلك استمرار سياسة إلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

وقد أُعلن موقف الاتحاد الأوروبي والسويد بشأن القدس بوضوح في الشهر الماضي. إن القدس هي العاصمة المستقبلية لكلتا الدولتين. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة احترام توافق الآراء الدولي بشأن القدس الذي يجسده في جملة أمور، القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، بما في ذلك بشأن مواقع التمثيل الدبلوماسي، إلى أن يتم التوصل إلى حل بشأن الوضع النهائي للقدس.

وعلاوة على ذلك، يبعث تراجع الحيز المتاح للمجتمع المدني وإمكانية تعزيز حقوق الإنسان، على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء، على القلق البالغ. وعلى الجانب الفلسطيني، نلاحظ أن القوانين تُستخدم أحيانا للحد من حرية التعبير. وعلى الجانب الإسرائيلي، نلاحظ استخدام القوانين لوضع أسماء ممثلي منظمات المجتمع المدني في قوائم سوداء، مما يحول دون قيامهم بعملهم الهام. ويمثل المجتمع المدني النابض بالحياة، ولا سيما إشراك النساء والشباب، أمرا حاسما للتطور الديمقراطي وإحلال السلام المستدام.

وتقودني هذه الصورة القاتمة إلى استنتاج مفاده أنه يجب علينا أن نضاعف من جهودنا للمساعدة على استئناف عملية سلام حقيقية، من شأنها أن تمكّن دولتي إسرائيل وفلسطين من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وأن تكون القدس العاصمة المستقبلية لكلتا الدولتين. وتحقيقا لهذه الغاية، نحتاج إلى إطار دولي ملائم وفعال للمفاوضات. ويتعين أن يكون هذا الإطار متعدد الأطراف ويجب إشراك جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، ولا سيما بلدان المنطقة. ويتحمل المجلس أيضا مسؤولية، ولا سيما عن التقيد بالقانون الدولي وقراراته. والعودة إلى عملية مجدية تفضي إلى إيجاد حل قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض يتعين أن تتماشى مع المعايير المعروفة.

ولا يمكن تنحية مسائل الوضع النهائي جانبا، مثل القدس واللاجئين، إلا كجزء من المفاوضات بين الطرفين.

في ١٩٤٩ أنشأت الجمعية العامة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكلفتها بتقديم المساعدة والحماية إلى اللاجئين الفلسطينيين الذي يبلغ عددهم اليوم ٥ ملايين شخص مسجلين في الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة. وكلفت الوكالة بتنفيذ هذه المهمة إلى حين التوصل إلى حل متفاوض عليه ودائم وعادل لحالة اللاجئين الفلسطينيين. وللأسف، ما زلنا ننتظر ذلك اليوم. ولهذا السبب يجب علينا جميعا أن نواصل الاضطلاع بمسؤوليتنا تجاه اللاجئين الفلسطينيين من خلال وكالة فاعلة للأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

تقدم الوكالة خدمات حيوية في التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين وتضطلع بدور حاسم في ضمان الاستقرار في منطقة متضررة ضررا كبيرا بالنزاعات والإرهاب والاضطرابات. لا مناص من الدور الذي تضطلع به الوكالة في تثبيت الاستقرار وتوفير الخدمات الأساسية، بالنظر إلى الظروف القاسية التي تواجه العديد من اللاجئين. وعلاوة على ذلك، فإن أعمال الوكالة ضرورية للحفاظ على إمكانية الحل القائم على وجود دولتين، فاللاجئون يمثلون مسألة واحدة من مسائل الوضع النهائي. إن الوكالة، في ظل العجز الحالي البالغ ٢٤٣ مليون دولار، تواجه أشد أزمة مالية منذ إنشائها. وستكون البرامج الحيوية لعمليات الوكالة عرضة للخطر على الفور، ما لم تتخذ تدابير استثنائية. وتخفيض أو إنهاء عمليات الوكالة سيكون له عواقب سلبية خطيرة وفورية في الميدان، تؤدي إلى عدم الاستقرار.

أجرت الوكالة إصلاحات رئيسية بسرعة لم يسبق لها مثيل، وحققت بالنتيجة مستوى عاليا من الكفاءة من حيث التكلفة في العمليات والبرامج. وقد تمكنت من توفير ٨١ مليون دولار من خلال إجراء إصلاحات في العام ٢٠١٥ والعام ٢٠١٦ والعام الماضي. لذلك، نهيب بجميع الدول الأعضاء النظر في تعزيز دعمها للوكالة. وقد بلغت مساهماتنا الخاصة في العام الماضي نحو ٦٥ مليون دولار، الأمر الذي يجعلنا رابع أكبر المانحين. وبناء على طلب الوكالة، في ضوء الأزمة المالية الحادة، سددنا سلفا دفعتنا الأولية لعام ٢٠١٨ للوكالة، ونحض الآخرين على أن يحذوا حذونا.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أولا أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية، التي كانت كما هو الحال دائما، شاملة ودقيقة، وعلى التزامه الشخصي والتزام فريقه.

إن السيناريو الذي استمعنا إلى وصفه للتو يشير إلى واقع يجب ألا ينصرف ذهن المجلس عنه. بينما ما برحت الأزمات تتزايد في الشرق الأوسط على مدى عدة سنوات، لا يزال أقدم نزاع في المنطقة من دون حل. غير أن الوقت لم يقلل من خطورة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحالة السائدة على الأرض وضع راهن زائف، يتسم بتدهور يومي، يرتبط على وجه الخصوص، بالنشاط الاستيطاني وبالاحتلال بصورة أعم. ويمكن أن تتحول الحالة في غزة إلى أزمة مفتوحة في أي وقت، وكذلك في القدس.

ينحسر السلام عقدا بعد عقد، ليس على الأرض فحسب، بل أيضا في الخطب وفي العقول، بينما تفقد الأجيال المتتابعة من الفلسطينيين والإسرائيليين الأمل في حل للنزاع. وهناك روايتان الجسور بينهما ضعيفة جدا وغير مستقرة. وتزايد عدم فهم كل طرف للطرف الآخر، من شأنه أن يهدد بتأجيج العداء بين الطرفين..

ولم تسفر الأزمات الفتاكة التي اندلعت في جميع أنحاء المنطقة عن خفة حدة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أو تهميشه. فالنزاع يحتفظ بطابعه المركزي والتعبوي، من خلال بعده الرمزي وصداه الإقليمي وموقعه في الخيال الجماعي. ويتجاوز مداه كثيرا حدود إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وتعمل التوترات التي يولدها على استدامة الاحتلال ويعطي حجة بانعدام الأمل للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة لتتذرع بها في التجنيد. وينطوي أي تصعيد للنزاع على خطر عواقب إقليمية لا يمكن السيطرة عليها.

وتكمن المفارقة في حقيقة أنه على الرغم من أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الآن أقدم النزاعات التي تمزق الشرق الأوسط، فهو أيضا النزاع الوحيد الذي له حل معروف جدا ويتشاطره المجتمع الدولي. فالحل يستند إلى رؤية دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ومصائر الإسرائيليين والفلسطينيين مرتبطة ارتباطا وثيقا؛ ولا يمكن لأي من الشعبين أن يحقق تطلعاته الوطنية

على أساس دائم على حساب الآخر. ذلك هو السبب في أن الصدام الذي وصفته آنفا بأنه صدام خطير جدا بين مسألتين لا يمكن التوفيق بينهما ويستعصيان ن على التوفيق من الخارج..

نلاحظ التزام الولايات المتحدة بالسعي إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. والأمر الآن متروك للولايات المتحدة لتقديم مقترحات بهذا الشأن، نأمل أن تكون جزءا من الإطار الذي اتفق عليه المجتمع الدولي الذي تبنى عليه جميع جهودنا السلمية. ذكر هذا الكلام الرئيس إيمانويل ماكرون خلال محادثاته التي أجراها مؤخرا مع بنيامين نتنياهو ومحمود عباس. وقد أشار إليه كذلك وزير الخارجية الفرنسي جان – إيف لو دريان، في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مع محمود عباس في بروكسل في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وقد أعاد الرئيس الفلسطيني، في تلك المناسبة، تأكيد التزامه بالسلام القائم على مبدأ الدولتين.

ما من بديل موثوق به للمعايير المتفق عليها دوليا التي بدورها تستند إلى القانون الدولي. وأذكر هذه المعايير مرة أخرى: دولتان تعيشان في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها؛ وترسيم الحدود على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل متفق عليه للأراضي؛ والقدس عاصمة مستقبلية لهاتين الدولتين؛ وتحقيق حل متضافر وواقعي ومنصف للاجئين الفلسطينيين. في ذلك السياق، يمكن لنهج إقليمي وحوافز اقتصادية، أن تشكل تكملة هامة لاتفاق سلام، ولكن لا يمكن أن تحل محله. إننا نقف اليوم عند مفترق طرق، في لحظة حاسمة تم فيها إضعاف كل المعايير التي ذكرتها من فوري.

إن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وجميع التدابير التشريعية والإدارية المقترنة به، فيما يتعلق بحدود ١٩٦٧، تفرض واقعا آخر على الأرض. فهناك ٦٠٠ ٠٠٠ مستوطن اليوم، ٢٠٠ ٠٠٠ منهم في القدس الشرقية. لقد كانت سنة ٢٠١٧ سنة قياسية للأنشطة الاستيطانية، فمنذ بداية هذا العام تم الإعلان بالفعل عن بناء ما يقرب من ١ ٨٠٠ وحدة سكنية. وتشمل العديد منها مستوطنات في عمق أراضي الضفة الغربية، بما في ذلك الموافقة على بناء سبعة هياكل في أراضي فلسطينية خاصة فيما يسمى بالبؤر الاستيطانية، وهي غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي وقد أمرت المحكمة العليا الإسرائيلية بتفكيكها. إن موقف فرنسا واضح. فنحن ندين الأنشطة الاستيطانية بجميع أشكالها. فهي غير قانونية بموجب القانون الدولي، كما ذكر في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وهي غير مجدية بل خطرة، لأنها تقضي على إمكانية حل الدولتين على الأرض وتقوض الثقة بين الطرفين.

فيما يتعلق بالقدس، موقفنا معروف جيدا، إذ سنحت لنا الفرصة مؤخرا بذكره بالتفصيل. فينبغي للطرفين تحديد وضع القدس في إطار اتفاق للسلام. وبموجب هذا الاتفاق المستقبلي، فإن مصير المدينة أن تكون عاصمة لدولتين، إسرائيل وفلسطين. وفي حالة عدم وجود اتفاق، ووفقاً لتوافق الآراء الذي ساد طوال ٧٠ عاماً داخل المجتمع الدولي، فإن فرنسا لا تعترف بأي سيادة على القدس. وكما أشارت السلطات الفرنسية على أعلى المستويات، فإننا نختلف مع إعلان الولايات المتحدة في أواخر العام الماضي، الذي حاد عن هذا الإجماع الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٤٧٨ (١٩٨٠). وبالمثل، نأسف لإقرار قانون إسرائيلي في أوائل هذا العام بشأن القدس يصعب كثيرا من تقاسم القدس كجزء من اتفاق سلام مستقبلي.

أخيرا، الحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تشكل قنبلة موقوتة في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في غزة، وكذلك في المنطقة. وحتى نتمكن من التوصل إلى حل عادل وواقعي لقضية اللاجئين في إطار اتفاق إسرائيلي – فلسطيني، يصبح من الحتمي تقديم المساعدة الأساسية والخدمات من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني. وهذا بالطبع، متطلب

إنساني، لا سيما من خلال توفير الخدمات الصحية والمعونة الغذائية. وبنفس القدر من الأهمية، يمثل مسألة تنمية بشرية. من خلال شبكة مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ودور الوكالة في إيجاد فرص للعمل، فإنه يمثل إمكانية الحفاظ على مستقبل سكان صغار في السن بصفة خاصة، كما نعلم.

وأخيرا، إن تلك المساعدة هامة للغاية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. ومن شأن أي انقطاع في الخدمات التي تقدمها الأونروا أن يؤدي إلى تصعيد في غزة، وإلى تداعيات أمنية في البلدان المضيفة للاجئين في المنطقة، وخاصة في لبنان حيث أصبح الوضع المالي للأونروا حرجا. وكلما ازدادت الأونروا ضعفا كلما ازداد استغلال الجماعات الإرهابية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين بوصفها مرتعا لتجنيد المقاتلين في صفوفها. وبالتالي، فإن الإعلانات الأخيرة بشأن التجميد الجزئي وتقليص التبرعات التي تقدمها الولايات المتحدة للأونروا تشكل مصدر قلق عميق بالنسبة لنا. فالولايات المتحدة هي أحد المتبرعين الرئيسيين للأونروا ويعدُّ الدور الذي اضطلعت به في تمويل الوكالة طوال عقود أمرا حاسما. ونحثها على عدم التخلي عن ذلك الدور وألا تسهم في إضعاف أداة تحقيق الاستقرار الإقليمي الذي تمثله الأونروا. وإلى جانب الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة في عملية السلام، فإننا ندعوها إلى الاستمرار في تقديم المساعدة اللازمة للفلسطينيين ولصالح الحفاظ على الأمن في المنطقة.

وأود في ظل الظروف الصعبة التي وصفتها للتو، أن أكرر القول رسميا بأنه ليس هناك بديل صالح لحل الدولتين. وستؤدي إقامة الدولة الواحدة باعتبارها الإجابة على المأزق الحالي إلى وجود نظامين متوازيين لجنسيتين مختلفتين في الأرض نفسها، ما يؤدي إلى حالة من عدم التكافؤ لن يكون مقبولا من حيث المبدأ وستترتب عنه عواقب كارثية. وسيشكّل هذا الوضع مأزقا مزدوجا: فبالنسبة للفلسطينيين، سيعني التخلي عن طموحاتهم بإقامة دولتهم، وبالنسبة للإسرائيليين، فهو يعني تدمير مشروعهم الديمقراطي الوطني.

وهناك حاجة ماسة اليوم لإعطاء الإسرائيليين والفلسطينيين أفق سياسي عن طريق العمل النشط لاستعادة الأمل في حل الدولتين وإمكانية التفاوض بين الطرفين. ويجب أن يتيح الاجتماع الاستثنائي للجنة الاتصال المخصصة المتوقع عقده في بروكسل في ٣١ كانون الثاني/يناير – الذي يضم مقدمي الدعم الاقتصادي الرئيسيين للفلسطينيين – الفرصة للتأكيد مجددا على التزام الطرفين والمجتمع الدولي سياسيا وماليا بحل الدولتين. وإننا بحاجة إلى التزام الجميع بتلك الغاية، بدءا بالولايات المتحدة بوصفها شريكا رئيسيا.

ومع ذلك، لن يكون هناك حل سياسي دائم دون تحقيق الوحدة بين غزة والضفة الغربية تحت سلطة المؤسسات الفلسطينية الشرعية في إطار المبادئ التي أقرها منظمة التحرير الفلسطينية. ونؤكد في ذلك الصدد مجددا التزامنا بتنفيذ الاتفاق الموقّع في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر من جانب منظمة فتح وحركة حماس، والذي يجب أن يمكّن السلطة الفلسطينية من ممارسة كامل صلاحياتها في قطاع غزة، بما في ذلك في مجال السلامة. ويجب أن تؤدي تلك العملية إلى تحسن سريع في الظروف المعيشية للسكان في غزة. ويجب أن تقترن برفع الحصار، فضلا عن تقديم ضمانات أمنية تتسم بالمصداقية لإسرائيل.

ويقيناً أن فرنسا صديقة للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. ولذلك السبب يجب علينا أن نتكلم بصراحة كما يتوقع الأصدقاء الحقيقيون، وندعوهما إلى اتخاذ تدابير جريئة للسماح باستئناف المفاوضات. وليس هناك طريق مختصر في مسار السلام العسير هذا الذي يقتضي التفاوض على أساس المعايير التي ذكرتها هنا. ولا تعتزم فرنسا – أيا كانت الصعوبات – التخلي عن ذلك الهدف وسوف تؤدي دورها الكامل في الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن ممتنون للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الشاملة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، والتي كانت مفيدة للغاية كما هو الحال دائما.

ولا تزال حالة السلام والأمن في تلك المنطقة تثير قلقا بالغا فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. لقد طغت المسائل التي تتراوح بين النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والأزمتين اليمنية السورية والحالة في ليبيا على الكثير من مناقشتنا في مجلس الأمن خلال العام الماضي. وتشكّل التداعيات المتضافرة مثل: المنازعات التي طال أمدها ولم تحل بعد، وتحديات الحوكمة، والآثار المستمرة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط والركود الاقتصادي، وتزايد أعداد الشباب مع ارتفاع معدلات البطالة، وانهيار مؤسسات الدولة، والفتنة الطائفية، والتنافس الجيوسياسي، وخطر الإرهاب والتطرف العنيف، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، وكذلك التدفق الهائل للاجئين والمهاجرين والأزمات الإنسانية تهديدا بزعزعة استقرار المنطقة بأسرها ولها عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين.

ويدرك الجميع الأهمية الجغرافية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط. ولكن بالنسبة لنا في منطقة القرن الأفريقي فإن للوضع في تلك المنطقة أثرا مباشرا للسلام والاستقرار في بلدنا. فنحن نشهد بالفعل أثر أزمة الخليج على منطقتنا، وتؤثر التداعيات الناشئة عن النزاع اليمني عبر البحر الأحمر. وقد كانت مساعي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش لإنشاء خلايا في الصومال شاغلا رئيسيا في ذلك الصدد. ومع ذلك، فقد حدثت تطورات بوجه عام، ومن شأنها أن تقوض المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة، وتؤدي إلى تعقيد حالة السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي كما هو واضح جدا. ونرى أن ذلك الأمر يتطلب اهتماما ومتابعة جديين.

لقد كان النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أحد النزاعات القائمة في صميم الحالة الخطرة التي تتسم بها منطقة الشرق الأوسط أساسا منذ عقود عديدة ماضية. ومن ثمّ تفاقم الوضع بسبب النزاعات الأخيرة التي تعاني منها بلدان أخرى في المنطقة. وللأسف، لا يزال السلام بعيد المنال حتى الآن، الأمر الذي يلحق الضرر بالجميع، علاوة على تقويض السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ولا تزال العقبات المعروفة نفسها أمام إنهاء حالة الجمود وإحلال السلام قائمة، إذ لم يحدث أي تقدم جدير بالذكر – وهي حالة غير مواتية لتحقيق السلام والأمن المستدامين لجميع المعنيين. وفي الوقت نفسه، لا يزال السعي إلى تحقيق العدالة متعثر، مع ما لذلك من عواقب عديدة. ولا يمكن إحراز أي تقدم ملموس نحو تحقيق حل الدولتين دون بذل جهود حقيقية بهدف إزالة تلك العقبات.

لقد اتسم موقفنا إزاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بالاتساق دائما، بل وبالمبدئية فيما نعتقد. وبقدر ما ندعم حق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن، فإننا نؤيد أيضا الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والحق في وجود فلسطين بوصفها دولة حرة ومستقلة. وأود أن أكرر أننا نعتقد أن هدف وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن هو الخيار الوحيد الممكن لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونرى أن ذلك سيكون في صالح إسرائيل وفلسطين، بل يعزز بشكل كبير أيضا السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

وينبغي إزالة أي عقبات أمام ذلك الهدف لتمهيد الطريق لإحراز تقدم في محادثات السلام. وفي حين أنه يتعين على الطرفين إبداء المرونة اللازمة للانخراط في مفاوضات مباشرة وهادفة بغية التوصل إلى تسوية نهائية لجميع المسائل، نرى أيضا أنه يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، مساعدة الجانبين وحثهما على القيام بذلك. وذلك أمر عاجل وحسن التوقيت أكثر من ذي قبل في ضوء الظروف الآنية. وفي الوقت

الذي يتسع فيه نطاق نفوذ الإرهابيين في المنطقة، ويزداد العنف الطائفي، فإن عدم إحراز أي تقدم مجد سيكون كارثيا، ما يعزز التطرف الذي يهيئ بدوره الظروف المواتية للمتطرفين.

وعليه، فإن من الضروري أن يستأنف الجانبان مفاوضات مباشرة ومجدية لأجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم على أساس الثقة المتبادلة وروح التوافق بما يكفل الأمن الإسرائيلي وتطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم. وهذا ما تقتضيه الحالة، وهو أيضا يصب في مصلحة الطرفين والمجتمع الدولي بأسره. ونأمل أن يتيح الاجتماع الاستثنائي للجنة الاتصال المخصصة للمانحين الدوليين للفلسطينيين - الذي يتوقع عقده في بروكسل بحلول نهاية هذا الشهر - الفرصة لجمع كل الأطراف معا لمناقشة التدابير الرامية إلى تسريع الجهود التي من شأنها أن تشكل الأساس الذي يقوم عليها حل الدولتين المتفاوض عليه.

السيد يورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية اليوم.

إننا نشارك مرة أخرى في مناقشة مفتوحة بشأن موضوع الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. والحقيقة هي أن أقل ما يقال عن واقع الشعب الفلسطيني - مع وجود أكثر من ٥ ملايين منهم يعيشون كلاجئين؛ والظروف اللاإنسانية التي يعاني منها أولئك الذين يعيشون في قطاع غزة، الذين يعانون من حصار جائر من جانب السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال منذ حوالي ١٠ سنوات؛ والعدد المتزايد من المستوطنات غير القانونية - هو واقع يبعث على الإحباط، ولا يبدو أن هناك حلاً في الأفق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المئات من المراهقين والأطفال خُطفوا وحُبسوا في السجون الإسرائيلية في انتهاك للقانون الدولي، كما أشار السيد ملادينوف على سبيل المثال في حالة عهد التميمي.

يرفض وفد بلدي رفضاً قاطعاً النية السافرة لحكومة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لبناء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. قبل أكثر من أسبوع مضى، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي للصحافة خطة بناء ١٫٢٨٥ وحدة استيطان جديدة في الضفة الغربية. هذا الإعلان يعني انتهاكاً مباشراً للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فضلاً عن العديد من القرارات الأخرى التي اتخذها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة والتي تعيد التأكيد على أن إنشاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي أساس قانوني ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ويمثّل عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين والسلام الشامل والعادل والدائم.

كما نود أن نُعرب عن قلقنا إزاء قرار حكومة الولايات المتحدة بخفض التمويل المقدّم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). نحن نعتقد أن هذا القرار يؤثر بدرجة كبيرة على الدعم الإنساني الذي توفره الوكالة إلى ما يقرب من ٥ ملايين فلسطيني من الرجال والنساء المسجلين حالياً لدى الأونروا. ونكرر بيان الأمين العام أنطونيو غوتيريش في ١٦ كانون الثاني/يناير بأن الخدمات التي تقدمها الأونروا ذات أهمية كبيرة ليس من أجل رفاه السكان وحسب، ولكن أيضاً بوصفها عاملاً رئيسياً لضمان الاستقرار. لن يؤدي خفض التمويل إلا إلى حرمانهم من الحق في الحصول على الخدمات الأساسية - كالتعليم والصحة والإغاثة في حالات الطوارئ - لشعب يجري منذ عام ١٩٤٨نزع ملكية أرضه وبيوته ومزارعه، وتاريخه كله في نهاية المطاف. ولذلك نشيد بقرار مملكة السويد، التي بادرت بتعجيل تقديم مساهمتها البالغة ٥٨٫٥ مليون دولار للأونروا. وليس لدينا أي شك في أن ذلك الدعم سيخفف إلى حدّ ما من أثر المصاعب التي تؤثر على اللاجئين الفلسطينيين من الرجال والنساء.

وتُعرب بوليفيا مرة أخرى للمجتمع الدولي عن إدانتها القوية لقرار حكومة الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس

عاصمة لإسرائيل، لأنه يشكل انتهاكاً صارخاً لمختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بما فيها القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي يدعو الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس. لا يؤدي ذاك القرار إلا إلى تقويض أي إمكانية للحوار بين الطرفين ويؤخر بقدر كبير التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وتعتقد بوليفيا، بوصفها بلداً مسالماً، أن الخيار الوحيد لكفالة حل سلمي عادل ودائم للنزاع بين إسرائيل وفلسطين هو من خلال الحوار والمفاوضات، مع التعبير الواضح عن الإرادة السياسية من جانب كلا الطرفين، وذلك لتحقيق حل الدولتين، الذي نتعهد إزاءه بالتزامنا الكامل بتعددية الأطراف واحترام القانون الدولي.

ونُعرب عن التزامنا الراسخ بدعم جميع الجهود الدولية المؤدية إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي هذا الصدد، ندعم مبادرات من قبيل خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وغيرها من المبادرات التي تكفل تحقيق سلام عادل ودائم، بحيث يتمكن كلا الشعبين من العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها. وتعتقد بوليفيا أن الخيار الوحيد الطويل الأجل لحل النزاع هو حل الدولتين، مع إنشاء دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة.

وأودّ أن أختتم بياني بالاقتباس من الخطاب الذي ألقاه أنور السادات في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ في الكنيست، والمشار إليه آنفاً.

(تكلم بالإنكليزية)

”تصوروا معي اتفاق سلام في جنيف نعلنه لعالم يتعطّش للسلام، اتفاق سلام يستند إلى النقاط التالية: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧؛ وتحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة؛ وحق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدودها“.

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أودّ أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة جداً.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تؤيد بولندا بقوة جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط. للأسف، فمنذ مناقشتنا الفصلية الأخيرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8072)، لم يشهد النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أي تقدم يذكر نحو تحقيق السلام. لذلك، يجب أن نحافظ على التزامنا بتسوية أحد أطول النزاعات أمداً على جدول أعمالنا. وينبغي أن نواصل السعي إلى إنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال إحياء عملية السلام. لا شيء سوى العودة إلى المفاوضات الثنائية الهادفة على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على العملية. هذا هو السبيل الوحيد نحو حل الدولتين، وحل جميع مسائل الوضع النهائي. وفي الوقت نفسه، نحث طرفي النزاع على اتخاذ إجراءات لتحقيق المصالحة وصون كرامة وحرمة الأماكن المقدسة، وخاصة في القدس.

وتمشياً مع الموقف الثابت للاتحاد الأوروبي، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يجب الوفاء بتطلعات الطرفين فيما يتعلق بالقدس، ويجب التوصل عن طريق المفاوضات إلى سبيل لحل وضع القدس باعتبارها العاصمة المستقبلية للدولتين. سنواصل احترام توافق الآراء الدولي بشأن القدس المجسد، في جملة أمور، في القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمثيل الدبلوماسي حتى يتم حلّ مسألة الوضع النهائي للمدينة. وبينما

نسلّم بالأهمية الخاصة للأماكن المقدسة في القدس، تؤمن بولندا إيماناً راسخاً بأنه لا بدّ من الحفاظ على الوضع الراهن الناشئ في عام ١٩٦٧ بشأن جبل الهيكل بما يتفق مع التفاهمات السابقة وفيما يتعلق بالدور الخاص للأردن.

لا يمكن التوصل إلى اتفاق سلام إلا من خلال محادثات السلام على أساس القانون الدولي والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول.

ويتمثل عنصر رئيسي في هذا السياق في إجراء حوار مُجد بين أتباع الديانات التوحيدية الثلاث الكبرى. ونحن نؤيد حلَ الدولتين ونأمل أن تُلبى التطلعات الوطنية لكل من طرفي النزاع، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، فضلا عن حق إسرائيل في كفالة أمنها وتحقيق تطبيع العلاقات مع الدول العربية. وندعو كلا الجانبين إلى الامتناع عن الخطوات الأحادية التي تستبق نتائج مفاوضات الوضع النهائي. ونتوقع منهما البرهنة على التزامهما بالسلام من خلال إجراءاتهما وسياساتهما. ونواصل رصد التطورات بشأن المصالحة بين الفلسطينيين عن كثب. ونأمل أن تُكلل هذه العملية بالنجاح. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن التوصل إلى نتيجة يقبلها المجتمع الدولي يمكن أن يكون خطوة هامة من أجل وحدة الدولة الفلسطينية المستقبلية وربما يؤدي، على المدى الطويل، إلى إبرام اتفاق سلام مستدام.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فآثار تقليص الدعم للوكالة يمكن أن تترتب عليها عواقب أمنية وإنسانية خطيرة، ليس في الأراضي الفلسطينية فحسب، بل أيضا في البلدان الأخرى التي تستضيف اللاجئين. وتواجه الوكالة بالفعل تحديات كبيرة في الوفاء بولايتها المتمثلة في المحافظة على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، للاجئين الفلسطينيين. وفي ظل غياب الحل السياسي الدائم، لا يسع المجتمع الدولي أن يتنصل من مسؤوليته وواجبه تجاه اللاجئين الفلسطينيين، أو عن كفالة استمرار عمل الوكالة استناداً إلى أساس مالي متين. وبولندا، من جانبها، ستواصل دعم الأونروا من خلال مساهماتها المالية.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بإعادة تأكيد التزام المملكة المتحدة الطويل الأمد بحل الدولتين. ونتصور قيام دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية تعيشان في سلام وأمن وازدهار، جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أن تكون القدس عاصمة مشتركة لهما. وندعو الطرفين إلى اتخاذ خطوات عاجلة لعكس مسار الاتجاهات السلبية الحالية على أرض الواقع، والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية والشروع مجددا في مفاوضات سلام مجدية. ونحن على استعداد للإسهام في جميع الجهود الصادقة لاستئناف عملية السلام.

إن التصريحات المؤججة للمشاعر تهدد الثقة المتبادلة اللازمة لكسر الجمود الحالي. والبيانات التي تُشيطن الشعب اليهودي أو تحط من قدره غير مقبولة البتة. فلا يوجد مجال لإنكار صلة اليهود أو الفلسطينيين بالأرض. ومن المهم أن تواصل القيادة الفلسطينية الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لتوصيات تقرير المجموعة الرباعية (S/2016/595، المرفق) في ما يتعلق بالتحريض. ويجب على الطرفين أن يظلا ملتزمين بالاتفاقات الدبلوماسية السابقة، التي ينبغي أن تشكل الأساس لاستئناف مفاوضات السلام.

وندرك أن توصية المجلس المركزي الفلسطيني بتعليق الاعتراف بإسرائيل غير ملزمة، ولكنها مع ذلك خطوة غير بناءة بالمرة. وندعو القيادة الفلسطينية إلى عدم تنفيذها. وعوضا من ذلك، فإننا نرحب باستمرار السلطة الفلسطينية في الاعتراف بدولة إسرائيل ودعمها لحل الدولتين. وكما هو الحال دائما، فإننا نحث جميع الأطراف على تعزيز اللاعنف والمشاركة البناءة من أجل التوصل إلى حل الدولتين بوصفه الأساس الوحيد للتسوية المستدامة للنزاع.

وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أن الأنشطة الاستيطانية وأعمال الهدم المستمرة، بما في ذلك في القدس الشرقية، تزيد من تقويض آفاق السلام ويجب وقفها. وللأسف، فقد تسارعت وتيرة بناء المستوطنات، ولا سيما بعد الإعلان عن خطط لبناء أكثر من ١٠ ٠٠٠ وحدة استيطانية، بما في ذلك الموافقة على تشييد أول وحدات سكنية جديدة في الخليل منذ ١٥ عاما. ومؤشرات بدايات عام ٢٠١٨ ليست مشجعة. فقبل أسبوعين فقط، أعلنت إسرائيل عن خطط لبناء ١ ١٢٢ وحدة سكنية إضافية في جميع أنحاء الضفة الغربية. وندعو إسرائيل إلى العدول فورا عن سياستها المتمثلة في توسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فهي تقوض فعليا جدوى حل الدولتين، وكذلك التزام إسرائيل به.

ويجب علينا أيضا أن نواصل دعم الجهود الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، والذي يشمل دعم العودة الكاملة للسلطة الفلسطينية إلى غزة. ونشجع مواصلة إحراز تقدم بشأن المصالحة، بما في ذلك على صعيد الترتيبات الأمنية وإدماج الخدمة المدنية، تمشيا مع مبادئ المجموعة الرباعية. ونرحب بالزيادة الأخيرة في إمدادات الكهرباء إلى غزة بوصفها الخطوة الأولى من بين العديد من الخطوات الإيجابية المطلوبة لتحسين الوضع البائس.

لا تزال المملكة المتحدة داعما ملتزما تماما لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ونحن ندرك الولاية الفريدة والهامة التي أناطتها بها الجمعية العامة لتوفير الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين، سواء داخل الأراضي المحتلة أو في الأردن وسورية ولبنان. وعلى الرغم من أننا نسلم بأن ثمة حاجة ملحة لأن تصبح الأونروا أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة من خلال تكثيف وتيرة الإصلاح، فإن الأونروا يجب أن تظل قادرة على الاضطلاع بوظائفها الهامة. ويمكن لأي تخفيضات غير متوقعة في مدفوعات المانحين المتوقعة أو تأخيرات في صرفها أن تكون ذات آثار ضارة وأن تزعزع الاستقرار في المنطقة.

أخيرا، يشكل الإرهاب والتحريض تهديدات خطيرة لإمكانية حل الدولتين، ويجب أن يتوقفا. ولإتاحة أفضل فرص النجاح لها، فإن عملية السلام يجب أن تجري في جو خالٍ من العنف. ونلاحظ بأسف سقوط وفيات من كلا الجانبين في الأيام الأخيرة. وقد هالتنا جريمة القتل الإرهابية للحاخام رزيئيل شيباح في الضفة الغربية في ٩ كانون الثاني/يناير، ونحن ندين هذا العمل الشائن تماما. وقلوبنا مع أفراد أسرته.

إن من حق كل إسرائيلي وفلسطيني العيش في سلام وأمن. ونتشاطر رغبة الولايات المتحدة والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في إنهاء النزاع. ونواصل دعم الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة لطرح مقترحات تفصيلية من أجل التوصل إلى تسوية إسرائيلية – فلسطينية. والمملكة المتحدة مستعدة للمساعدة في تنفيذ اتفاق يمكن له الاستمرار، بما في ذلك عن طريق دعم أحكامه الأمنية، والمساهمة في تعويض اللاجئين وتمكين تدفقات التجارة والاستثمار بين المملكة المتحدة وإسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة وجيرانها العرب، الأمر الذي يمكن أن يساعد على تحويل المنطقة.

وبغية تحقيق تلك الرؤية، حان الوقت لأن نسرع الخطى جميعا. ويجب على جميع الأطراف والمجتمع الدولي العمل معا بروح من التوافق والتفاهم لجعل السلام الدائم أمرا واقعا. وكما قال الرئيس الإسرائيلي الراحل شمعون بيريز، فإن من ييأس من تحقيق السلام هو الحالم؛ وأي من يفقد الأمل ويتوقف عن السعي إلى تحقيق السلام، فإنه إنسان ساذج.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، وفريقه على إحاطته الشاملة والمفصلة بشأن الحالة

في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، والتي سلطت الضوء على الحالة العامة في الشرق الأوسط، وعلى النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بصفة خاصة.

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قدم السيد ملادينوف إحاطة إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8138)، وذكر، في جملة أمور، أنه لم يُحرز أي تقدم كبير في عملية السلام. وفي إحاطته التي استمعنا إليها للتو، فإن المسألة لم تعد مجرد عدم إحراز تقدم بشأن الحالة في المنطقة، ولكننا نشهد تصاعد التوترات وتفاقم النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وذلك بسبب التطورات التي حدثت في عام ٢٠١٧.

إن غينيا الاستوائية، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، تتابع باهتمام خاص الآن أكثر من أي وقت مضى التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، لأن هذه المنطقة ليست ذات أهمية استراتيجية كبيرة لاستقرار الشرق الأوسط فحسب، بل للعالم بأسره. لذلك أعرب عن التزام غينيا الاستوائية الصادق بكفالة تحقيق الاستقرار والسلام في جميع أنحاء المنطقة. ما انفكت غينيا الاستوائية تؤيد التوصل إلى حل يقوم على أساس الحوار لأي نزاع أو مشكلة قد تنشأ ونلتزم في هذه الحالة المحددة بالمبدأ نفسه.

لتحقيق الاستقرار والسلام المنشودين في هذه المنطقة التي طالت معاناتها، يجب على الفلسطينيين والإسرائيليين الالتزام بإجراء حوار مباشر وصريح من دون أي شروط مسبقة لأنه لا يمكن التوصل إلى تفاهم إلا من خلال المفاوضات المباشرة. ويجب أن يؤدي ذلك التفاهم إلى الحل العادل الوحيد، أي الوفاء بتطلعات الطرفين في إطار دولتين يعيش فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون في سلام وأمن. ويجب أن تجرى هذه المفاوضات في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وسيتعين البت في الوضع النهائي للقدس في إطار هذه المفاوضات.

لذلك تؤيد غينيا الاستوائية الحل القائم على وجود دولتين، وهو حل جاء ثمرة للمفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وإن حلا عادلا يقوم على الحوار ربما يعني عدم تحقيق تطلعات أي من الطرفين وعدم الاعتراف بمطالبه تماما. وذلك بالتحديد أحد الجوانب الرئيسية للحوار.

تؤمن غينيا الاستوائية بأن المطالب التاريخية للفلسطينيين مبررة، تماشيا مع البيانات المختلفة للاتحاد الأفريقي، ولكننا نعتقد أيضا أن لإسرائيل الحق في العيش في سلام وأمن. ويجب أن يدرك الإسرائيليون أنه مثلما لإسرائيل الحق في الوجود، لا يمكن حرمان الفلسطينيين من الحق ذاته. ويجب أن يتوقف العنف فورا ونهائيا، ويجب أن يلتزم الطرفان بالشرعية الدولية على النحو المنصوص عليه في سائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. يجب على الطرفين أيضا الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب من شأنها أن تقوض الحوار.

ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار بين الطرفين وتجنب الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية على تحقيق التعايش السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

بالنظر إلى الحالة الراهنة، من الضروري أن يتخذ مجلس الأمن جميع المبادرات اللازمة وألا يدخر جهدا لحمل طرفي النزاع على الجلوس على طاولة المفاوضات بوصفه السبيل الوحيد لتسوية الحالة.

السيد تانوه – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بعقد المناقشة المفتوحة الفصلية للمجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية بشأن المسألة.

إن الحالة في الشرق الأوسط تشكل مصدر قلق مستمر لبلدي بسبب استمرار التوترات الخطيرة وعدم وجود عملية سياسية حقيقية في المفاوضات وعملية السلام في المنطقة.

أما فيما يتعلق بقضية فلسطين، فيشجب وفدي بترسخ المواقف الحالية التي اتخذت منذ إعلان اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل والإعلان عن نقل سفارة الولايات المتحدة إلى تلك المدينة. إن حالة الركود التي استمرت سنوات في عملية السلام والترسخ الحالي لمواقف الأطراف نتيجة للمبادرات الأخيرة في المنطقة يمكن أن تقوض بشكل دائم جهود المجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق الحل القائم على وجود الدولتين مع دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، مع الاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة للشعبين.

تؤكد كوت ديفوار من جديد دعمها للحل القائم على وجود دولتين بوصفه الحل العملي الوحيد لتمكين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي من التعايش في سلام وأمن.

يجب التفاوض على الوضع النهائي لمدينة القدس في إطار حل مشترك بين الطرفين، على النحو المبين في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويحث بلدي المجتمع الدولي على المثابرة في جهوده مع الطرفين بهدف التوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، ندعو الجهات الفاعلة الإسرائيلية والفلسطينية إلى الانخراط في حوار بناء ليتسنى إزالة أي عقبات وذلك بالتخلي عن أي إجراءات أو مبادرات أحادية الجانب يمكن أن تقوض آفاق التوصل إلى تسوية سياسية لقضية فلسطين على أساس تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، يأسف وفد كوت ديفوار على القرار الأخير للولايات المتحدة بتخفيض مساهمة واشنطن في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويشجع وفدي حماس والسلطة الفلسطينية على مواصلة الحوار الذي يهدف إلى تحقيق الوحدة الفلسطينية، مما يمكن من عودة فعالة للسلطة المركزية الفلسطينية في غزة ويساعد على تخفيف آثار الأزمة على الشعب.

تحقيقا لتلك الغاية، تدعو كوت ديفوار السلطات الفلسطينية إلى الانفتاح على الحوار مع البلدان المجاورة، بهدف تهدئة الحالة، لا سيما فيما يتعلق باستضافة اللاجئين الفلسطينيين من أجل إدارة شاملة للأزمة الإنسانية تماشيا مع الأحكام ذات الصلة للقانون الدولي الإنساني.

لقد دخلت الحرب في سورية عامها السابع على التوالي، ولا يزال بلدي يشعر ببالغ الجزع من احتمال امتداد النزاع الذي اتسم بالعديد من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني وتكرار استخدام الأطراف للأسلحة الكيميائية مع إفلات تام من العقاب. ويدين وفدي أي استخدام للأسلحة الكيميائية، الأمر الذي يهدد أمننا جميعا. وندعو إلى الوحدة فيما بين أعضاء مجلس الأمن حتى نتمكن من تحديد مرتكبي مثل الأفعال وملاحقتهم قضائيا ومعاقبتهم.

تحقيقا لتلك الغاية، تدعو كوت ديفوار، على نحو ما قامت به الدول الأعضاء الأخرى، هياكل الأمم المتحدة ذات الصلة، وتحديدا بعثة تقصي الحقائق، إلى تسليط الضوء على الظروف المحيطة باستخدام هذه الأسلحة بغية تمكين الأجهزة القانونية المختصة من اتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي ذلك السياق، يؤيد بلدي إنشاء آلية ترتكز على توافق الآراء لتناول مسؤولية أطراف النزاع ومحاسبتهم.

وفي هذا الصدد، تثني كوت ديفوار على فرنسا لإطلاقها في ٢٣ كانون الثاني/يناير الماضي في باريس مبادرة بعنوان ''الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب عن استخدام الأسلحة الكيميائية'' تجسد الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي للاستجابة على نحو ملائم لمسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاعات وضرورة محاسبة الجناة.

ونؤكد مجددا استعدادنا الكامل للتعاون مع كل مبادرة تهدف إلى الإسهام في جهود المجتمع الدولي في مجالي عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاعات.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في سورية، نرحب بتمديد ولاية آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة سنة إضافية بغية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى المناطق المحاصرة. ونحث جميع الأطراف على وقف جميع الأعمال القتالية في ما يسمى بمناطق تخفيف التوتر من أجل تمكين وصول القوافل الإنسانية دون أية قيود حتى تتمكن من التخفيف من معاناة السكان. وفيما يتعلق بالعملية السياسية، نرحب بجميع المبادرات الرامية إلى تشجيع الأطراف على الانخراط في حوار بغية التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية للأزمة السورية في إطار عملية جنيف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب بيرو بعقد جلسة اليوم للمناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ونود أن نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على عرضه المفصل والشامل.

وبما أن هذا أول بيان لنا بشأن هذا الموضوع بصفتنا عضوا غير دائم في المجلس، نود أن نؤكد قلقنا إزاء الحالة في الشرق الأوسط، وأن نؤكد مجددا التزامنا بإيجاد حل لقضية فلسطين يساعد على تحقيق السلام المستدام في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نود تسليط الضوء على ثلاثة جوانب.

أولا، تؤيد بيرو، استرشادا بالتزامها بتعددية الأطراف والقانون الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، الحل القائم على وجود دولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا يجري التفاوض بشأنها بين إسرائيل وفلسطين مباشرة على أساس حدود ١٩٦٧. والمفاوضات يجب أن تحدد الوضع النهائي للقدس. في عام ١٩٤٧ كانت بيرو عضوا في لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين المؤلفة من ١١ من البلدان الأعضاء التي أوصت بإنشاء دولتين، وهو ما تجسد باتخاذ الجمعية العامة ذلك العام لقرارها التاريخي ١٨١ (د–٢). وكانت بيرو أحد البلدان الـ ٣٣ التي صوتت تأييدا لذلك القرار. وفي ذلك الصدد، أود أن أقتبس جزءا من بيان الفقيه القانوني والدبلوماسي البيروي المرموق ألبرتو أولوا سوتومايور تأييدا لموقف بيرو:

> ”نعتقد أن الحل الأفضل يتمثل في إقامة دولتين تحترم فيهما الأغلبيات المعنية.“

واستنادا إلى ذلك الموقف القائم على المبادئ، أقامت بيرو علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع دولتي إسرائيل وفلسطين تعكس وتعزز الأواصر التاريخية ترسخها المجتمعات الفلسطينية والعربية واليهودية في بلدنا. ونود أن نشدد على أنه بعد مضي ٧٠ عاما على اتخاذ القرار ١٨١ (د–٢)، حل قضية فلسطين لم يتغير. وكما قال الأمين العام مؤخرا، ”لا بديل عن حل الدولتين. ولا توجد خطة بديلة.“

ثانيا، إذا أردنا حل قضية فلسطين وتعزيز السلام المستدام في الشرق الأوسط، يجب أن نتصرف وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. والثقة والمصداقية اللازمة لأي تفاوض بحسن نية تنطوي بالضرورة على احترام سيادة القانون وأدنى المعايير التعايش السلمي. وفي ذلك الصدد، نحث الأطراف المشاركة بشكل مباشر على الكف عن ارتكاب كافة انتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني وجميع أعمال الإرهاب وجميع الهجمات على المدنيين وإجراء تحقيقات بشأنها والمعاقبة عليها. وعلينا نبذ خطاب الكراهية والمعاداة للسامية والتمييز بأي شكل من الأشكال. ويجب تقدير التنوع العرقي والثقافي والديني واعتباره قيمة من قيم جميع المجتمعات، ويجب ألا يعتبر تهديدا.

وتقرّ بيرو بحق إسرائيل في حماية أمنها ووجودها من خلال ممارسة الدفاع المشروع عن النفس، وفقاً لمبدأي التناسب والمشروعية. ونود أيضا أن نذكر في ذلك الصدد بالالتزام بالامتثال لقرارات مجلس الأمن. وتماشيا مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، نرى أنه من الملح بصفة خاصة إنهاء الممارسات التي زادت خلال السنة الماضية لبناء المستوطنات وهدم المباني وإجلاء السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونود أن ندرك ونشجع جهود مختلف الجهات الفاعلة الرامية إلى التوصل إلى سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين. ونرحب بالاستعداد الذي أعربت عنه تلك البلدان المختلفة، ولا سيما تلك التي شاركت تاريخيا في العملية، للمساهمة بمساعيها الحميدة في ذلك الصدد. ونود أن نسلط الضوء على جهود المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. ونرحب أيضا باستعداد الأمين العام تشجيع استئناف الطرفين للمفاوضات. ونشجع بشكل خاص الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني والزعماء السياسيين والدينيين وكل من له القدرة على التأثير على التصرف بروح المسؤولية وتشجيع الاعتدال والانفراج والالتزام والحوار. لقد تابعنا باهتمام عملية استعادة السلطة الفلسطينية للسيطرة على قطاع غزة، والتي نأمل أن تخفف من حدة الأزمة الإنسانية في تلك المنطقة وأن تساعد على استئناف عملية السلام.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الهام الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونرى أنه من الأهمية بمكان دعمها وتزويدها بالتمويل المستقر والذي يمكن التنبؤ به.

وفي الختام، نود أن نقول إن بيرو ستواصل دعمها القوي لجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام والأمن وهو ما يستحقه الإسرائيليون والفلسطينيون ويتوق إليه العالم بأسره.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كازاخستان.

نشكر المنسق الخاص ملادينوف على تقديمه معلومات مفصلة وموضوعية عن الحالة في الشرق الأوسط. سأركز على بعض التطورات البارزة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فيما يتعلق بسورية، تواصل كازاخستان دعم التدابير التي يتخذها المبعوث الخاص للأمم المتحدة السيد ستافان دي ميستورا، وكذلك الاتحاد الروسي وتركيا وإيران والولايات المتحدة والمجتمع الدولي للجمع بين الحكومة السورية والمعارضة السورية معا على طاولة المفاوضات. في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اختتم الاجتماع الدولي الثامن بشأن سورية في أستانا باعتماد عدد من الوثائق التي تعزز تدابير بناء الثقة وتهدف إلى مكافحة الإرهاب وتوطيد العملية السياسية في سورية. واعتمد الاجتماع أيضا بيانا مشتركا صدر عن الدول الضامنة لعملية أستانا وإيران وروسيا وتركيا، الذي قرر تعيين فريق عامل معني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثث وتحديد هوية المفقودين إضافة إلى بيان مشترك بشأن الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام في سورية تشمل قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لمواقع التراث الثقافي. وتعتزم كازاخستان التعاون الوثيق مع مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي سيعقد في سوتشي في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ويضم ممثلين عن جميع شرائح المجتمع السوري. وسيعقد الاجتماع الدولي الرفيع المستوى القادم بشأن سورية في أستانا الشهر المقبل لدعم عملية جنيف.

وفي لبنان، يعد تشكيل حكومة جديدة وانتخاب رئيس جديد من النتائج الإيجابية ويجب أن يفضي ذلك إلى إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة في ٦ أيار/مايو. وتوقيع مرسوم في ذلك الصدد يعكس وحدة الشعب فيما يتعلق بهذه المسألة. وسيكون من المهم مساعدة لبنان على توطيد دستوره وديمقراطيته التي لا تزال مرهونة بالتطورات في الجارة سورية. وتضطلع القوات المسلحة اللبنانية بدور حيوي في الحفاظ على الأمن على الحدود مع سورية وفي جميع أنحاء لبنان وبالتالي تساعد على تفادي

التهديدات من جانب جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ونؤيد قرار الحكومة العراقية إجراء الانتخابات الوطنية وانتخابات مجالس الأقاليم في ١٢ أيار/مايو، وهو ما سيساعد عملياته الديمقراطية وعمليات بناء الدولة وتوطيد دعائم الدستور. ونعتقد أيضا أن الحد من العنف، ولا سيما في الأراضي المحررة، سيكون مهما للغاية من الناحية السياسية.

وترحب كازاخستان بالاتفاقات المبرمة بين العراقيين لتمديد نظام وقف إطلاق النار، الذي ينبغي أن يظل نافذا حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الإدارة المشتركة للأراضي المتنازع عليها. تؤيد كازاخستان الحفاظ على السلامة الإقليمية للعراق كدولة من خلال حوار بناء بين الحكومة وكردستان العراق. ونقترح عقد المزيد من الاجتماعات بين رئيس وزراء كردستان العراق، السيد برزاني، ونظيره العراقي في بغداد، السيد العبادي، كذلك الاجتماع الذي عقد في ٢٠ كانون الثاني/يناير.

وفي ليبيا، علمنا أن قتالا اندلع مؤخرا في مقاطعة تاجوراء في طرابلس. وتدعو كازاخستان جميع الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين والمنشآت المدنية، والتركيز على المشاكل السياسية الهيكلية فيما بين العناصر المسلحة الفاعلة على أرض الواقع وما لها من مخططات متضاربة. إن إصلاح قطاع الأمن أمر أساسي للعملية السياسية. والوضع الراهن الهش والمهتز وضع غير مستدام. ولذلك، من الضروري تعديل الاتفاق السياسي الليبي من أجل تشكيل حكومة مستقرة.

وبالانتقال إلى اليمن، فإننا نعلم أن هذا النزاع ليس له حل عسكري. ومن الواضح أن التناقضات العميقة في اليمن لا يمكن حلها إلا من خلال حوار وطني واسع النطاق وجامع. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يوافق التحالف على إبقاء جميع الموانئ مفتوحة في اليمن من أجل تيسير سرعة دخول وتوزيع المساعدات الإنسانية والواردات التجارية في جميع أنحاء البلد. ونشيد إشادة خاصة بالمبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، العزم على دعمه الدؤوب للعمل من أجل السلام في البلد.

إن موقف كازاخستان بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط واضح تماما ولا يزال دون تغيير. نحن نؤيد الحل القائم على وجود دولتين وندعو إلى الاستئناف المبكر للمفاوضات، لا سيما في شكل ثنائي ودون شروط مسبقة. وينبغي أن يكون ذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من الآليات والمبادرات. ونؤيد حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولة حرة مستقلة وذات سيادة داخل الحدود الدولية لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. من الضروري بدء محادثات مباشرة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة عن طريق منحها ما يسمى بالوضع النهائي من خلال توقيع معاهدة أساسية. ونشارك في دعوة الآخرين لتقديم الدعم الكامل لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي يجب أن تستمر بدون أي تخفيضات مالية.

ونؤيد عبارات السفيرة نيكي هيلي التي تقول بأننا نحتاج إلى قادة ذوي إرادة سياسية ورؤية ثاقبة واقتناع والتزام بالسلام، مثل أنور السادات والملك الحسين ملك الأردن. وإلى تلك القائمة، وأود أن أضيف الرئيس إسحاق رابين. فقد أيدوا بشجاعة المثل العليا للسلام ووقفوا ثابتين فيما أمنوا به. لا يمكن للمرء بناء السلام بشكل انفرادي. إنه يتطلب أن يلتقي طرفان تطلعا إلى السلام. في الأسبوع الماضي فحسب، وفي هذه القاعة، عقد رئيس بلدي إحاطة بشأن تدابير بناء الثقة (انظر S/PV.8160) وأعرب عن إيمان بلدنا الراسخ في الثقة بوصفها وسيلة لحل قضايا السلام والأمن. ولذلك، ندعو قادة فلسطين وإسرائيل إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات وتعزيز تدابير بناء الثقة التي من شأنها جمع شعبيهما معا من أجل السلام والأمن.

أخيرا، نؤكد من جديد أهمية الحد من العنف ومنع ظهور توترات جديدة في الشرق الأوسط من أجل الحفاظ على الاستقرار العالمي في جميع أنحاء العالم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في القاعة.

وأود أن أبلغ كل المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ أن هناك عددا كبيرا من المتكلمين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد عاصم (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشُكر كازاخستان بصفتها رئيس مجلس الأمن على عقْد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط. هذه أول مرة أخاطب فيها المجلس، منذ توليت منصبي في عام ٢٠١٦، لمخاطبة المجلس، وإنه لمن المناسب أن تكون بشأن موضوع توليه حكومة وشعب ملديف تاريخيا أهمية خاصة – الشرق الأوسط وقضية فلسطين.

لقد بدأنا عام ٢٠١٧ تحدونا الآمال من أجل شعب فلسطين. كان اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهو أول قرار لمجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية في حوالي عقد، أحدث القرارات العديدة التي تؤكد على عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات في فلسطين. وأهاب القرار بالدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. لقد كان خطوة إلى الأمام في مجلس الأمن، تبين الدعم الدولي لمعالجة محنة الشعب الفلسطيني.

غير أن السنة انتهت بقرارات هزت أسس هذا العمل البالغ الأهمية. أعلن مجلس الأمن منذ فترة طويلة، من خلال القرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، أن الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، ضم المدينة القدس الشريف، ونقل العاصمة الإسرائيلية إلى القدس وقرار أي بلد الاعتراف بالقدس عاصمة لها أو نقل سفارته إلى الأراضي المقدسة، باطلا ولاغيا. ومع ذلك يبدو أننا لا نستطيع التوصل إلى توافق في الآراء في المجلس بشأن مسألة سبق الاتفاق عليه، وتحظى بدعم عالمي تقريبا. هذه حالة مؤسفة بالنسبة لفعالية المجلس وشرعيته.

ما فتئت ملديف ترى أن دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب في سلام ووئام مع إسرائيل، هو الحل الأفضل والوحيد للنزاع الدائر منذ سبعة عقود. من غير المقبول أن يستمر احتلال الأراضي الفلسطينية في القرن الحادي والعشرين. وندعو إسرائيل إلى التنفيذ الكامل لقرارات المجلس واحترام الالتزامات القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونحث مجلس الأمن على بذل المزيد من الجهود لمعالجة الحالة المستمرة ولتحقيق السلام الدائم للشعب الفلسطيني.

ويشجعنا أن الأمين العام قد حدد الحالة المستمرة منذ سبع سنوات سورية باعتبارها إحدى المجالات ذات الأولوية بالنسبة له في عام ٢٠١٨. منذ بداية النزاع، قتل مئات الآلاف أو طردوا من ديارهم. تحولت المنازل وسبل العيش والمستشفيات والمدارس والهياكل الأساسية إلى أنقاض. وتجلى الخوف وعدم اليقين في قلوب الشعب السوري. وفي حين أننا نسلم بالتقدم المحرز في إيجاد نهاية للنزاع، مع توقع عقد مؤتمر جميع الأطراف السورية في نهاية هذا الشهر، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. يجب أن تنمو بذور الأمل الصغيرة التي زرعناها وتترعرع.

ويجب أيضا زرع الأمل في قلوب إخواننا وأخواتنا في اليمن، الذين يعانون أسوأ مجاعة في سنوات، وفي ليبيا، حيث لا يزال العنف سائدا. إن السلام شرط أساسي ونتيجة للتنمية، وعلينا أن نقوم بدورنا في إيجاد حلول بناءة ودائمة في تلك البلدان.

لا يزال التهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف في تزايد. فالإرهابيون لا يلتفتون إلى الحدود. إنهم لا يميزون بين الشباب والمسنين أو بين النساء والرجال ولا يحترمون أي دين أو ثقافة. لن يمكننا دحرهم إلا بأن نكون أفضل وأذكى وبأن نواجه العنف بالأمل والتضليل بالحقيقة والجهل بالتنوير. ولهذا فإننا بحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للعوامل التمكينية، مع التعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات والاستراتيجيات بشأن كيفية معالجة الأسباب الجذرية بطريقة مجدية ومستدامة.

إننا بحاجة إلى العمل مع البلدان المعنية والشعوب المتضررة لإيجاد حلول مجدية للعديد من حالات العنف وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى التركيز على الحفاظ على السلام وصون الاستقرار والأمن حتى لا يندلع النزاع من جديد.

نحن نعتقد أن النهج الأساسي هو التركيز على بناء الدولة في جهودنا لحفظ السلام وبناء السلام. فشل الدولة يمكن أن يخرج أي عملية للسلام عن مسارها. إن أجرينا عملية تقييم لطائفة النزاعات المعروضة علينا، فمن الجلي أن هناك حاجة واضحة إلى تعزيز مؤسسات الدولة للتصدي لحالات النزاع والحفاظ على السلام - سواء عن طريق تعزيز قدرات مؤسسات الدولة نفسها لكفالة الضوابط والتوازنات المجدية، أو عن طريق القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة أو من خلال معالجة المحددات الأخرى للنزاع، مثل ندرة الموارد أو التعرض للكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان.

للقيام بذلك، يتعين على مجلس الأمن عند نظره في حل النزاعات، أن يلقي نظرة على العديد من الأدوات المتاحة على نطاق كامل منظومة الأمم المتحدة، وليس فقط على الخيارات العسكرية. ذلك لا يحول فقط دون التمكن من اتباع نهج أكثر شمولا إزاء حل النزاعات، بل أيضا دون اتباع نهج أكثر استدامة. وفي حالات كثيرة من شأنه أيضا، أن يكفل اتباع نهج أكثر تنظيما بدلا من اتباع النهج الذي يبدأ من القمة إلى القاعدة.

نؤيد على الدوام مجلس الأمن في إيجاد حلول دائمة للنزاعات العديدة التي تواجه عالمنا، وخاصة في فلسطين والشرق الأوسط، وهي منطقة نتقاسم معها العديد من الروابط الثقافية والدينية والتاريخية. إن ملديف ستظل شريكا يمكن التعويل عليه في إيجاد الحلول المشتركة من أجل مصيرنا المشترك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): السيد الرئيس، أنه لشرف كبير لي أن أخاطب هذا المجلس ولأول مرة بصفتي الممثلة الدائمة للبنان. اسمحوا لي أن أبدا كلمتي بالإشادة بالعمل الرائع الذي قامت به بعثتكم في هذا الشهر. إن جهود كازخستان في مجال تشجيع الجوار وحل المنازعات سلميا، كانت مثالا يحتذ به. كذلك نتوجه بالشكر العميق للبعثة الدائمة لليابان على ترؤسها المجلس في الشهر الماضي، وكذلك نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية.

إن السلام في الشرق الأوسط يبدو بعيدا الآن أكثر من أي وقت مضى. فالفجوة بين الأطراف كبيرة جدا، إذ يشعر العرب والفلسطينيون أنه قد تم التخلي عن المبادئ الأساسية للسلام. أما القدس فتظل الأكثر حساسية من بين مواضيع الحل النهائي التي أُرسيت دعائمها منذ وقت طويل. إلا أن مطالبة إسرائيل بالسيطرة على القدس بصورة حصرية، واعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل قد أديا عمليا إلى إنهاء عملية السلام بالنسبة للعرب، مما يقضي على أي أمل في إحلال سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. كذلك يضع شعوبنا في حالة من اليأس، والشعوب اليائسة تقوم بأمور يائسة.

أود أن أضم صوتي للممثلين الذين تكلموا عن أهمية تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في

الشرق الأدنى. ومن الجدير بالذكر أن لبنان يستضيف مئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين، وتركهم من دون تعليم يعني تركهم من دون أي مستقبل.

إن لبنان الذي دفع ثمنا باهظا لانعدام السلام خلال عدد من الحروب الإسرائيلية التي شُنت عليه، يفهم خطورة الوضع عندما تغلق كافة الطرق أمام السلام. لطالما دعم لبنان السلام بناء على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين، ومبادرة السلام العربية التي طُرحت في بيروت عام ٢٠٠٢. إن فشل المجتمع الدولي وهذا المجلس الذي يمثل إرادة المجتمع الدولي في إعادة تأكيد المبادئ الأساسية للسلام قد يغرق المنطقة في المزيد من النزاعات مع تداعيات دولية خطيرة.

إن الشعب اللبناني، لا سيما في الجنوب، يتعرض يوميا للانتهاكات الإسرائيلية من الجو والبحر والبر، في خرق مستمر للسيادة وقرار الأمم المتحدة ١٧٠١ (٢٠٠٦). لقد علمنا الأسبوع الماضي عن نية إسرائيل الأحادية الجانب في إنشاء جدار ليس فقط على طول الخط الأزرق، بل في مناطق محتلة حساسة. وهذا من شأنه أن يهدد مجددا بزعزعة الاستقرار في الجنوب، وقد يؤدي إلى نزاع. فهذه الأعمال الاستفزازية تعكس وباستمرار تجاهل إسرائيل الكامل لالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إذا كانت إسرائيل مهتمة بالحفاظ على الأمن والاستقرار، فهناك طريقة سهلة، أي عليها الانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة، وتنهي خروقاتها المتكررة للسيادة اللبنانية، وتعمل على إزالة مصدر التوتر. نحث الأمم المتحدة وهذا المجلس على منع تكرار المزيد من الاستفزازات الإسرائيلية. إن آخر ما يحتاجه الشرق الأوسط خطأ في الحسابات قد يؤدي إلى إشعال النزاع. لقد أعادت حكومتي تأكيد التزامها التام بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). بأكمله، وما برحت مصممة على العمل مع قوات اليونيفيل ومن خلال اللجنة الثلاثية لتسريع ترسيم الخط الأزرق خاصة في المناطق الحساسة.

التمست الحكومة اللبنانية المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦، منذ ذلك الحين ما انفكت تشجع على هذه الجهود. ونقدر أيضا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لحل مسألة ترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة بين لبنان وإسرائيل بما يتماشى مع مبدأ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إن عدم حل هذه المشاكل سيظل مصدرا للتوتر وتهديدا للأمن والسلام.

على الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تواجه لبنان إضافة إلى العبء الناجم عن استضافة أكثر من مليون نازح سوري، والنزاع في سورية، ما برح القادة اللبنانيون ملتزمين بإجراء انتخابات برلمانية في أيار ٢٠١٨. كما أنهم يعملون أيضا مع المجتمع الدولي لتعزيز استقرار لبنان عن طريق ثلاثة مؤتمرات، وهي: مؤتمر روما ٢ لتعزيز قدرة الجيش اللبناني، وهو حجر الزاوية في استقرار لبنان وطليعة في محاربة الإرهاب؛ مؤتمر الأرزة الذي سيعقد في باريس للنهوض بالاقتصاد اللبناني وإعادة إحيائه؛ ومؤتمر بروكسل لمساعدة لبنان على تحمل أعباء أزمة اللاجئين. تعتبر تلك الجهود أساسية لحماية لبنان والمحافظة عليه كنموذج للتعايش في المنطقة والحفاظ على استقرارها.

نحن لسنا محكومين بحلقة العنف المفرغة في الشرق الأوسط. بفضل المساعدة القيمة من مجلسكم الكريم يمكن لمنطقتنا أن تتجاوز المنطق القاتم للنزاعات وتحقق السلام في نهاية المطاف، وهو سلام طال انتظاره.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، يا سيادة الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة

في مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. إن التطورات في سائر أرجاء المنطقة تجعل من الحتمي أن يعرب عموم الأعضاء عن العمل المطلوب من مجلس الأمن القيام به للوفاء بالمسؤوليات التي يضطلع بها بالنيابة عن جميع الأعضاء.

إن فشل المجلس المتكرر في التصرف بشأن أجسم الجرائم المرتكبة في سورية يتجلى بمنتهى الوضوح مع استمرار الهجمات بالأسلحة الكيميائية بلا هوادة، وفي تجاهل صارخ لأبسط قواعد القانون الدولي مع تخلفه من عواقب مروعة على الشعب السوري. لقد شجبنا توقف آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة التي لا تزال تمس الحاجة إلى قدرتها على التحقيق والبعد الوقائي لها.

في الوقت نفسه، نشدد على وجوب أن تتم المساءلة من خلال وسائل أخرى، ولا سيما من جانب آلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة بموجب القانون الدولي في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الجسيمة المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، وهي آلية من الواضحة أن ولايتها تشمل بوضوح استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي فاعل. ونهيب بجميع الدول أن تتعاونا تعاونا كاملا مع الآلية المستقلة من خلال تبادل المعلومات والأدلة ذات الصلة، وأن تعمل على تزويدها بالدعم السياسي والمالي اللازم لتنفيذ ولايتها. وفي ذلك الصدد، تدعم ليختنشتاين المبادرة الفرنسية بصوغ شراكة لضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. نرحب على وجه الخصوص بالالتزام المحدد لبلدان الشراكة بدعم عمل الآلية.

إن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية عن حماية المدنيين من أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الاستهداف المتعمد للسكان المدنيين والهياكل الأساسية، ومنع إيصال المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. إن الكارثة الإنسانية في اليمن التي ما فتئت تتطور تحت بصر المجلس، بلغت أبعادا غير مسبوقة، مع وجود أكثر من ٢٠ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية على أرض الواقع، ولا سيما الصوت المرجعي للجنة الصليب الأحمر الدولية، لا تزال تدق ناقوس الخطر إزاء استمرار معاناة الشعب اليمني، وتذكرنا بطابع هذه الأزمة الإنسانية التي يمكن منعها.

نهيب بالمجلس وبخاصة أعضائه التسعة الذين وقعوا مدونة قواعد السلوك بشأن جرائم الفظائع الجماعية المنبثقة من مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، والتي تشكل الأغلبية في المجلس، العمل على معالجة الحالة في اليمن وإيلائها ما تستحقه من اهتمام وإلحاح.

تتشاطر ليختنشتاين القلق الذي أعرب عنه كثيرون ومفاده أن عملية السلام الهشة أصلا في الشرق الأوسط قد تتعرض لمزيد من الخطر جراء التطورات الأخيرة، وتزداد صعوبة تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وهو السبيل الوحيد الواعد للتوصل إلى السلام الشامل العادل والدائم.

ونعرب عن تأييدنا المستمر لحل الدولتين وللإطار القانوني الدولي الذي يمكن تحقيق هذا الحل في سياقه، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني المنطبق وقرارات المجلس ذات الصلة – وبخاصة القرارين ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، اللذين لا يزالان ملزمين لنا جميعا. ونؤيد دعوة الجمعية العامة إلى تكثيف وتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ويظل المجلس طرفا فاعلا رئيسيا في ضمان أن تظل هذه الجهود مسترشدةً بالقانون الدولي المنطبق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيس كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نرحب بهذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن، ونعرب عن تأييدنا

للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

مرة أخرى، نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما عدم إحراز تقدم ملموس نحو إيجاد حل عادل وسلمي وشامل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي يشكل جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي.

ونكرر الإعراب عن بالغ قلقنا حيال الإعلان الانفرادي الصادر عن رئيس الولايات المتحدة بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل. ونؤكد رفضنا لهذا الإعلان الذي يشكل انتهاكا خطيرا وصارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إن العزم على تغيير الوضع التاريخي للقدس ينتهك المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية. وستكون له عواقب خطيرة على الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، وسيزيد من حدة التوتر في المنطقة ويقوض أي جهود رامية إلى استئناف محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ويجب على مجلس الأمن أن ينهض بالمسؤولية المناطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين، وأن يتخذ القرارات الضرورية وأن يطالب بوضع حد فوري للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والسياسات العدوانية والممارسات الاستيطانية وأن يطلب الامتثال للقرارات التي اتخذتها هذه الهيئة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وينبغي له أيضا أن يعمل فورا على إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ما يقرب من عقد من الزمن، حيث يعيش أكثر من مليونين من المدنيين الفلسطينيين في خضم أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية عميقة.

وستواصل كوبا دعم التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، حل يرتكز على وجود دولتين ويمكن الفلسطينيين من التمتع بحقهم في تقرير المصير وإقامة دولة حرة ومستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، فضلا عن حق اللاجئين في العودة. كذلك نؤيد انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفتها دولة كاملة العضوية.

أما فيما يتعلق بالجولان السوري، تطالب كوبا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتؤكد مجددا أن أي تدابير أو إجراءات يتم اتخاذها لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير الإسرائيلية لممارسة ولايتها القضائية وإدارتها في هذا الإقليم، كلها تشكل انتهاكات للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة.

وتدعو كوبا إلى الحفاظ على حوار بنّاء قائم على الاحترام بين شعوب المنطقة، وتدعو إلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر إلى رئاسة كازاخستان على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

بينما نحتفل بالسنة الجديدة، لا يزال المشهد العالمي للسلام والأمن يعاني من تحديات متصاعدة ومعقدة؛ وتزداد حدة النزاعات وتبرز أخطار جديدة. وقد تراجع العالم بصورة جذرية. ولا تتجلى هذه الحالة السيئة وغير المستقرة في أي منطقة على نحو أكثر وضوحا من منطقة الشرق الأوسط. ويتعرض حل الدولتين للخطر. ويتم حاليا التضحية بمحنة الشعب الفلسطيني على مذبح المصالح السياسية الضيقة التي تنم عن قصر النظر، وغدا البحث عن السلام والاستقرار في المنطقة أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

وقد شهدنا صباح هذا اليوم محاولات مؤسفة ولكنها صارخة لمجافاة الحقيقة حيث حاول بعض المتكلمين صرف الانتباه عن مأساة الشعب الفلسطيني. ونحن نعرف السبب؛ وهذه التصرفات غير مفاجئة. إذ ليس لدى المحتلين أي حجة يسوقونها غير خلق حقائق بديلة وعرضها.

وزاد القرار الذي اتخذته مؤخرا بلدان معينة بنقل سفاراتها إلى القدس الحالة التهابا. وتم تبرير ذلك القرار بوصفه تعبيرا عن الحق السيادي لتلك الدول. وذلك توصيف خاطئ. إن الوضع القانوني للقدس واضح. إذ يؤكد العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة على أن جميع التدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال لتغيير طابع مدينة القدس ووضعها باطلة ولاغية. وفي الواقع، فإن القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) يدعو الدول التي أقامت بعثاتها الدبلوماسية في القدس إلى سحبها من المدينة المقدسة. وأي عمل مخالف لذلك لا يشكل مجرد خرق صارخ لهذا القرار، بل إنه أيضا محاولة سافرة لإضفاء الشرعية على احتلال إسرائيل غير المشروع للقدس الشرقية.

وعندما يستخدم أصحاب المصالح الأنانية أبواق المبادئ، فإن التهديد والتخويف دائما ما يحلان محل العقلانية والعقل. وقد رأينا هذا المشهد المؤسف بوتيرة مقلقة في الأيام الأخيرة، بما في ذلك في الأمم المتحدة. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الاستفزازات، وقف أعضاء المجتمع الدولي صامدين ومتحلين برباطة الجأش في دعمهم للشعب الفلسطيني. وسيواصل بلدي، باكستان، تأييد التطلعات المشروعة للفلسطينيين وللشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي في أماكن أخرى، على سبيل المثال في كشمير.

ولن يمكن للشرق الأوسط أن يلتمس مكاسب السلام إلا إذا كان هذا السلام مبنيا على أساس العدالة – وهو أمر ضروري يستدعي إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة ومتصلة الأراضي على أساس المعايير المتفق عليها دوليا وحدود ما قبل عام ١٩٦٧، على أن تكون مدينة القدس الشريف عاصمة لها.

وتشعر باكستان بقلق بالغ أيضا إزاء استمرار القيود المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقد تفاقمت الحالة المؤسفة بسبب القرار الانفرادي لإحدى الجهات المانحة الرئيسية بحجب أكثر من نصف ما تقدمه من تمويل للوكالة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يخيب آمال اللاجئين الفلسطينيين. وعلينا أن نعمل الآن على ضمان تمويل كاف ومستدام يمكن التنبؤ به للأونروا لكي تواصل أنشطتها التي تشكل بالفعل شريان الحياة للاجئين الفلسطينيين.

وكما نعلم جميعا، فإن السلام في الشرق الأوسط هو أمر أساسي للسلم والأمن العالميين. ومع ذلك، لا تزال المنطقة واقعة في دوامة من النزاع والاضطرابات والتنافس الشديد بين القوى الإقليمية. والنتيجة التراكمية لذلك هي إغراق الشرق الأوسط في حالة من الفوضى والمزيد من الاضطرابات. وفي اليمن، فإن تعزيز العمل الدبلوماسي أمر أساسي لبدء عملية سياسية شاملة للجميع. وتعيين خليفة للممثل الخاص المنتهية ولايته فورا سيكون أمرا حاسما. ويجب أن يُستكمل ذلك بزيادة هائلة في المساعدة الإنسانية لمعالجة معاناة الشعب اليمني، بما في ذلك النساء والأطفال.

إنّ السبيل الوحيد للمضي قدما في التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في سورية هو من خلال استمرار مشاركة جميع الأطراف مشاركة حقيقية وتمثيلية وإجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف السورية. ويحدونا الأمل في أن تسفر الجولة الأخيرة من المحادثات، التي بدأت في فيينا اليوم، عن نتائج ملموسة.

في ختام كلمتي، اسمحوا لي أن أقول أنه يجب على هذا الجهاز أن يرتقي إلى مستوى مسؤولياته وأن يكفل تنفيذ قراراته بشأن فلسطين وغيرها من النزاعات التي طال أمدها، مثل كشمير، كي لا يفقد سكان العالم كل ثقتهم في الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذا هو أول بيان يدلي به وفد بلدي في مجلس الأمن هذا العام، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ وفد كازاخستان على توليه رئاسة المجلس هذا الشهر وأهنئ المجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. أود أيضا أن أرحب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن، أشقائي من بولندا، وبيرو، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار والكويت، وهولندا.

يود وفدي أيضا أن يشكر السيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

منذ أن عقد هذا الجهاز آخر مناقشة مفتوحة فصلية (انظر S/PV.8072)، ما برحت التطورات الأخيرة في أجزاء معينة من الشرق الأوسط تبعث على القلق. فلا تزال بعض البلدان تمر بحروب ونزاعات وما برحت القضايا الساخنة معقدة ومترابطة وتؤثر على بعضها البعض، مما يشكل تحديات خطيرة للسلام والأمن الدوليين. ويحدونا الأمل في أن يسود السلام في سورية واليمن لصالح جميع المواطنين في المنطقة.

إنّ التنمية والازدهار والسلام عناصر تحتاجها بشدة شعوب المنطقة التي تعاني من النزاع منذ أمد طويل. ويحدونا الأمل في أن يساعد الحفاظ على الالتزام التام بالعملية السلمية في ضمان العودة الآمنة والكريمة للاجئين والمشردين داخليا. كما نود أن نسلط الضوء على الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية، والأهم من ذلك، تحسين الحالة الإنسانية في مناطق النزاع.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التطورات الأخيرة المثيرة للقلق في الشرق الأوسط، يجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بخطة العمل الشاملة المشتركة، التي نجحت وما برحت تشكل عاملا إيجابيا في الأمن الإقليمي، ويكتسي استمرار تنفيذها أهمية بالغة.

أما بالنسبة لما يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش من تهديد في المنطقة، فيعتقد وفد بلدي أن الإرهابيين ما انفكوا مستمرين في أساليبهم وقدرتهم التنظيمية وبناء شبكاتهم. ولهذا السبب، ترى إندونيسيا أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يعالج هذه المسألة، وأنه لا بد من التعاون الدولي.

أما وإذ انتقل إلى المسألة الجوهرية في الشرق الأوسط، فإن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل أدّى إلى زيادة التوتر في المنطقة. إن موضوع القدس وأهميتها يعترف بهما المجتمع الدولي على نطاق واسع بأنهما مسألة حساسة في غاية الأهمية. وهذا بكل تأكيد هو الحال في المجلس بالنسبة للفلسطينيين وإندونيسيا. إنّ وضع قرارات مجلس الأمن بشأن القدس الملزمة قانونا بموجب ميثاق الأمم المتحدة لا يرقى إليه أي شك. وبالفعل، أعرب المجلس في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي اتخذه قبل أكثر من عام، عن بالغ القلق إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس، وحذر من أنها تهدد إمكانية حل الدولتين.

طوال سنوات عديدة، لاحظ أعضاء المجتمع الدولي أن تزايد كثافة الأنشطة المتصلة بالاحتلال، مثل الجدار العازل وحصار غزة والعنف الذي تمارسه قوات الدفاع الإسرائيلية وبناء مستوطنات جديدة، كلها أعمال تدل على أن إسرائيل تسعى إلى حل الدولة الواحدة بينما تتجاهل تماما الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. ونتيجة لذلك، فإن قرار الاعتراف بملكية للقدس هو بحكم الأمر الواقع تأييد للأنشطة غير القانونية والانتهاكات التي يرتكبها ذلك البلد، ويشجع على المزيد من الإجراءات المماثلة.

في السعي إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط، فإن الاعتراف بالمكانة الخاصة للقدس في عملية السلام النهج الذي تتبعه الدول منذ عدة عقود بهذا الشأن. ونتيجة لذلك، تتوقع إندونيسيا أن تحترم جميع البلدان مركز القدس وتتجنب

التصريحات والإجراءات التي تنطوي على إثارة التوترات داخل المنطقة وفي أجزاء أخرى كثيرة من العالم، بما في ذلك في إندونيسيا. ونهيب مرة أخرى بالدول بألاّ تتخذ أي إجراءات أو تصدر أي تصريحات استفزازية تتعارض مع قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة بشأن القدس، لأنها تتسبب بالمزيد من المشاكل بدلا من حلها.

تحقيقا لتلك الغاية، يعرب وفد بلدي عن أسفه إزاء فشل المجلس الشهر الماضي (انظر. S/PV.8139) في اعتماد مشروع القرار S/2017/1060. وتود إندونيسيا أن تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلها ١٤ عضوا من أعضاء المجلس في تأييد مشروع القرار، مما يدل على التزامهم بالسعي للتوصل إلى حل. إن أصوات ١٤ عضوا وقرار الجمعية العامة ١٦٠/٧٢، تبين بوضوح الإجماع الدولي بشأن مركز المدينة المقدسة ورفض ذلك القرار. ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليعرب مرة أخرى عن تقديره للدول الأعضاء التي لا تزال تتمسك بحرمة قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي وتحترمهما.

إنّ فلسطين، كما أكدت إندونيسيا في مناسبات عديدة في مناقشات مفتوحة سابقة، الاختبار الحقيقي للمجلس. إذ أنّ فشل مجلس الأمن في إيجاد حل لهذه القضية يضع مصداقية المجلس في خطر جسيم ويقوض ثقة عموم أعضاء المنظمة به. فإذا قوضنا أو سمحنا بتقويض القرارات المتعلقة بفلسطين، فما هو الموقف الذي سيتخذه المجلس وأعضاء الأمم المتحدة في حال وجود انتهاكات مماثلة؟

وفي رأينا أنه المحزن أيضا أن التعطيل الأخير في الوضع الراهن حدث بعد المصالحة الداخلية التي توصل إليها الفلسطينيون. فإذا أردنا أن يتحقق السلام في فلسطين، ينبغي أن تكون المصالحة عاملا حاسما وينبغي الاستفادة منها. لذلك ندين هذا العمل الاستفزازي، لأنه قد يعرض المصالحة الداخلية للخطر. فإلى جانب الحالة في غزة، يجب علينا أن نتوخى الحذر لكيلا يستغل المتطرفون هذا الإجراء لنشر أيديولوجياتهم الزائفة. ويساورنا القلق أيضا إزاء قطع التمويل عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهو برنامج في غاية الأهمية ويعتبر من بين أنجح برامج المنظمة.

أخيرا، يود وفد بلدي أن يدعو مجددا إلى تكثيف الجهود الدولية والإقليمية من أجل تحقيق السلام العادل والدائم الذي يستند إلى قرارات الأمم المتحدة، والمجموعة الرباعية، وخريطة الطريق ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، بغية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر منذ عام ١٩٦٧. ونود أن نشكر دولة فلسطين على حسن نواياها في التعامل مع هذه الحالة، لأنه يدل على أن فلسطين دولة محبة للسلام حقا على الرغم من الحالة الصعبة التي تواجهها في الدفاع عن أراضيها، وبطبيعة الحال، عن كرامتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فال دي ألميدا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الـ ٢٨. وتؤيد هذا البيان البلدان التالية: البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك.

فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، اسمحوا لي أن أبدأ بإبلاغ مجلس الأمن بأن المجلس الأوروبي، الذي يضم رؤساء دول وحكومات دولنا الأعضاء الـ ٢٨، قد اعتمد استنتاجات قصيرة في منتصف كانون الأول/ديسمبر، تؤكد من جديد التزامنا الثابت بالحل القائم على وجود دولتين، وفي هذا السياق، لم يتغير موقف الاتحاد الأوروبي بشأن القدس. لا بد من الوفاء بتطلعات الطرفين بالنسبة للقدس. ويجب إيجاد سبيل

من خلال المفاوضات لحل وضع القدس باعتبارها عاصمة للدولتين في المستقبل.

بالإضافة إلى ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه احترام توافق الآراء الدولي بشأن القدس الذي يجسده، في جملة أمور، القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، بما في ذلك مكان بعثاتها الدبلوماسية، إلى حين التوصل إلى حل للوضع النهائي للقدس. إن الاتحاد الأوروبي إذ يسلم بالأهمية الخاصة للأماكن المقدسة في القدس بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث، يؤمن أيضا إيمانا راسخا بأنه ينبغي الالتزام بالوضع الراهن لجبل الهيكل/الحرم الشريف القائم منذ عام ١٩٦٧ بما يتفق مع التفاهمات السابقة بشأن الدور الخاص للأردن.

إن الاتحاد الأوروبي يعمل على تكثيف جهوده لتوفير أفق سياسي لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ففي كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت في بروكسل الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، السيدة موغيريني، ووزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بينما اجتمعوا هذا الأسبوع بنفس النسق مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وفي كلتا الحالتين، نقلنا موقفنا الواضح والموحد، المتمثل في أن التوصل إلى حل متفاوض عليه قائم على وجود دولتين ويفي بتطلعات الجانبين، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المعروفة، يشكل السبيل الوحيد لإحلال السلام والأمن الدائمين اللذين يستحقهما الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء.

ونريد أن نسهم في إحياء الأمل واستئناف المشاركة البناءة للجميع ومع الجميع من أجل عملية سلام حقيقية لأننا نعتقد أن المواجهة وانعدام الأمل لن يؤديا إلا إلى زيادة اليأس وتقوية القوى الراديكالية وإضعاف قوى الاعتدال والحكمة.

إن موقف الاتحاد الأوروبي من بناء المستوطنات الإسرائيلية والأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك عمليات الإخلاء الأخيرة في القدس الشرقية والخطط التي أدت إلى نقل المجتمعات البدوية في الضفة الغربية قسرا، واضح ولم يتغير. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعارض بشدة سياسة الاستيطان الإسرائيلية، غير القانونية بموجب القانون الدولي. وكما أكد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) من جديد، فإن تلك السياسة تهدد أيضا بشكل خطير استمرار الحل القائم على وجود دولتين.

ونحث الفلسطينيين على مواصلة مكافحة العنف والتحريض بشكل فعال، وتكثيف الجهود من أجل إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل سلطة فلسطينية واحدة وشرعية، وهو أمر بالغ الأهمية أيضا لتحسين حالة الشعب في غزة وسيمهد الطريق لإجراء انتخابات فلسطينية. وعلاوة على ذلك، نحث الطرفين على التمسك باتفاقات أوسلو.

ومع أخذ ذلك كله في الاعتبار، وافق الاتحاد الأوروبي، مع النرويج، على عقد اجتماع استثنائي على المستوى الوزاري للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين، ببروكسل في ٣١ كانون الثاني/يناير المقبل. وستكون هذه فرصة للجمع بين الطرفين والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة معا لمناقشة التدابير التي يمكن أن تدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض، وكيفية تقديم الدعم الملموس للدولة الفلسطينية وبناء المؤسسات، بما في ذلك الدعم المالي. وسيتناول الاجتماع أيضا الحالة في غزة والجهود الرامية إلى المساعدة من أجل إتمام المصالحة، واستعادة سيطرة السلطة الفلسطينية الكاملة على قطاع غزة.

ويساورنا قلق عميق إزاء التخفيضات الكبيرة التي طرأت مؤخرا على تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وسيكون لتخفيض الدعم عواقب أمنية وإنسانية خطيرة ليس فقط في الضفة الغربية

وقطاع غزة، بل أيضا في البلدان المجاورة. ونود أن نشدد على أن الاتحاد الأوروبي قدم دعما واسعا وموثوقا للأونروا منذ عام ١٩٧١. وبصفة عامة، يعد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من بين أكبر المساهمين في الوكالة، وسيستمر ذلك. والاتحاد الأوروبي على استعداد لاستخدام مساعيه الحميدة أيضا إزاء المانحين الآخرين الحاليين أو المحتملين في المستقبل، لضمان أن تظل الأونروا قادرة على الاضطلاع بوظيفتها الهامة المتمثلة في تأمين الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في منطقة غير مستقرة أصلا.

أود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد الحاجة إلى إطارين دولي وإقليمي مناسبين وفعالين لإعادة إطلاق المفاوضات المباشرة. وسنواصل التعاون مع الطرفين ومع شركائنا الإقليميين والدوليين، بما في ذلك داخل اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، من أجل التشجيع على العودة إلى عملية حقيقية تتيح التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض، تمشيا مع المعايير المعروفة، ومن أجل إحلال السلام العادل والمستدام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): سيدي الرئيس، أتقدم لكم بجزيل الشكر على رئاستكم القديرة لمجلس الأمن لهذا الشهر، كما أشكر المنسق الخاص لعملية السلام السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الوافية هذا الصباح. وأود أن أرحب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن، كل من الكويت، وهولندا، وبولندا، وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار. وأتمنى لهم دوام التوفيق خلال عضويتهم في المجلس.

تنعقد هذه الجلسة تزامناً مع تطورات إقليمية ودولية لا تقل أهمية عن تلك التطورات التي أحاطت الجلسات المنعقدة خلال الأشهر الماضية حول منطقة الشرق الأوسط التي ما زالت تعصف بها الأزمات والتوترات، حيث بدأ العام الحالي في ظروف تضعنا أمام خيارات صعبة وتحديات تتطلب تمسك كافة الدول بالشرعية الدولية وبوجه خاص بقرارات هذا المجلس. ويولي الأردن بشكل خاص أهمية بالغة لهذه الجلسات، انطلاقاً من دوره الإقليمي والدولي والجهود التي يبذلها لإيجاد حلول سلمية ومستدامة للأزمات الإقليمية المحيطة به، وتهيئة الظروف الملائمة للتوصل إلى تلك الحلول.

يبقى النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي المصدر الرئيس لتهديد الاستقرار في المنطقة. ولقد أكدنا مراراً على أن القضية الفلسطينية هي القضية الجوهرية كونها مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وإن عدم التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لها على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، سيسهم بشكل كبير في استمرار حالة التوتر والعنف السائدة في المنطقة. ونشدد على أن تطبيق القرارات الدولية هو السبيل الذي سيهيئ البيئة المناسبة لمواجهة تحديات المنطقة وإعادة التوازن لها. وأن القدس بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، هي بداية وجوهر الحل للنزاع الاسرائيلي الفلسطيني.

لقد استقر الموقف الدولي على اعتبار القدس قضية من قضايا الوضع النهائي، التي يجب أن يُقرر مصيرها عبر المفاوضات، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وأكد مجددا على أن هذه الثوابت لن تتغير بقرارت أحادية.

وقد أعرب الأردن باستمرار عن عدم قبولنا بأية قرارات بشأن القدس تأتي خارج إطار تسوية شاملة للنزاع الفلسطيني – الاسرائيلي. وفي هذا الإطار، اتخذنا في الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الأمم المتحدة مواقف واضحة لمواجهة تداعيات قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها. وسيستمر الأردن في تحمل مسؤولياته تجاه المدينة المقدسة والانخراط مع المجتمع الدولي للتصدي لأي محاولة لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم، وفرض حقائق جديدة على الأرض في القدس المحتلة.

وكما أكد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله، الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، فإن للمسلمين والمسيحيين حقٌ أبديٌ خالد فيها، ويجب أن تبقى المدينة المقدسة عند أتباع الديانات السماوية الثلاث مدينة للسلام، وأن أي مساس بوضعها القانوني والتاريخي القائم أو أي إجراءات تحاول أن تغير من هويتها تعتبر استفزازاً خطيراً لمشاعر المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والإسلامي.

ويؤكد الأردن ضرورة العمل بشكل جماعي ومشترك من أجل ايجاد أفق سياسي يحول دون تجذر اليأس وتفجر العنف والتطرف في المنطقة، من خلال إطلاق جهد فوري وفاعل لحل النزاع، على أساس حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وهو الحل الذي يشكل السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار.

ويجدد الأردن التأكيد على أن السلام الشامل والدائم هو خيار عربي استراتيجي تجسده مبادرة السلام العربية التي تبنتها جميع الدول العربية ودعمتها منظمة التعاون الإسلامي، وتم التأكيد على الالتزام بها خلال القمة العربية الأخيرة في شهر آذار/مارس ٢٠١٧ في الأردن، والتي تضمن معالجة جميع قضايا الوضع النهائي بما فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين. ونود هنا التأكيد على الدور الهام الذي تؤديه وكالة الأونروا في توفير الخدمات الأساسية التي لا غنى عنها لملايين اللاجئين الفلسطينيين في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة، والتي ترتبط بشكل وثيق بالأمن والاستقرار في المنطقة، وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للوكالة بشكل عاجل لضمان توفير تمويلٍ كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به لهذه المنظمة.

وفيما يخص الأزمة في سورية، فإن الأولوية تبقى التوصل إلى حل سياسي استناداً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وعبر مسار جنيف وبما يحافظ على وحدة سورية، واستقرارها ويوفر الأمن لأبنائها. ويؤكد الأردن دعمه لعملية جنيف برعاية الأمم المتحدة ويأمل في أن تؤدي الجولة التاسعة للمحادثات التي تجري حالياً في فيينا إلى نتائج ملموسة تقود نحو تحقيق السلام والاستقرار في سورية. ونشدد على أهمية اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الأطراف السورية وضرورة خفض التوتر والعنف والمحافظة على الإنجازات المتعلقة باتفاقات خفض التصعيد من أجل تهيئة ظروف داعمة للمسار السياسي. ونؤيد الجهود التي تبذلها الوكالات الأممية الإنسانية داخل الأراضي السورية لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن لكافة المناطق في سورية، ونرحب بالتمديد لمدة عام لقرار إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود.

وعلى الرغم من تحقيق العديد الإنجازات في تقويض وجود الجماعات الارهابية في المنطقة، فالقضاء على الإرهاب ما زال يتطلب استمرار تظافر الجهود والتعاون والتنسيق المشترك على المستويين الإقليمي والدولي، ونؤكد على أن المضي قدماً في هذا النهج هو الكفيل باجتثاث هذه الجماعات الإرهابية الضلالية من جذورها.

إن التوصل إلى حلول دبلوماسية وسلمية عادلة للأزمات التي تواجهها المنطقة هو العامل الرئيس للقضاء على عوامل اليأس وتبعاتها، وتحقيق التنمية والازدهار في المنطقة وإيجاد مستقبل أفضل لشعوب المنطقة كافة، وخاصة الشباب الذين يتطلعون للعيش في بيئة خالية من النزاعات والأزمات، بيئة توفر لهم الفرص التي يستحقونها لحياة أفضل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئكم الكرسي الرسولي، سيدي الرئيس، على تولي كازاخستان رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة لتداول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

يأسف الكرسي الرسولي لما تمر به الملايين من الناس في الشرق الأوسط من معاناة لا توصف جراء النزاعات المسلحة في مختلف أنحاء المنطقة، التي تغذيها منافسات جيوسياسية قديمة وجديدة من بلدان داخل الشرق الأوسط وخارجه. ويعتقد الكرسي الرسولي أنه من أجل استعادة السلام في المنطقة، من الملح أن يطبق المجلس الحلول التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة لوضع حد للأزمات الإنسانية التي لا تزال تعصف بالشعوب والأديان والثقافات القديمة في الشرق الأوسط.

إن عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية تكمن في صلب جائحة الشرق الأوسط، حيث يشكل النزاع في الشرق الأوسط أحد أطول النزاعات المدرجة في جدول أعمال هذا المجلس. ويكرر الكرسي الرسولي التأكيد على الحاجة الملحة إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين بشأن القضايا الرئيسية للنزاع، على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لقد كتب البابا فرانسيس في ١٨ كانون الثاني/يناير إلى الإمام الأكبر للأزهر لكي يؤكد أن الكرسي الرسولي من جانبه لن يتوقف عن الدعوة إلى الإسراع في استئناف الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل التوصل إلى حل تفاوضي يهدف إلى التعايش السلمي بين دولتين داخل حدود متفق عليها فيما بينها ومعترف بها دوليا، مع الاحترام التام للطابع الخاص للقدس، الذي يتجاوز معناه أي اعتبار للقضايا الإقليمية.

لا يمكن أن يكون هناك شك في أن مدينة القدس المقدسة لها مكان خاص للغاية، ليس فقط في قلوب سكان القدس، ولكن أيضا للمصلين من الديانات التوحيدية الثلاث في كل مكان. ولهذا السبب، أشار الكرسي الرسولي، في الجلسة العامة السابعة والثلاثين لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إلى التزام جميع الدول باحترام الوضع الراهن للمدينة المقدسة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأكد مجددا أنه لا يمكن الحفاظ على طابعها الفريد إلا على أساس وضع دولي يضمنه المجتمع الدولي، ويشكل ضمانا للحوار والمصالحة من أجل إحلال السلام في المنطقة.

إن المناقشة المفتوحة اليوم، تشكل فرصة جديدة ونداء متجددا للعمل على دفع عمليات السلام إلى الأمام، من أجل التوصل إلى حلول دائمة وشاملة ومنصفة للنزاعات في الشرق الأوسط، عن طريق المفاوضات السياسية بحسن نية وتعاون جميع الدول، تحت قيادة الأمم المتحدة الفعالة والنزيهة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكازاخستان على عقدها هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، عند هذا المنعطف الحاسم بالنسبة لفلسطين والشرق الأوسط.

أؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية يشكل الجانب الأساسي والمركزي لجميع النزاعات في الشرق الأوسط. ولا يزال الظلم مستمرا منذ أكثر من سبعة عقود، وتفاقم جراء السياسات التوسعية والعدوانية، وسياسة الفصل العنصري الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والمنطقة. في كل مرة نجتمع هنا، تصدر إعلانات جديدة عن بناء مستوطنات غير قانونية أو خطط لضم الأراضي. ولا ينبغي أن يكون ذلك مفاجئا من نظام يحكمه رئيس لوزراء يعترف بأنه ”لم تكن حكومة أفضل ولن تكون ثمة حكومة أفضل من حكومتنا بالنسبة للمستوطنات“. ويعمل النظام الإسرائيلي الآن ليلا ونهارا لإلغاء أي حق في إقامة دولة فلسطينية ولترسيخ الاحتلال.

تتجلى الحالة الأخيرة في القرار الاستفزازي الذي اتخذته الولايات المتحدة بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة للنظام الإسرائيلي، الأمر الذي كشف عن تواطؤ كلا النظامين لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية في إقامة دولة مستقلة خاصة بهم، وعاصمتها القدس. لقد رفض المجتمع الدولي بأسره هذا القرار غير القانوني والخاطئ سياسيا، في الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وعبر عن تأييده لحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، رغم التخويف البشع الذي مورس قبل التصويت.

إن المستوطنات غير الشرعية التي تشهد نموا سريعا في الأراضي الفلسطينية، لا تشكل فقط انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة، وإنما تشكل أيضا جريمة حرب ودليلا واضحا آخر على أنه لم يكن قط للنظام الإسرائيلي أي مصلحة في تحقيق السلام. إن تاريخ إسرائيل كله يبدأ بالاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية، وهو تاريخ حافل بالعدوان على جيرانه وبلدان أخرى في الشرق الأوسط، على الأقل ١٤ مرة منذ عام ١٩٤٨.

ما برح هذا النظام ينتهك بعجرفة وصفاقة ما لا يقل عن ٨٦ قرارا اتخذها هذا المجلس، من القرار ٥٤ (١٩٤٨) إلى القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). بشأن أنشطة الاستيطان غير المشروعة. وهناك أيضا العديد من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، التي اعتمدت كلها بسبب احتلاله غير الشرعي، والأعمال العدوانية المتكررة، والفظائع الموثقة توثيقا جيدا، وسياسات الفصل العنصري، وجرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني. إن النظام الإسرائيلي، إذ توفر له الولايات المتحدة الإفلات من العقاب، يواصل بلا خجل وبصفاقة انتهاك جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالشرق الأوسط، في الوقت الذي يذرف فيه دموع التماسيح على القرارات التي تروق له.

إن إسرائيل مستمرة في تحدي جميع الأنظمة الدولية التي تحكم أسلحة الدمار الشامل برفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. والمثير للدهشة والوقاحة أن هذا النظام يسعى إلى كسب التعاطف بالادعاء بأنه في الواقع رهن التهديد، وليس الفلسطينيين.

ولا يمكن لأي ساحة سياسية أن تخفي حقيقة أن سياسات إسرائيل المتمثلة في العدوان والتوسع التراكميين وسلوكها تجاه جيرانها هما المصدر الرئيسي للمخاطر التي تتهدد السلام والأمن في المنطقة.

والدور الهدام للولايات المتحدة في النزاعات الدولية، ولا سيما في الشرق الأوسط، أمر لا جدال فيه. فلم تكن الولايات المتحدة قط شريكا نزيها من أجل السلام والعدالة في ذلك النزاع، ولن تكون أبدا. وينال من مصداقية المجلس فشله في اتخاذ إجراء فيما يتعلق بمسائل حقيقية، مثل الاحتلال الطويل الأمد للأراضي الفلسطينية – الذي يكرس له هذا البند من جدول الأعمال – أو القصف العشوائي لليمن خلال السنوات الثلاث الماضية، الذي تسبب في الجوع والمرض والدمار للشعب اليمني، علاوة على الحصار الذي يحول دون إيصال المساعدات الإنسانية، مما أدى إلى أكبر مجاعة يشهدها العالم منذ عدة عقود، على نحو ما وصف وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وترجع تلك القائمة من الإخفاقات إلى استمرار نهج العرقلة الذي تتبعه الولايات المتحدة.

ورغم أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هو، بالتأكيد المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، إلا أن هناك عوامل أخرى مساهمة في ذلك. فقد برهنت كل حالة من حالات التدخل الأجنبي والاحتلال وما يتبع ذلك من زعزعة للاستقرار ومحاولات لتشكيل المجتمعات في الشرق الأوسط أنها توفر أرضا خصبة للجماعات الإرهابية والمتطرفة.

وللأسف، فإن النظامين الأمريكي والإسرائيلي يفضلان اللجوء إلى تعزيز مشاعر الكراهية لإيران ونشرها، وقد أصبح ذلك نوعا من الهواجس والهستيريا المستمرة. وقد استمعنا إليها في مناقشة اليوم المفتوحة وخلال الأشهر القليلة الماضية. ويديم تلك الهستيريا على نحو نشط من يرغبون في شراء أو إنفاق دولاراتهم على الأسلحة الأمريكية الجميلة. ولا علاقة لها بالسلام والأمن في الشرق الأوسط. وعلى العكس من ذلك، لا يمكن إنكار أنه في الوقت الذي كانت إيران تساعد فيه شعبي العراق وسورية على دحر داعش، كانت الولايات المتحدة وآخرون منشغلون بتسليح أعضائها.

وختاما، تعيد إيران، في وقت يواجه فيه الشعب الفلسطيني عدوانا إسرائيليا متزايدا، تأكيد تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني، مع الاعتراف بصموده الذي دام عقودا على الرغم من المعاناة والظلم الشديدين، وتكرر تأكيد دعمها القوي لحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية في دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، مع القدس الشريف عاصمة لها.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الحالة في الشرق الأوسط متقلبة ومعقدة. لقد تعلمنا، من خلال الكفاح الطويل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، أن الحلول العسكرية لا توفر حلا مستداما، وأن إيجاد حل سياسي هو السبيل الوحيد لإحلال السلام والاستقرار الدائمين. وللأسف، ما زلنا نشهد تصاعد العنف والأعمال العدائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لقد ظلت اليابان تشدد باستمرار – خلال فترة العامين من عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، التي انتهت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧– على أهمية التسوية السلمية للنزاعات استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزامات الدولية الأخرى. وما زلنا ملتزمين بصون السلام والأمن في الشرق الأوسط، ونعتزم تعزيز مشاركتنا السياسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وقد قام معالي السيد تارو كونو، وزير خارجية اليابان، فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، بزيارة إسرائيل وفلسطين في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأجرى مناقشات صريحة مع رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس، على التوالي. وأوضح الوزير كونو، في كلا الاجتماعين، عدم تغير موقف اليابان المتمثل في تأييد حل الدولتين وفرضية أنه ينبغي أن تحل جميع المسائل، بما في ذلك وضع القدس، عن طريق التفاوض بين الطرفين المعنيين. وكذلك حث الوزير كونو الطرفين كليهما على المشاركة البناءة في المفاوضات وقد شدد، في ذلك السياق، على أن دور الولايات المتحدة يظل هاما.

وتواصل اليابان، بالتوازي مع تلك الحوارات السياسية، تدابيرها الفريدة لبناء الثقة. فقد دخلت منطقة أريحا الزراعية الصناعية، بمشاركة فلسطين وإسرائيل، ومشاركة اليابان، مرحلة جديدة، مع توسيع نطاقها ليشمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير لوجستياتها. كما ستواصل اليابان كذلك برنامجها الطويل الأمد المتمثل في دعوة الشباب من إسرائيل والأراضي الفلسطينية، الذي يحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشائه هذا العام. وتتمثل الروح الكامنة وراء تدابير بناء الثقة هذه في أن الاستثمار في البشر والجهود المستمرة ستؤتي ثمارها في نهاية المطاف. ورغم أن الأمر قد يبدو وكأنه طريق دوار لتحقيق السلام، إلا أننا نعتقد أن تدابير بناء الثقة تلك تسهم في تهيئة مناخ يساعد على إجراء مفاوضات مجدية.

وعلى الرغم من أننا نرحب باستئناف إمداد غزة بالكهرباء، فإن الحالة الإنسانية هناك تظل بالغة السوء. يمكن أن يؤدي اليأس والإحباط على الأرض إلى عدم استقرار الحالة الأمنية. وتلتزم اليابان بدعم تحسين الظروف المعيشية لسكان غزة. وكذلك سنواصل، في الوقت نفسه، دعم وكالة الأمم المتحدة

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تسهم في الحفاظ على استقرار المنطقة الأوسع.

ويساورنا قلق إزاء التوتر والإحباط المتزايدين بين الطرفين. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون متحدا، في هذا المنعطف الحاسم، في دعم حل الدولتين عن طريق إجراء مفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا بين الطرفين. ونتوقع أن يتيح اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني المزمع عقده في نهاية هذا الشهر فرصة جيدة لتحقيق ذلك الهدف. وستواصل اليابان، من جانبها، مشاركتها من خلال أركانها الثلاثة المتمثلة في الحوار السياسي مع الطرفين وبناء الثقة في المنطقة وتقديم المساعدة الاقتصادية للفلسطينيين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية): تنعقد جلسة المجلس اليوم، السيد الرئيس، في ظل ظروف دولية وإقليمية بالغة التشابك والتعقيد، تشكل في مجملها تحديا سافرا للإطار متعدد الأطراف للعلاقات الدولية وتغيرا جذريا في أسلوب التعامل مع القضايا المصيرية في الأمم المتحدة، بما في ذلك مدى احترام الدول الأعضاء في المنظمة، وبصفة خاصة أعضاء مجلس الأمن لتعهداتها الدولية الواردة في قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذا في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وأود أن أبدأ، في هذا المنعطف التاريخي الحاد، بالتأكيد على دعم جامعة الدول العربية الكامل والمطلق للجهود الدولية والإقليمية المكثفة الهادفة إلى التوصل إلى السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، وعلى أساس يضمن التسوية السلمية الشاملة للقضية الفلسطينية بكافة جوانبها من خلال التفاوض بين إسرائيل وفلسطين على قضايا الوضع النهائي الخمس، وعلى رأسها قضية القدس، حسب المرجعيات الرئيسية لعملية السلام، التي تضم، ضمن أمور أخرى، مبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وفي إطار من الالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن وعلى رأسها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)،

التي تشكل في مجموعها الإطار المرجعي لعمل الأمم المتحدة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف على حدود عام ١٩٦٧، بما يضمن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة ذات السيادة.

يتزامن انعقاد المجلس اليوم مع الظرف الدولي الاستثنائي المتمثل في الإعلان الأمريكي الأحادي الجانب بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، في تجاهل تام لكافة المبادئ والمرجعيات والقرارات الدولية التي تحكم عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة من مجلس الأمن. فالجميع يعلم مدى حساسية مسألة القدس لأتباع الديانات السماوية على اختلافها، ويدرك أن التوصل للسلام الشامل والعادل لا بد أن يتم من خلال التفاوض المباشر بين إسرائيل وفلسطين، وليس من خلال القرارات المنفردة، خاصة من الرعاة الرئيسيين لعملية السلام. وإذا كان اختيار مكان سفارة أي دولة هو قرار سيادي للدولة الموفدة، فإن هذا الاختيار ينبغي ألا يتعارض مع قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، التي لا يمكن الطعن في مصداقيتها على اعتبار أنها صدرت في سنوات مضت أو بموافقة حكومات أو إدارات سابقة. وأخص هنا بالذكر قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أعاد التأكيد على ما ورد في قرار المجلس ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي طالب،

> "تلك الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس بسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة" (القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الفقرة ٥ (ب)).

وقد جددت جامعة الدول العربية رفضها للموقف الأمريكي المعلن يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بشأن القدس، بشقيه في القرار الصادر عن الاجتماع الوزاري الطارئ الذي عقد في مقر الجامعة العربية بالقاهرة يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والذي دعمته الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القرار الصادر من مؤتمر القمة الإسلامية الذي عقد في اسطنبول في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. كما دعمته حركة بلدان عدم الانحياز والدول والمنظمات والتجمعات الأخرى، في بيانات وقرارات واضحة، أكدت جميعها على الضرر البالغ الذي يلحقه هذا الموقف بعملية السلام. وقد تجلى التوافق الدولي على رفض هذا القرار الأمريكي في توافق الآراء الدولي الذي عبر عنه هذا المجلس الموقر، في التصويت الذي تم على مشروع القرار S/2017/1060، الذي تقدمت به مصر، نيابة عن دول المجموعة العربية، الذي حظي بدعم ١٤ عضوا في المجلس، وتأكدت الإرادة الجماعية الدولية، وبصدق، في اعتماد الجمعية العامة مشروع قرار مماثل بأغلبية ساحقة (القرار ٢٤٠/٧٢)، في مواجهة ٨ دول فقط أيدت الموقف الأمريكي،

على الرغم من التهديدات والإنذارات التي سعت، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، لاستخدام المساعدات الاقتصادية وسيلة للضغط على الدول النامية والدول محدودة الدخل لتغيير قرارها السياسي. إن جامعة الدول العربية تحيي كل من دعم الشرعية الدولية، وكل من وقف بصلابة ضد التهديد والوعيد وكل من تمسك بالمبادئ والقيم التي قامت عليها الأمم المتحدة، وتدعو الولايات المتحدة إلى العدول عن قرارها، وإلى التمسك بالتنفيذ الكامل والأمين لكافة قرارات مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية وإلى الالتزام بعدم المساس بأي من قضايا الوضع النهائي،

وبعدم ممارسة أي ضغوط على السلطة الفلسطينية لقبول أي تسويات لا تحقق الطموحات الشرعية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك التهديد بوقف الدعم المادي للسلطة الفلسطينية ولوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولأنشطة الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتشاطر جامعة الدول العربية، في نفس الوقت، المخاوف الدولية جراء ما تعيشه المنطقة العربية من توتر وتصعيد، خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تنبع من سلسلة التدابير الإسرائيلية التي تسعى لاستثمار القرار الأمريكي بشأن القدس لترسيخ وتقنين احتلالها للقدس الشرقية. وتعبر جامعة الدول العربية عن إدانتها القوية للقرارات الاستفزازية التي اتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتسريع وتيرة الأنشطة الاستيطانية وبالسعي إلى إقامة المزيد من المستوطنات في القدس الشرقية وبالعمل على تحصين هذه المستوطنات بقرارات تشريعية من الكنيست، في خرق واضح للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، وفي تحد سافر لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي طالبت جميعها إسرائيل بأن توقف فورا، وبشكل كامل، كافة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وتؤكد جامعة الدول العربية على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وما يصاحبه من إجراءات استيطانية إسرائيلية غير قانونية وباطلة، ما زالت جميعها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وللسلم والأمن الإقليميين. وتطالب مجلس الأمن بأن يتصدى لمسؤولياته في حماية الشرعية الدولية وفي الدفاع عن قراراته التي تشكل جزءا لا يتجزأ من دعائم العمل الدولي نحو التوصل للسلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط، وبأن يكثف من جهوده للتوصل إلى تسوية شاملة من خلال التفاوض المباشر بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، بشأن قضايا الوضع النهائي،

وبأن يتصدى، لحين تحقيق ذلك، لأي عمل على الأرض من شأنه تغيير الحقائق التاريخية الثابتة لصالح طرف على حساب طرف آخر. وعلى إسرائيل أن تدرك، في نفس الوقت، أن

سعيها للانضمام للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن يرتبط، في المقام الأول، بقدرتها على الإسهام في حفظ السلم والأمن الدوليين، وفقا لنص للمادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي يقتضي امتثالها الكامل لأحكام القانون الدولي وإظهار قدرتها على حفظ السلم والأمن الدوليين، وليس على تقويضه، بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، وليس بناء المزيد من المستوطنات، وبضمان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بكامل حقوقه غير القابلة للتصرف، لا بالتحدي السافر للشرعية الدولية ومعارضة قرارات مجلس الأمن، في مخالفة للمادة ٢٥ من الميثاق، وبالاستهزاء بالأمم المتحدة ودورها الهام، وبالدول الأعضاء فيها.

وستكثف الجامعة العربية وكافة الدول الأعضاء فيها من جهودها جنبا إلى جنب مع جهود كافة القوى الدولية والإقليمية الأخرى، والغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ولإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، من خلال التفاوض المباشر بين فلسطين وإسرائيل على كافة قضايا الوضع النهائي، ليعيشا جنبا إلى جنب في أمن وسلام واستقرار.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز في هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن موضوع ظللنا، دائما نوليه أهمية كبيرة – الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

أولا، نود أن نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية المفيدة.

وتغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة – في ضوء الحالة الحرجة وتناقص فرص السلام، بما في ذلك نتيجة للإجراء الاستفزازي الأحادي الجانب المتخذ مؤخرا فيما يتعلق بالقدس، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، والأثر السلبي لهذا الإجراء – لتؤكد مجددا تضامنها الدائم مع الشعب الفلسطيني ودعمها الذي لا يتزعزع لقضيته العادلة.

وإذ تسلم الحركة، في هذا المنعطف الحاسم، بالأهمية القصوى لاستئناف المفاوضات من أجل تحقيق حل عادل وسلمي، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، فإنها تؤكد مجددا التزامها بتعزيز وتنسيق الجهود الدولية لتشجيع التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها، بما في ذلك احترام العدالة والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال. وتحث، في الوقت نفسه، جميع الأطراف والدول الأعضاء المعنية على العمل من أجل تحقيق تلك الغاية.

ولا يزال هذا يمثل أولوية في إطار جدول أعمال الحركة، وقد أُعيد تأكيده على أعلى المستويات وباستمرار.

وتؤكد الحركة مجددا أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي ككل، لا يزالان يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ويتطلب هذا اهتماما وحلا عاجلين، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبطبيعة الحال، مع ميثاق الأمم المتحدة ذاته. علاوة على ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته بموجب الميثاق في هذا الصدد، وأن يعمل على كفالة أن يتم التمسك بقراراته، لأنها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتمثل الأساس لإيجاد حل سلمي وعادل ودائم للنزاع.

في هذا الصدد، تظل الدول الأعضاء في الحركة على استعداد للإسهام في تحقيق هذا الحل، لذلك ندعو إلى تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لدعم هذا الهدف. كما نذكّر بمسؤوليات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا المضمار، بما في ذلك ما أعيد تأكيده مؤخرا في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي رحبت

به الحركة وأيدته بقوة. ونعتقد أن القرار ينص على أنجع السبل المفضية إلى السلام، لأنه يحدد المتطلبات والمعايير اللازمة للتوصل إلى حل عادل من شأنه الحفاظ على حل الدولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ويحترم مرجعيات السلام التي أقرها المجتمع الدولي، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

علاوة على ذلك، تكرر الحركة دعوتها إلى الاحترام الكامل لجميع القرارات ذات الصلة في هذا الصدد وتنفيذها، لأن هذا يهيئ الظروف اللازمة لإنهاء الاحتلال، وإيجاد حل عادل للنزاع من جميع جوانبه، وجعل السلام والأمن بين إسرائيل وفلسطين حقيقة واقعة.

لذلك، من الضروري اتخاذ إجراءات فورية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، لمعالجة الحالة على أرض الواقع، وتخفيف حدة التوترات، وتهيئة بيئة مناسبة سعيا لإحلال السلام. إن الأعمال الاستفزازية والإجراءات الانفرادية وتصعيد حدة التوتر، كلها تتعارض تماما مع السعي إلى تحقيق السلام ولا يمكن تبريرها أو قبولها. ومن الواضح أن ازدراء مجلس الأمن وتجاهل قرارات الأمم المتحدة ما من شأنهما إلا أن يؤديا إلى تفاقم الحالة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة أخرى لا بد من تجنبها.

تنضم حركة عدم الانحياز اليوم إلى توافق الآراء الدولي الساحق في الإعراب عن بالغ قلقها إزاء التطورات التي وقعت مؤخرا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمن فيها القدس الشرقية، ولا سيما منذ أن أعلنت بعض الحكومات من جانب واحد أنها ستنقل سفاراتها في إسرائيل إلى مدينة القدس. وتماشيا مع البلاغ الصادر عن الحركة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نرفض هذه الإجراءات وأي إجراءات أخرى ذات صلة تهدف إلى توطيد سيطرة إسرائيل، والضم غير المشروع للمدينة بحكم الأمر الواقع.

في هذا الصدد، نشير إلى أحكام القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) ونعيد تأكيدها، التي دعت صراحةً الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة. ونؤكد من جديد أن أي محاولات لتغيير طابع مدينة القدس الشريف أو وضعها أو تركيبها الديموغرافي، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة، ليس لها أي أثر قانوني وتُعتبر باطلة وكأنها لم تكن، ونشدد أيضا على أن القدس من مسائل الوضع النهائي التي يتعين حلها من خلال المفاوضات.

نؤكد من جديد أيضا جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بالقدس ونؤكد أن القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة. إن الأعمال الانفرادية من هذا النوع ازدراء صارخ لقرارات مجلس الأمن، فضلا عن تهديد إمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ويمكن لهذه الأعمال أن تزعزع على نحو خطير الوضع الهش على أرض الواقع، مع عواقب وخيمة، كما يمكن يتبين حاليا نظرا لأن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، قد أمعنت في تكثيف سياساتها غير القانونية واللاإنسانية في فلسطين المحتلة، بمن فيها القدس الشرقية. وقد فعلت ذلك بطرق منها سن قوانين تهدف إلى زيادة ترسيخ احتلالها الأجنبي الذي مضى عليه٥٠ سنة وتيسير حيازة الأراضي بالقوة غير المشروعة من خلال اتخاذ تدابير توسعية يحظرها القانون الدولي وهذا المجلس. علاوة على ذلك، فإن هذه الإجراءات قد تنطوي على عواقب بعيدة الأثر على مستقبل حل الدولتين كتسوية للنزاع، كما حدده المجلس. ولهذا السبب تجب إدانتها ورفضها بشكل كامل.

تدين الحركة بشدة القرارات الاستفزازية التي اتخذتها مؤخرا إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لمواصلة أنشطتها الاستيطانية في خرق خطير للقانون الدولي وانتهاك مباشر ومتعمد لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

إننا نشعر بالقلق والاستياء الشديدين إزاء الازدراء الصارخ من جانب دولة الاحتلال، لقرار مجلس الأمن الذي لا لبس فيه بشأن هذه المسألة، والذي أكد مجدداً وبوضوح أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ليس لها أي حجة قانونية وتشكل انتهاكا واضحا بموجب القانون الدولي، ويدعو إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية فوراً وكلياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بمن فيها القدس الشرقية، وإلى الاحترام الكامل لجميع التزاماتها القانونية، بما في ذلك تلك التي يشملها إطار اتفاقية جنيف الرابعة.

أما وإذ انتقل إلى الكلام عن غزة، فإن الحالة لا تزال تشكل مصدر قلق بالغا للحركة، ولا سيما الحالة الإنسانية الخطيرة. وفي هذا الصدد، تكرر الحركة دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ ١٠ أعوام، والذي ما زال يفرض معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية لَا توصف ها على أكثر من مليونين من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين. وتؤكد الحركة مرة أخرى على ضرورة معالجة الأزمة في غزة على نحو شامل، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في سياق الحالة العامة واستمرار الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي غير المشروع والشرس ي للأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، ووفقا للنداءات الواضحة إلى إنهاء هذا الاحتلال الذي دام نصف قرن.

في ضوء الحالة الراهنة على أرض الواقع، فإن التهديدات الموجهة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يمكن أن تؤدي إلى كارثة إنسانية في غزة، الأمر الذي ربما ينطوي على تبعات مزعزعة للاستقرار في البلدان المضيفة. لذلك، تحث الحركة الدول على تقديم الدعم اللازم للأونروا من دون إبطاء، تماشيا مع المبادئ الإنسانية، والقرارات ذات الصلة، والمسؤولية الدولية الملزمة تجاه القضية الفلسطينية، من أجل ضمان استمرار تقديم المساعدة الحيوية للاجئين الفلسطينيين ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لمحنتهم.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا أن كافة الأعمال والإجراءات التي اتخذتها أو تتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، من قبيل قرارها غير القانوني الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي يرمي إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديموغرافي للجولان السوري المحتل وهياكله المؤسسية، والتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتطبيق ولايتها القانونية وإدارتها في تلك المنطقة، تُعتبر باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني.

وفي هذا الصدد، واتساقاً مع موقفنا المبدئي، نطالب إسرائيل مرة أخرى بأن تلتزم بأحكام القرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب فورا من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونية ١٩٦٧، وفقاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبالإضافة إلى ذلك تؤكد الدول الأعضاء في الحركة على ضرورة أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر حتى الخط الأزرق، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة وبخاصة القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي الختام، بينما تكرر الحركة دعوتها إلى تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، دون مزيد من التأخير، والهدف الذي طال انتظاره المتمثل في إيجاد حل عادل ودائم وشامل وسلمي، فإنها تؤكد مجددا دعمها الثابت وتضامنها مع تلك القضية العادلة والتزامها القوي بمواصلة دعم الشعب الفلسطيني البطل في سعيه لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. هذا أمر حاسم

الأهمية من أجل إقامة سلام عادل وشامل ومستدام. إن حلا شاملا للقضية الفلسطينية وحده سيمكننا من تحقيق السلام المنشود منذ وقت طويل في منطقة الشرق الأوسط ومن تسوية النزاع العربي الإسرائيلي برمته في نهاية المطاف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد سيسا (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود بداية أن أنضم إلى الممثلين الآخرين الذين سبقوني في تهنئة بلدكم – جمهورية كازاخستان –، على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. كما يود وفد بلدي أن يشيد بكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي ظلت مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة لفترة طويلة. وفي ذلك الصدد، ترحب بوتسوانا بالمناقشات المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن كل ثلاثة أشهر بشأن هذا الموضوع الهام. وأحيي أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية على تقديم إحاطات إعلامية ثاقبة ومفيدة بشأن هذا الموضوع.

إن بوتسوانا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تؤيد بوتسوانا تأييدا كاملا مختلف مبادرات السلام التي اتخذتها الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط والمجتمع الدولي لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، على أساس قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وحل الدولتين.

وتشجعنا التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالمحادثات بين الفلسطينيين وتنفيذ اتفاق القاهرة وعودة غزة إلى سيطرة السلطة الفلسطينية الشرعية، بما في ذلك تسليم معابر غزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال بوتسوانا تشعر بقلق عميق لكون قضية فلسطين لا تزال بدون حل منذ عقود عديدة. ويساورنا القلق أيضا إزاء تصاعد العنف واستمرار أنشطة الاستيطان الموثقة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يقوض للأسف كل الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حل دائم.

وتؤكد بوتسوانا من جديد دعمها للمبدأ الأساسي المتمثل في حق تقرير المصير للشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي. وفي ذلك الصدد، تؤيد بوتسوانا الشعب الفلسطيني في سعيه المشروع لإقامة دولة مستقلة وذات سيادة.

كما أننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يوجد بديل عن حل الدولتين. ولذلك ستواصل بوتسوانا دعم حل تفاوضي لقضية فلسطين يشمل التعايش السلمي بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين كدولتين تتمتعان بالسيادة تعيشان جنبا إلى جنب. وتقر بوتسوانا، أولا وقبل شيء، بأن مسألة القدس مسألة من مسائل الوضع النهائي من حيث قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

واعترافا بتلك النقاط، تحث بوتسوانا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تجنب اتخاذ أي إجراءات انفرادية يمكن أن تمس بتحقيق السلام في الشرق الأوسط والتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين ووضع القدس. وفي ضوء ذلك، تأسف بوتسوانا لقرار الولايات المتحدة المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة إسرائيل، بما يتعارض مع توافق الآراء الدولي القوي الذي يؤكد أن وضع القدس ينبغي أن يتقرر من خلال عملية تفاوض بين دولتي إسرائيل وفلسطين.

وفيما يتعلق بالمناطق الأخرى في الشرق الأوسط، نرحب بالقرار ٢٣٩٤ (٢٠١٧) الذي يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التي تراقب وقف إطلاق النار بين القوات

الإسرائيلية والقوات السورية في منطقة الجولان حتى ٣٠ حزيران/يونيه. ونشجع طرفي اتفاق فض الاشتباك على الالتزام بأحكامه والتقيد بوقف إطلاق النار الساري منذ فترة طويلة.

وفي الختام، نؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والمجموعة الرباعية ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجتمع الدولي لإيجاد حل شامل وعادل ودائم وسلمي للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ويحدونا الأمل في تسوية الحالة في الشرق الأوسط حتى يتسنى لشعوب المنطقة العيش في سلام ووئام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد دافيدسون (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئكم ووفدكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونأمل في أن تجدد بداية العام الجديد التزام مجلس الأمن بالإسهام في التوصل إلى حل سلمي لهذا البند الذي ظل طويلا على جدول الأعمال. لا يمكننا السماح بمرور سنة أخرى من دون إحراز تقدم في عملية السلام بالشرق الأوسط، إذ أن كل عام يمر يجعل السلام يبدو أبعد منالا. لقد فاقمت التحديات الجديدة، كما شهدنا مؤخرا مع التطورات المتعلقة بوضع القدس، من التطورات السلبية الموجودة، مثل استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية. لا تزال جنوب أفريقيا تعتقد أن الخيار الأفضل لحل النزاع العربي الإسرائيلي يقوم على ما يلي.

العنصر الأول هو الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، مما يستتبع موقفا مبدئيا ضد الاحتلال العسكري للشعب الفلسطيني وأرضه. والعنصر الثاني هو حق شعبي إسرائيل وفلسطين في العيش جنبا إلى جنب في سلام في دولتيهما على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. والعامل الثالث هو الاعتقاد بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع وأن التفاوض السلمي هو السبيل الوحيد لكفالة السلام والأمن والاستقرار بشكل دائم. والعامل الرابع هو الالتزام بتعددية الأطراف لتأمين التوصل إلى حل مستدام ونظام دولي قائم على القواعد. لا يجب أن يجهض أي عمل انفرادي من جانب أي طرف مسائل الوضع النهائي.

وتود جنوب أفريقيا أن تستخدم مناقشة اليوم كفرصة لإبراز مسألة تثير قلقا خاصا لوفد بلدي، ألا وهي محنة الأطفال رهن الاحتجاز العسكري في إسرائيل. يعاني هؤلاء الأطفال من سوء المعاملة المنهجي والمؤسسي الواسع النطاق في مراكز الاحتجاز العسكرية ويسهّل إخفاءهم عن العيان. غير أننا، إذ نفكر في بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة، قلقون إزاء ارتفاع معدلات الإيذاء البدني وعمليات التفتيش التي تنزع فيها الملابس واستخدام الحبس الانفرادي في سياق الاستجوابات وكذلك التهديد والإيذاء اللفظي. وفي حين أنه ليس من المبالغة التشديد على مدى الظلم الفوري الناجم عن تلك الاعتداءات، فإن الضرر النفسي لهؤلاء الشباب والذي يؤثر على نموهم هو الأكثر إثارة للقلق. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الانتهاكات لا تؤدي إلا إلى تعزيز الكراهية بين جانبي النزاع، مما يطيل أمد الأزمة ولا تقدم شيئا للتوفيق بين الطرفين.

ويساور جنوب أفريقيا بالغ القلق من أن الإجراء الانفرادي من قبل بعض الدول الأعضاء للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يقوض إحياء عملية السلام. ينبغي أن تظل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات بين الطرفين بشأن وضع القدس جانبا محوريا من أي حل تفاوضي، يحسمه الطرفان.

وعلاوة على ذلك، تبقى مدينة القدس منطقة مقدسة لجميع الأديان الإبراهيمية الرئيسية، وهذا أحد الأسباب في أنها لا تبرح أحد أهم الجوانب المتنازع عليها لعملية السلام. والحكم مسبقا على نتائجها، سيعرض على الأرجح للخطر عملية السلام برمتها، ولا سيما حل الدولتين.

وما زالت جنوب أفريقيا تدعو إلى تقديم مزيد من الدعم المالي إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تقدم المساعدة والحماية لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم السخي والقوي لضمان استمرار الخدمة التي تقدمها الوكالة، خاصة في ظل العجز المالي المتكرر والشديد الذي ما زال يؤثر سلبا على برامجها الإنسانية الحيوية. ونود أن نشدد على أنه ينبغي أن يكون التمويل المقدم للأونروا مستداما وكافيا ويمكن توقعه. وستواصل جنوب أفريقيا من جانبها دعم الأونروا بواسطة التبرعات المالية. وعلاوة على ذلك، سنواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني عن طريق صندوق منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

وختاما، ما تزال جنوب أفريقيا على اقتناع راسخ بأن استمرار الحوار لدعم الحل السلمي هو الخيار الوحيد الذي يمكن أن يعالج هذه المسألة بطريقة فعالة. ولضمان ذلك، لا بد من المضي بجهود المجتمع الدولي قدما نحو بناء الثقة بين الطرفين عوضا عن تعزيز الانقسامات ومشاعر الكراهية التي طال مداها. وما زلنا آملين في ذلك ونحث كلا الطرفين على استئناف عملية السلام في أقرب وقت ممكن لأجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): اسمحوا لي في البداية أن اكرر التهنئة لكم على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وهي رئاسة تاريخية بمختلف المقاييس، وتجلت أهميتها الاستثنائية في حضور فخامة رئيس كازاخستان شخصيا ومشاركته في جانب من أعمال المجلس.

كما أود أن أقدم التهنئة إلى وفود كل من الكويت، غينيا الاستوائية، كوت ديفوار، وبيرو، وبولندا وهولندا بمناسبة دخول بلادهم إلى عضوية مجلس الأمن راجيا لهم التوفيق والنجاح في هذه المهمة الدقيقة.

وأود أن أبيّن أننا نتفق مع ما ورد في الكلمات التي تقدم بها ممثلو الدول الممثلة للمجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

القدس هي زهرة المدائن.. وهي ملتقى الأديان السماوية الثلاثة..، وهي أو ينبغي أن تكون واحة السلام والتعايش والمحبة. وهي شقيقة المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة. وهي التي شهدت معجزة الإسراء والمعراج النبوية. وهي التي عاشت أكثر من ألف وأربعمائة عام تحت الرعاية العربية الإسلامية، مفتوحة للعالم ومنفتحة على كل الأديان والحضارات، ومصدر إشعاع للفكر والروحانيات.

هي العاصمة التاريخية الأزلية لفلسطين. هكذا كانت، وهكذا ستظل عبر الأزمان، مهما تراكمت الغيوم. فالشمس لا بد أن تشرق من جديد.

القدس كانت محور مداولات مجلس الأمن على مدى الخمسين عاما الماضية، التي وقعت فيها فريسة الاحتلال الإسرائيلي. وأقر مجلسكم الموقر عددا من القرارات منها على سبيل المثال لا الحصر القرار ٤٦٥ (١٩٨٠)، ٤٧٦ (١٩٨٠)، ٤٧٨ (١٩٨٠) والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وكلها تؤكد أن جميع الإجراءات الأحادية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي للقدس، أو فرض واقع جديد عليها، لاغية وباطلة، لن توجد حقا ولن تنشئ التزاما، إنما تشكل خرقا صريحا للاتفاقات

الموقّعة. وهذه القرارات لا يمكن تجاوزها أو مصادرتها بجرة قلم أو بقرار فردي أحادي الجانب.

لقد اعترفت كل المواثيق الدولية منذ اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣ إلى الوقت الحاضر، بأن القدس هي إحدى قضايا الحل النهائي الشامل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. ولقد أكدت قرارات الأمم المتحدة أن كل إجراء اتخذته إسرائيل تجاه القدس، بما في ذلك قرار ضمها لإسرائيل أو التحكم في مستقبلها ومصيرها، أو العمل على إجلاء المواطنين الفلسطينيين منها، أو بناء المستوطنات والمساكن على أراضيها، أو مصادرة ممتلكات أبنائها، أو التضييق على سكانها، أو إعلانها عاصمة لإسرائيل، أو الاعتراف بهذا الإعلان، إن كل هذه الإجراءات باطلة ولا أساس لها من الصحة أو القانون أو العرف أو حتى الأخلاق.

لقد جاءت مبادرة السلام العربية التي تقدمت بها بلادي في عام ٢٠٠٢ لتؤكد استعداد العرب والمسلمين للسلام وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وذلك عن طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان لعربي السوري، والأراضي اللبنانية والفلسطينية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي القلب منها القدس الشريف. والمملكة العربية السعودية تذكّر بأن أي إجراء قامت به سلطة الاحتلال الإسرائيلي أو تقوم به تجاه القدس الشريف باطل وغير ذي أثر، وأن أي اعتراف بالقدس عاصمة أو نقل سفارة أي بلد هو أمر باطل ببطلان الاحتلال، وإجراء لا يؤدي إلى إشعال التوتر في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وإلى زعزعة الثقة في العملية السلمية، وإلى إضعاف فرص التوصل إلى حل شامل ودائم وعادل يُبنى على أساس حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

ما زالت إيران تمارس تدخلاتها الفاضحة في الشؤون الداخلية للدول العربية، ومنها العراق وسورية ولبنان واليمن وغيرها. وما زالت تبث الإرهاب وتدعمه وتتبناه. فإيران هي الداعم الأول لحزب الله الإرهابي الذي ما زال يمارس سطوته وتسلطه في لبنان، ويشعل فتيل الحرب في سورية، ويرتكب فيها أسوأ ممارسات القتل والحصار والتطهير العرقي. وما زالت إيران تدعم قوى التمرد والانقلاب من مليشيات الحوثي في اليمن وتزودها بالأسلحة، ومنها الصواريخ التي تتعرض لها من بلادي بين حين وآخر، حيث وصل عدد الهجمات الصاروخية على المملكة العربية السعودية ما يقارب التسعين حالة بصواريخ ثبت لكم بتقارير مستقلة من الأمم المتحدة أنها من صنع إيران، وأن إيران هي التي زودت بها المتمردين الحوثيين في مخالفة واضحة وصريحة لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥).

لقد آن الأوان لمجلسكم الموقر أن يتخذ موقفا حاسما تجاه إيران، وأن يؤكد أن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي لن يتساهل إزاء هذه الممارسات العدوانية الإرهابية التي تزعزع الأمن والسلم الدوليين والإقليميين. كما أن الوقت قد حان للتعامل بجدية مع حزب الله وكشف عملياته الإرهابية في سورية ولبنان وأنحاء أخرى من العالم، والتصدي لتسليحه غير الشرعي وممارساته الخارجة عن الدستور اللبناني.

فيما يخص الشأن السوري، فإن الأزمة السورية تمر بمرحلة دقيقة وهي تعيش عامها السابع. وتؤكد المملكة العربية السعودية على أن لا حل لها إلا عن طريق توافق سوري وإجماع يحقق متطلبات الشعب وينهي معاناته على أساس استنادا إلى بيان جنيف الأول (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

لقد سعت المملكة العربية السعودية إلى توحيد المعارضة السورية وتشجيعها على الحديث بصوت واحد ووفد واحد. ولذلك قامت باستضافة مؤتمر الرياض الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ والذي نجح في ضم شتات المعارضة بجميع أطيافها وتقديم قيادة موحدة لها.

وتؤكد المملكة على ضرورة التعامل مع هذه القيادة باعتبارها الجهة الممثِّلة للشعب السوري والمفوضة بالتفاوض مع الجهات الحاكمة في سورية.

إن المعاناة الإنسانية في سورية ما زالت مستمرة، وما زالت قوات السلطة الحاكمة في سورية مدعومة بحلفائها، وخاصة قوات إيران العسكرية ومقاتلي حزب الله الإرهابي والمرتزقة الطائفيين، تعمل على تدمير الشعب السوري، واستخدام الأسلحة الكيميائية ضده، وهو استخدام أكدته تقارير الأمم المتحدة المستقلة. ونذكّركم بأن هناك أكثر من ثلاثة ملايين شخص محتجزين في الأماكن المحاصرة والأماكن التي يصعب الوصول إليها. ومن هنا فإن المملكة العربية السعودية تجدد مطالبتها بالسماح الفوري للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى مستحقيها في جميع أنحاء سورية بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية أو السياسية.

كما ندعو إلى الإفراج العاجل عن المعتقلين والمختطفين وإيضاح حالة الأشخاص المفقودين والمختفين، وتسهيل عودة النازحين واللاجئين عودة كريمة نبيلة إلى ديارهم وأماكن اختيارهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد إتيغبوجي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، وبلدكم كازاخستان، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وأثني عليكم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة التي تتيح لنا الفرصة لتقييم التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. ونتقدم بالشكر أيضا للسيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على تعليقاته المستنيرة.

تؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وتلاحظ نيجيريا مع القلق الشديد الحالة المروعة في أنحاء كثيرة من الشرق الأوسط، وخاصة في فلسطين. وفي ذلك الصدد، يجب على جميع الأطراف بذل جهود حقيقية ومتضافرة لإيجاد حلول سلمية والتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها لكي يتسنى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في حل الدولتين، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي حين يواصل المجتمع الدولي البحث عن سبل لتعزيز التسوية السلمية لقضية فلسطين، يجب أن تواصل الجهود التركيز على تمهيد الطريق أمام عودة إسرائيل وفلسطين إلى مفاوضات مجدية بينهما. ولذلك، فإننا نسلط الضوء على أهمية الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ونكرر القول بأنه ليس هناك بديل لاتباع نهج متعدد الأطراف ومتفق عليه في التصدي للمعضلة الإسرائيلية – الفلسطينية بطريقة مستدامة.

وترى نيجيريا أن تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة لقضية فلسطين أمر لا مناص منه لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط. ولذلك السبب فإننا ننوه باعتماد الجمعية العامة للقرار د إ ط–١٠/١٩ بشأن مركز القدس في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى احترام قرارات الأمم المتحدة بشأن المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية.

وينبغي التنويه إلى أنه يجب ألا تطغى التطورات الأخيرة على المشكلة الأساسية المتمثلة في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وندعو إسرائيل إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتجميد جميع أنشطتها المتصلة بالاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن جانبهم، يجب على القادة الفلسطينيين أيضا إبداء استعدادهم للعودة إلى طاولة المفاوضات وبذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة والتصدي للنزعة القتالية وغيرها من التحديات الأمنية الداخلية. ومما لا شك فيه أن العنف والإجراءات الانفرادية لن تحل هذا النزاع الطويل الأمد.

وفي الختام، تدعو نيجيريا جميع الدول ذات النفوذ على الأطراف المعنية وحثها على الانخراط مجددا في الحوار على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية وغيرها من الاتفاقات القائمة. ونؤكد مجددا تأييدنا الثابت للتوصل إلى حل الدولتين الذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونتشاطر الرأي القائل أنه على الرغم من جميع الصعوبات، فإن علينا السعي إلى حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس حل الدولتين تعيش فيه الدولتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. فليس هناك بديل لحل الدولتين. ويجعل السياق الإقليمي، بما في ذلك استمرار التطرف وانتشار الإرهاب، إنهاء النزاع أكثر إلحاحا. ومع ذلك، فإن جدوى الحل القائم على وجود دولتين يتآكل باستمرار بسبب الحقائق الجديدة في الميدان. ونحث كلا الطرفين على إبداء التزامهما المعلن بحل الدولتين باتخاذ إجراءات ملموسة.

وفي الوقت نفسه، فإن الإجراءات التي اتخذها أي من الجانبين تشكك في التزامهما المعلن ويجب تفاديه. ونؤكد مجددا موقفنا المتمثل في أنه يجب حل مسألة وضع القدس عن طريق المفاوضات، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بنشاط الطرفين في استعادة الثقة وتهيئة بيئة من الثقة اللازمة للدخول في مفاوضات مجدية في أقرب وقت ممكن.

واليوم، فإن من الأهمية بمكان الحفاظ على استقرار الحالة وعكس الاتجاهات السلبية في الميدان. ونذكّر بتوصيات تقرير المجموعة الرباعية لعام ٢٠١٦ (S/2016/595، المرفق) التي دعت كلا الجانبين إلى تهدئة التوترات والتقيد بضبط النفس والامتناع عن الأعمال والخطابة الاستفزازية. ولاستعادة الثقة، فإنه ينبغي للجانب الفلسطيني أن يتصرف بحزم لوقف التحريض على العنف وتعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب وإدانته. وينبغي أن تضع إسرائيل حدا لسياسة بناء المستوطنات والتوسع فيها، وأن تمتنع عن تخصيص الأراضي للاستخدام الإسرائيلي الخالص، وحرمان الفلسطينيين من حقهم في التنمية. وينبغي لكلا الجانبين اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع العنف وحماية أرواح السكان المدنيين وممتلكاتهم جميعا.

ويساور إستونيا بالغ القلق إزاء تخفيضات التمويل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي ظلت بمثابة شريان الحياة الأساسي بالنسبة لكثير من الفلسطينيين على مدى عقود من الزمن وتوفر لهم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدعم لتعليم الأطفال ورعايتهم الصحية. وينبغي عدم تسييس المسائل الإنسانية. وتؤيد إستونيا جهود الأونروا سنويا، وستواصل القيام بذلك. وتدعم إستونيا بناء القدرات الإدارية الفلسطينية على الصعيد الثنائي عبر تطوير خدمات الحوكمة الإلكترونية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع ظل مجلس الأمن يناقشه منذ بعض الوقت، على الرغم من أن أهميته لم تُنتقص.

وما فتئت الأرجنتين تتمسك تاريخيا بموقف مبدئي مؤيد لحل المنازعات بالوسائل السلمية واحترام القانون الدولي وسيادة الدول واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، فضلا

عن رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة، والثقة في دور المجتمع الدولي وسلطته المقنعة في تمهيد الطريق نحو إيجاد حلول سلمية عادلة ونهائية.

وتؤيد الأرجنتين بحزم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ويكتسي الدور البنّاء لجميع الأطراف، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية والقوى الكبرى، أهمية حاسمة في المضي قدما نحو تسوية الخلافات عن طريق المفاوضات. وتدعو الأرجنتين أيضا إلى تجنب الإجراءات والاستفزازات الأحادية الجانب، وندين جميع أشكال التحريض على العنف.

وتود الأرجنتين أن تؤكد مجددا تأييدها القوي لإيجاد حل نهائي سلمي وشامل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧ على النحو الذي قرره الطرفان في عملية التفاوض، ومثلما هو منصوص عليه في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

وتؤكد الأرجنتين مجدداً دعمها لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي دولة مستقلة وقادرة على البقاء، تعترف بها جميع الدول؛ فضلاً عن حق دولة إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

وبالمثل، تعرب الأرجنتين مجدداً عن قلقها إزاء مواصلة التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحث على وقف توسيعها، على النحو المحدد في قرار المجلس ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المتخذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. فقد أوضح المجتمع الدولي ككل بجلاء أن المستوطنات تتعارض مع القانون الدولي وتعوق السلام وتضعف آفاق حل قيام دولتين تعيشان في سلام وأمن، وتديم بالتالي وضعاً راهناً لا يطاق.

وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات على المواطنين الإسرائيليين غير مقبولة ويجب أن تتوقف فوراً. وتدين الأرجنتين بشدة جميع الأعمال الإرهابية، كما أنها على اقتناع بأنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع، وليس هناك حل يستخدم الأساليب الإرهابية. ومن الضروري بالنسبة للقادة الفلسطينيين معالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية بشكل جدي.

وتشير الأرجنتين بقلق إلى الاستخدام المفرط للقوة من جانب إسرائيل في الهجمات وردا على الهجمات التي يُزعم أن الفلسطينيون يشنونها وفي الاشتباكات معهم، وكذلك أعمال العنف من جانب المستوطنين.

وتكرر الأرجنتين أيضاً دعمها القوي للعمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتشدد على وجوب عدم تعريض تزويدها بالتمويل الكافي لأداء مهامها للخطر.

وتؤكد الأرجنتين مجدداً على الوضع الخاص للقدس، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وهي ترفض في هذا الصدد أي تدابير انفرادية ترمي إلى تغييره. وتعتقد الأرجنتين أن المدينة المقدسة يجب أن تكون مكاناً للتلاقي والسلام، وأن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة يجب أن تُكون مكفولة لليهود والمسلمين والمسيحيين. وإن أي محاولة لإنكار أو التقليل من شأن الصلة التاريخية والأهمية البالغة لتلك الأماكن بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاثة الكبرى أمر غير مقبول بالمرة ولا يسهم في الهدف المتمثل في إيجاد حل للنزاع.

وفيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، تؤيد الأرجنتين التوصل إلى حل سياسي عن طريق الحوار والدبلوماسية، وفقاً للقانون الدولي وبطريقة تحافظ على سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ولذلك، تعلّق الأرجنتين أهمية خاصة على محادثات جنيف وتُعرب عن دعمها الثابت للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، ستافان دي

ميستورا. وتُقرُّ الأرجنتين أيضاً بالأثر الإيجابي لاتفاقات أستانا وغيرها من اتفاقات وقف إطلاق النار، مثل ذلك المتفق عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والأردن في تموز/يوليه ٢٠١٧. وتؤكد الأرجنتين أهمية احترام جميع الجهات الفاعلة لتلك الاتفاقات.

ويرفض بلدنا الإرهاب بجميع أشكاله ويدين بأشد العبارات الأعمال الإرهابية التي يرتكبها التنظيم الذي يسمي نفسه الدولة الإسلامية، إضافة إلى جبهة النصرة.

كما أننا ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي حالة وتحت أي ظرف من الظروف ومن قبل أية جهة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن جميع المسؤولين عن استخدامها يجب أن يُقدَّموا إلى العدالة. وفي هذا الصدد، أيّدت الأرجنتين منذ البداية العمل الفني والمحايد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تحث الأرجنتين على استمرار التحقيق النزيه في الوقائع.

في الختام، لن يكون السلام في الشرق الأوسط ممكناً إلا من خلال زيادة الجهود الدبلوماسية والتفاوض. وينبغي للمجلس ألا يدخر جهداً في حث الأطراف على العمل وفقاً لذلك، مُستخدماً على الدوام المعايير التي يعترف بها المجتمع الدولي باعتبارها نقطة مرجعية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): بدايةَ أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم المميزة لأعمال المجلس خلال هذا الشهر.

تدين حكومة الجمهورية العربية السورية قرار الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة، والاعتراف بها عاصمة للاحتلال الإسرائيلي. وتؤكد أن هذه القرارات تشكل انتهاكاً فاضحاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ولمركز مدينة القدس القانوني والسياسي والتاريخي. وبالتالي، فإنها لا تعدو كونها إجراءات أحادية لا شرعية ولا قيمة لها على الوضع القانوني لمدينة القدس، وتشكّل جزءاً من جريمة اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها وإقامة هذا الكيان الاستيطاني المحتل على ترابها.

إن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار بشأن القدس (S/2017/1060) بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8139)، يؤكّد مجدداً على استهتارها بالقوانين الدولية وانتهاكها الفاضح لقرارات الشرعية الدولية، كما يفضح دعمها اللامحدود للكيان العنصري الاستيطاني الصهيوني على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، ويبين أن الولايات المتحدة لم تكن ولن تكون طرفاً نزيهاً ولا وسيطاً مؤهلاً في أي سعي للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع العربي – الإسرائيلي.

ترحب سورية بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (القرار ٧٢/٢٤٠) والذي مثّل صفعة مدوية من المجتمع الدولي لسياسة الإدارة الأمريكية، وأظهر مدى عُزلتها مع الكيان الصهيوني نتيجة نهج العدوان ونزعات الهيمنة والغطرسة التي تحكم سياستهما، والتي تؤدي إلى خلق وتأجيج التوترات وحالة عدم الاستقرار التي يعيشها العالم اليوم. إن وقوف المجتمع الدولي مع حقوق الشعب الفلسطيني في القدس أكّد على محدودية التأثير الأمريكي وعلى أن الضمائر الحرّة في العالم لا تُشترى بالدولار، وهي عصيّة أمام التهديدات.

إن الجمهورية العربية السورية، ورغم الحرب الإرهابية التي تتعرض لها وبكل تحدياتها، لم ولن تفقد البوصلة ولن تتراجع عن موقفها الثابت إزاء القضية الفلسطينية، وإزاء الحقوق الفلسطينية

والإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، ولن تدخر حكومة بلدي جهداً من أجل استعادة جميع الأراضي العربية المحتلة. إن الجمهورية العربية السورية كانت وما زالت ثابتة على موقفها المبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وضمان حق العودة للاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ (١٩٤٨). إن الجمهورية العربية السورية، إذ تُرحّب بحصول دولة فلسطين على مركز المراقب في الأمم المتحدة، فإنها تطالب بمنحها العضوية كاملة الحقوق في هذه المنظمة.

يُعرب بلدي، سورية، عن استنكاره الشديد إزاء إصرار السيد نيكولاي ملادينوف على تجاهل الحديث عن الأوضاع في الجولان السوري المحتل، وإبراز موقف الأمم المتحدة من الاحتلال الإسرائيلي للجولان وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، وتغطية معاناة ما يزيد على ٢٣ ٠٠٠ مواطن سوري يعيشون تحت الاحتلال منذ ٥٠ عاماً، هذا ناهيك عن عدم تطرقه إلى الممارسات الإسرائيلية غير القانونية والمستمرة فيه، وإلى الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لاتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤، من خلال تعاون إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، مع الجماعات الإرهابية المسلحة التي احتلت مواقع تابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على خط الفصل،

على الرغم من أن تلك الأمور تندرج في صلب البند قيد النقاش، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من ولاية السيد ملادينوف كمنسق خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم سورية والانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، كما تستمر إسرائيل في مصادرة الأراضي في الجولان السوري المحتل وتوسيع المستوطنات فيه ونهب ثرواته وتشويه تاريخه وسرقة آثاره وزراعة الألغام فيه وحرمان المواطنين السوريين الصامدين فيه من حقهم في التواصل مع ذويهم في وطنهم الأم، سورية، ومن حقهم في الدراسة وفقاً لمناهج التعليم الوطنية السورية، ومن حقهم في حمل هوية وطنهم، سورية، ومن حقهم في بناء مشافٍ وطنية سورية في بلداتهم المحتلة في الجولان وتلقي العلاج في مشافي دمشق. كما وتستمر إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، منذ اليوم الأول للاحتلال البغيض في سياسة الإرهاب والقمع والتمييز العنصري والاعتقال التعسفي بحق المواطنين السوريين، وإجراء المحاكمات الصورية بحقهم وإصدار أحكام بالسجن لمدد طويلة عليهم. وهنا، لا بدّ أن نذكّر المجتمع الدولي بمانديلا سورية، الأسير صدقي سليمان المقت، الذي أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقاله في آذار/مارس عام ٢٠١٥ بعد ٢٧ عاماً أمضاها في المعتقلات الإسرائيلية وحكمت عليه مجدداً بالسجن ١٤ عاماً لأنه فضح بالصوت والصورة تعاون إسرائيل مع جبهة النصرة الإرهابية والتنظيمات الإرهابية الأخرى على امتداد منطقة فصل القوات في الجولان السوري. إننا نطالب المجتمع الدولي بالعمل على إطلاق سراحه وسراح بقية الأسرى القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

إن استمرار الصمت المريب من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة عن سياسات وممارسات إسرائيل شجعها على التمادي في سياسة الاحتلال والاستيطان، كما شجعها على انتهاكاتها المستمرة لاتفاقية فصل القوات وقرارات مجلس الأمن، هذه الانتهاكات التي ما كانت لتحدث لولا الدعم اللامحدود الذي تقدمه لها الإدارة الأمريكية، وهو الدعم الذي يوفر لإسرائيل الحصانة من المساءلة ويمكّنها من الاستمرار في ممارسة إرهاب الدولة بحق شعوب المنطقة وتهديد السلم والأمن في المنطقة والعالم.

لقد جدد أهلنا في الجولان السوري المحتل رفضهم لكل ممارسات كيان الاحتلال الإسرائيلي القمعية وإجراءاته الباطلة

التي يحاول فرضها عليهم، وكان آخرها إعلان وزير داخلية كيان الاحتلال الإسرائيلي التحضير لإجراء انتخابات لما يسمى ”المجالس المحلية“ في قراهم في تشرين الأول/أكتوبر من العام الجاري، في خطوة تنتهك بشكل صارخ قرارات مجلس الأمن والمواثيق الدولية، وشدد أهلنا الصامدون في الجولان السوري المحتل على أن هذه الإجراءات لا تعنيهم، وهي باطلة ولاغية ولن يعترفوا أو يتعاملوا بها أبداً، مؤكدين على تمسكهم بوطنهم الأم، سورية، وبجنسيتهم العربية السورية، وأنهم مستمرون في مقاومة كل المحاولات والقرارات الإسرائيلية التي لن يكون مصيرها إلا الفشل والانكسار على صخرة صمود أهلنا الصامدين في الجولان السوري المحتل، والذين يؤكدون منذ اليوم الأول للاحتلال المشؤوم وحتى اليوم وإلى الأبد أن الجولان المحتل هو جزء لا يتجزأ من أرض سورية، وأن الهوية السورية صفة ملازمة لهم لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وأن أرضهم هي ملكية مقدسة لا يجوز التنازل أو التخلي عن أي شبر منها للمحتلين الإسرائيليين.

ونؤكد مجدداً أن حق سورية السيادي على الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ هو حق لا يخضع للتفاوض أو التنازل، وأن أرضنا المحتلة وحقوقنا المغتصبة ستعود بكاملها لنا، نحن أصحابها الشرعيين، وعلى المستوطنين الإسرائيليين أن يغادروا أرضنا في الجولان عاجلاً أم آجلاً، كما نؤكد أننا لن نتخلى عن حقنا في استعادة أرضنا المحتلة وتحرير مواطنينا الرازحين تحت الاحتلال في الجولان السوري بكافة الوسائل التي يضمنها الميثاق ومبادئ القانون الدولي وقرارات هذا المجلس.

ونطالب أخيراً مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الفورية ضد إسرائيل لوقف اعتداءاتها وانتهاكاتها وإلزامها بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري المحتل، والانسحاب منها إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١).

أخيراً، لم أكن أنوي الرد على ما جاء في بعض بيانات الوفود، ولكنني أود الرد على ممثل النظام السعودي. لدينا في وطننا العربي مثل يقول: ”من فمك أدينك“. وذكر ممثل نظام بني سعود قبل قليل في بيانه أن الحل في سورية لا يتم إلا وفقاً لتوافق سوري. وأنا أقول له لتحقيق هذا الحل، على نظام بني سعود أن يكف ويتوقف عن إصدار فتاوى وهابية مقيتة تغذي الإرهاب في بلدي، سورية، وهذا لم يعد خافيا على أحد، وفي كافة أنحاء العالم وليس في سورية فقط، وكفى تقديم هذا النظام الدعم للمجموعات الإرهابية المسلحة لقتل السوريين، يجب أن يتوقف عن دعم المجموعات الإرهابية، هذا النظام الوهابي يدعم أكثر من ١٠٠ تنظيم، ١٠٠ مجموعة، ١٠٠ جماعة مسلحة في سورية، أكثر من ١٠٠. ويجب أن يتوقف هذا النظام وأن يكف عن تزويد هذه المجموعات بالمواد الكيميائية السامة لاستخدامها ضد المدنيين والجيش السوري، ويجب أن يكف عن كذبه ونفاقه. فالإرهاب الذي يعملون على نشره منذ عشرات السنين أصبح بحاجة إلى مواجهة دولية عاجلة وحاسمة قبل فوات الأوان. فنظام بلد ممثل النظام السعودي هو المسؤول الأول والأخير عما يسمى شرّ الإرهاب الذي أصبح يطال اليوم كافة دول العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وفد كازاخستان على عقد مناقشة اليوم الهامة.

في هذا الوقت الذي يشهد زيادة التوترات في الشرق الأوسط، تود البرازيل أن تُعرب مرة أخرى عن دعمها الكامل لتنفيذ حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي تعيش فلسطين وإسرائيل بموجبه جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل

حدود معترف بها دولياً ومتفق عليها بصورة متبادلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية المعمول بها في عملية السلام. ويقع في صميم تلك الصيغة هدف العمل من أجل إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة ومتصلة الأراضي وتملك مقومات البقاء اقتصاديا، وعاصمتها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، لا يزال توسيع المستوطنات غير القانونية في فلسطين يقوّض إمكانية تحقيق السلام الدائم في المنطقة. وتود الحكومة البرازيلية أن تؤكد من جديد فهمها بأنه ينبغي تحديد الوضع النهائي لمدينة القدس في مفاوضات تجري بين إسرائيل وفلسطين، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ولا تزال التطورات الأخيرة بشأن الأزمة في سورية تستدعي اهتمام مجلس الأمن. وتعتقد البرازيل أن الوقت قد حان للشروع في عملية سياسية من شأنها أن تضع حداً للحرب. لذا، نجدد دعمنا الكامل للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا. وقد حان الوقت ليرسل المجتمع الدولي بأسره رسالة موحدة دعماً لحل سياسي شامل للجميع للأزمة السورية على أساس المعايير المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويستفيد هذا الانتقال السياسي من وساطة الأمم المتحدة، ولكنه عملية يجب أن يمسك السوريون بزمامها وأن تكون من أجلهم وأن تصون وحدة البلد وسيادته وسلامته الإقليمية.

وتشعر البرازيل بالقلق إزاء الحالة المتردية في الغوطة الشرقية، حيث يجعل تزايد القتال وعدم وصول المساعدات الإنسانية الحياة لا تطاق لما يقدر بـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص. وندعو جميع الأطراف إلى وقف الاعتداءات والسماح بوصول المساعدات الإنسانية فورا إلى ذلك الجيب. ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء الحالة في شمال سورية والعنف في عفرين. وندعو الأطراف المعنية إلى التقيد بالقانون الدولي. ونأمل أيضا أن يتبع الانتصار العسكري الذي تحقق على التطرف في العام الماضي في العراق عملية ناجحة للتعمير والانتعاش الاقتصادي والمصالحة الوطنية. ولا تزال هناك تحديات كثيرة تواجه ضمان العودة الآمنة والكريمة للمشردين وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون في المناطق المحررة.

ونأسف لتجدد الأعمال العدائية في اليمن. وكما أشار الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر:

> ”إن موجة العنف الأخيرة لم تكن لتأتي في وقت أسوأ من هذا للشعب اليمني، الذي يعاني بالفعل من أكبر أزمة إنسانية في العالم“ (SG/SM/18807).

ونود أن نكرر أن إيجاد مسار عملي لمستقبل اليمن يتطلب التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة.

في الختام، تؤكد البرازيل من جديد دعمها الثابت للجهود التي تبذلها حكومة لبنان وشعبه في سبيل تحقيق الاستقرار والتنمية. وفي هذا الصدد، نشدد على الدور الحيوي الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوة البحرية التابعة لها في تحقيق الاستقرار في ظل حالة مضطربة جداً. وتفخر البرازيل بقيادة القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة، حيث أنها توفر سفينة القيادة لها منذ عام ٢٠١١.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد أوسيهامو (المغرب): السيد الرئيس، يسعدني في البداية أن أهنئ بلدكم الصديق على ترؤس أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وعلى مبادرتكم القيمة بالترتيب لعقد المناقشة المفتوحة بشأن موضوع الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر كذلك السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته المستفيضة.

وبهذا الخصوص، تعرب المملكة المغربية من جديد عن الأهمية القصوى التي توليها للقضة الفلسطينية، إذ أن المغرب،

وعلى رأسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس، يضع القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في صدارة اهتماماته ويعتبرها قضية إجماع وطني. وفي هذا الصدد، وجب التذكير بالمجهودات الحثيثة التي ما فتئ يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصرة لقضية الشعب الفلسطيني وتطلعاته العادلة والمشروعة المتمثلة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

إن موقف المغرب الثابت من القضية الفلسطينية يهدف إلى إقامة سلام عادل ودائم، ينهي النزاع في الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبدأ حل الدولتين. كما أنه يؤكد دوما دعمه لكل المبادرات التي تهدف إلى إذكاء الروح في العملية السياسية المتوقفة منذ عام ٢٠١٤ عبر توفير الظروف المواتية وخلق أجواء ملائمة للعودة إلى طاولة المفاوضات. إلا أنه وأمام انشغال المجتمع الدولي بما يجري من أحداث ونزاعات في المنطقة خصوصا وعلى الساحة الدولية على العموم وفي ظل تمادي إسرائيل في نهجها لسياسات الاستيطان والتهويد غير القانونية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، نسجل مع الأسف انعدام أي بوادر انفراج للخروج بالقضية الفلسطينية من النفق المسدود.

وتابع المغرب عن كثب تداعيات القرار الأخير المتعلق بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل. ونظرا لما تجسده القدس من قيم السلام والتسامح والتعايش ولاعتبارها قضية للأمة العربية والإسلامية، عبر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيس لجنة القدس، عن انشغاله الشخصي العميق والقلق البالغ الذي ينتاب الدول والشعوب العربية والإسلامية إزاء هذا القرار. وفي نفس السياق، بعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أكد فيها جلالته على أن المساس بالوضع القانوني والتاريخي المتعارف عليه للقدس ينطوي على خطر الزج بالقضية في متاهات النزاعات الدينية والعقائدية كما قد يفضي إلى مزيد من التوتر والاحتقان وتقويض كل فرص السلام، ناهيك عما قد يسببه من تنامي ظاهرة العنف والتطرف. وعلى صعيد آخر، فإن المغرب يساهم، بصفته عضوا في الوفد الوزاري العربي المنبثق عن مبادرة السلام العربية، في متابعة تداعيات القرار الأحادي الجانب وذلك بتكليف من جامعة الدول العربية.

في الختام، وإذ تعرب المملكة المغربية عن انخراطها القوي في كافة المبادرات الهادفة إلى تجسيد تطلعات الشعب الفلسطيني على أرض الواقع، لتُجدد دعوتها إلى الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس وإلى ضمان حقوق الشعب الفلسطيني كاملة وعلى رأسها حقه في العيش الكريم في دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ويدعو المغرب المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن، من أجل بذلك أقصى جهوده وتحمل مسؤولياته من أجل الدفع بحل نهائي للقضية الفلسطينية على أساس مقررات الشرعية الدولية، الأمر الذي سيكون له الأثر الكبير والإيجابي على استتباب الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بصفة تركيا رئيس مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي، يشرفني أن أدلي ببياني بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تُعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، فيما لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني عقودا من التشرد والظلم والحرمان من حقوقه غير القابلة للتصرف ومن تحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، فإنها تتزامن مع الظروف والتحديات الخطيرة الناجمة عن القرار الذي اتخذته

الولايات المتحدة في الشهر الماضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إلى ذلك الموقع.

إن القرار ينتهك القانون الدولي ويتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وهو لا يشكل مجرد تجاهل صارخ للحقوق التاريخية والقانونية الوطنية للشعب الفلسطيني ولوجوده في حد ذاته في المدينة؛ بل إنه أيضا إهانة مؤلمة للحقوق الدينية للمسيحيين والمسلمين في جميع أنحاء العالم وللقيم العالمية. وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن الاعتراف بهذا القرار أو دعمه، وإلى التنفيذ الكامل للقرار ٤٧٨ (١٩٨٠). إن القدس مدينة مقدسة بالنسبة للأديان التوحيدية الثلاثة. والمجتمع الدولي بأسره يتحمل المسؤولية عن الحفاظ على وضعها التاريخي. وتهدد أي قرارات انفرادية بشأن وضعها النسيج المتعدد الأعراق والثقافات للمدينة. وهي تقوض آفاق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط وتعوق رؤية حل الدولتين.

وخلال مؤتمر القمة الاستثنائي السادس باسطنبول في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي، بوصفها ثاني أكبر هيئة حكومية دولية، قد رفضت ودانت بالإجماع قرار الولايات المتحدة وأعلنت أنه باطلٌ ولاغٍ. وخلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر بناء على طلب تركيا، باسم منظمة المؤتمر الإسلامي؛ واليمن باسم جامعة الدول العربية، رفضت الجمعية قرار الولايات المتحدة. ومن خلال ذلك التصويت، أظهرت العضوية بأغلبية ساحقة التزامها بقرارات الأمم المتحدة ونهضت بمسؤوليتها الجماعية عن منع تَآكل القانون الدولي ووقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني. ومنظمة المؤتمر الإسلامي عازمة على مواصلة متابعة التطورات بشأن هذه المسألة بجَدّ واتخاذ أي إجراء قد يكون ضروريا.

إن أية تدابير ترمي إلى تغيير التكوين الديمغرافي للقدس الشرقية أو طابعها أو وضعها، هي تدابير غير قانونية وباطلة تماما. لقد أكد مجلس الأمن في مناسبات عديدة تلك الحقيقة وفقا لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة. بيد أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد تجاهلت المجلس، وأخلت بقراراته وأمعنت في التدابير التي لا تزال لها عواقب خطيرة جدا وبعيدة الأثر على أرض الواقع وبالنسبة لآفاق العدالة والسلام.

وعلى الرغم من الاحتجاجات الدولية، ما فتئت الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة وحولها، تزداد بمعدل ينذر بالخطر. تكرر منظمة المؤتمر الإسلامي إدانتها ورفضها لجميع الإجراءات التي تفرضها إسرائيل بهدف تغيير الطابع الديمغرافي للقدس الشرقية أو مركزها، فضلا عن الوضع الراهن التاريخي والقانوني في الحرم القدسي الشريف، بما في ذلك المسجد الأقصى، وتدعو إلى وقف جميع هذه الأعمال غير القانونية والانتهاكات، وتحث المجلس على اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل تحقيق تلك الغاية. كما تشعر منظمة التعاون الإسلامي تشعر بالجزع إزاء أعمال العنف والاستفزازات من جانب المستوطنين وقوات الاحتلال في مدينة الخليل المحتلة – التي أعلنتها اليونسكو أحد مواقع التراث العالمي – بما في ذلك في المواقع الدينية. وتهدد هذه الاستفزازات بتحويل النزاع السياسي الذي يمكن حله إلى حرب دينية لا نهاية لها، ويجب تفاديها بأي ثمن.

وقد حذرت منظمة المؤتمر الإسلامي مرارا المجلس من أنه إذا لم يعالج استمرار عدم الامتثال لقراراته، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة جرأة إسرائيل على مواصلة انتهاكاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. لقد كانت التوقعات كبيرة في أعقاب اتخاذ قرار المجلس ٢٣٣٤ (٢٠١٦). لكن التكثيف المتعمد والدراماتيكيّ من جانب إسرائيل لأنشطتها الاستيطانية غير القانونية، استنادا إلى القرارات المتخذة على أعلى المستويات، لا يزال يتحدى إرادة المجتمع الدولي، على النحو المجسد في العديد من قرارات مجلس الأمن. وينبغي

ألا ُتقابل بالصمت. ولا بد من تحويل الإدانات الدولية لسياسة الاستيطان الإسرائيلية إلى الإجراءات الدولية. إن التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) سيكتسي أهمية بالغة في تعزيز قضية السلام. وفي هذا السياق، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي تدعو جميع الدول إلى التقيد بالتزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك فيما يتعلق بضمان المساءلة عن الانتهاكات، والامتناع عن الاعتراف ضم إسرائيل غير المشروع للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس، والتدابير الأخرى، فضلا عن التمييز على أساس حدود ما قبل ١ ٩٦٧. وندعو كذلك الأمين العام إلى تقديم تقارير خطية على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وذلك نظرا لتدهور الحالة لأن الذكرى السنوية الأولى لاتخاذ القرار قد مرت بدون إجراءات.

وترحب منظمة المؤتمر الإسلامي بالتقدم المحرز في المصالحة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك فيما يتعلق بتولي حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني زمام مسؤولياتها في قطاع غزة. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لجهود المصالحة الفلسطينية. وستساعد وحدة الشعب الفلسطيني وأرضه على تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر دعوتنا إلى رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وجميع القيود الإسرائيلية، بالاقتران مع آثار الحروب الإسرائيلية المتعاقبة، التي أدت إلى أزمة إنسانية حادة وزيادة تشرذم أراضي الفلسطينيين.

وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي جميع الدول إلى مواصلة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني ومؤسساته. وفي ضوء العجز المالي الحرج وقرار الولايات المتحدة مؤخرا التخفيض الكبير في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ستواصل منظمة المؤتمر الإسلامي تسليط الضوء على الحاجة إلى استمرار توفير تمويل يكافٍ يمكن التنبؤ به من أجل تمكين الوكالة من الوفاء بولايتها الهامة من خلال تقديم المساعدة الحيوية للاجئين الفلسطينيين والمساهمة في الاستقرار الإقليمي في هذا الوقت من التقلب والحاجة الماسة. ونرحب بانضمام دولة فلسطين مؤخرا إلى عضوية الإنتربول وتصديقها على عدة اتفاقيات دولية. وتؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي من جديد دعمها الكامل للمساعي التي تبذلها دولة فلسطين للانضمام إلى المنظمات والمعاهدات الدولية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجتمع الدولي، مع احترام القانون الدولي، ونرفض أية تدابير عقابية قد توضع في هذا الصدد.

إن منظمة التعاون الإسلامي تؤكد من جديد دعمها الكامل لجميع التدابير الدولية والجهود الرامية إلى إطلاق عملية سلام متعددة الأطراف برعاية، في غضون فترة زمنية محددة جيدا، من أجل تعزيز وتوطيد تحقيق حل الدولتين بما يتسق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية المفضية إلى إقامة دولة فلسطينية.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على الدعم الكامل من منظمة المؤتمر الإسلامي للشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه المشروعة، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ضمن حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-III).

أود أيضا أن أوضح بعض النقاط المحددة بصفتي الوطنية. نحن نواصل جهودنا من أجل النهوض بالعملية السياسية. وفي الجولة الأخيرة من محادثات أستانا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تم اعتماد تدبيرين هامين لبناء الثقة، بشأن الإفراج عن المحتجزين/المختطفين وإزالة الألغام لأغراض إنسانية. وما زلنا نكرر التأكيد على ضرورة أن تكون عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة المنتدى الرئيسي للجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم للنزاع السوري، مشددين على أن منبري أستانا وسوتشي متعاضدان ومتكاملان.

ولن يتم تحقيق الهدفين المتمثلين في القضاء على الإرهاب وتحقيق الاستقرار في سورية إلا باتّباع استراتيجية متعددة الأبعاد وطويلة الأجل. ولا يزال تصميم تركيا على مكافحة الإرهاب راسخا. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر ديني أو عرقي لأي نوع آخر من الإرهاب. وإذا شرع المجتمع الدولي بوضع فروق بين الإرهابيين الجيدين والسيئين، فستفشل جهودنا المشتركة. ومن هذا المنطلق، بدأنا في ٢١ كانون الثاني/يناير عملية بعملية لمكافحة الإرهاب. إذ يجري تنفيذ عملية غصن الزيتون وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل للسلامة الإقليمية لسورية. وهدف العملية هو الإرهابيين ومخابئهم وأسلحتهم ومركباتهم ومعداتهم. ويجري اتخاذ جميع الاحتياطات لحماية المدنيين. وتهدف العملية إلى ضمان أمن الحدود ضد تسلل عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والهجمات التي يشنها حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية؛ وتحييد الإرهابيين في عفرين؛ وإنقاذ المدنيين من آفة الإرهاب. وستواصل تركيا اتخاذ كل ما يلزم من تدابير، وفقا للقانون الدولي، لحماية أمنها الوطني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

الإمارات العربية المتحدة (السيد الشامسي):سيدي الرئيس، يسرني في البداية أن أهنئكم، باسم المجموعة العربية، بترؤس مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشكر منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية صباح اليوم.

نظرا لضيق الوقت، سأكتفي بإلقاء كلمة مختصرة تجدون نصها الكامل لدى الأمانة العامة والبعثة.

اعتمد مجلس الأمن بعد عدة أشهر من انتهاء العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)؛ الذي قضى بعدم جواز ورفض الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، بناء على ميثاق الأمم المتحدة. كما أنه وضع الأساس الحقيقي لأية تسوية مقبولة للنزاع العربي – الإسرائيلي والمتمثل بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المُحتلة. ويبقى هذا الأساس السبيل الوحيد لمُعالجة القضية الفلسطينية، وهو المنطق ذاته الذي استندت إليه الدول العربية عندما اعتمدت مبادرة السلام العربية التي أيدها المجتمع الدولي بأشكال عديدة باستثناء إسرائيل.

إن إسرائيل في حالة انتهاك دائم لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي مما يجعلها تفتقد لأدنى شروط الانضمام أو حتى الترشح لعضوية غير دائمة في مجلس الأمن. ويُعد القبول بها عضواً في هذا المجلس ضرباً في الصميم لشرعيته، كما نذكر بأن إسرائيل لا تفوّت فرصة للنيل من مِصداقية الأمم المتحدة، وإظهار الاستخفاف بها وبما تمثله، بل والتحريض ضدها. وتعتمد الحكومة الإسرائيلية استراتيجية تهدف إلى تحويل حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧ لحل مُستحيل، وذلك من خلال تنفيذ خطة ممنهجة في بناء المستوطَنات غير القانونية، واختيار مواقعها بصورة تجعل من قيام دولة فلسطينية أمراً شبه المستحيل. ونؤكد أن جوهر النزاع هو الاحتلال الإسرائيلي، ولن نتوصل إلى حل للقضية إلا بمعالجة هذا الجوهر بطريقة مُباشرة وبشكل حاسم، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. لذلك، فإن أي تفاوض جاد لا بد له من إطار مرجعي متفق عليه لا تستقيم المفاوضات بدونه. ويتمثل هذا الإطار في مُقررات الشرعية الدولية. وهنا، نؤكد على أن قرار مجلس الأمن التاريخي ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يُعد خطوةً في الاتجاه الصحيح نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق السلام على أساس حل الدولتين على حدود ١٩٦٧.

تعيد المجموعة العربية التأكيد على رفضها القاطع وإدانتها الشديدة لقرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها. وتعتبر هذا القرار خرقاً خطيراً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة

ذات الصلة. وبالرغم من أنه لا يترتب على هذا القرار أي أثر قانوني قد يغير من وضع القدس، إلا أن المجموعة العربية تعتبره اعتداء صريحاً على حقوق الشعب الفلسطيني وعلى الأمّتين العربية والإسلامية، والمسيحيين حول العالم.

إن التوافق الدولي الكبير الذي شهدناه في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة حول أهمية الحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس، لا يهدف فقط إلى إنفاذ عملية السلام، بل يهدف أيضاً لحماية الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، ومكانة ودور هذه المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، نؤمن بأهمية التزام الدول الأعضاء، وفي المقام الأول أعضاء مجلس الأمن، بتنفيذ قرارات المجلس واحترام التزاماتها بموجب هذه القرارات.

وتلزم الإشارة هنا إلى قرارات مجلس الأمن وعلى رأسها ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي أكد على أن أي إجراءات تهدف إلى تغيير معالم القدس ووضعها، هي إجراءات باطلة ويجب إلغاؤها، ودعا الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة المقدسة. وكذلك أكدت الجمعية العامة في قرارها الذي اعتمدته بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٧ على أهمية أن تمتثل جميع الدول الأعضاء بقرارات مجلس الأمن بشأن مدينة القدس، وألا تعترف بأي إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات.

وعليه، واستناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومدينة القدس، فإن المجموعة العربية تطالب مجلس الأمن والدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات التالية: أولا، عدم الاعتراف بأي تدابير أو إجراءات أُحادية الجانب تهدف إلي تغيير طابع مدينة القدس أو وضعها أو تركيبتها الديموغرافية والتأكيد على أن هذه الإجراءات لاغية وباطلة ولا أثر قانوني لها. ثانيا، الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملاً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ثالثا، التأكيد على أن قضية القدس من قضايا الوضع النهائي التي يجب البت فيها عبر مفاوضات بين الأطراف، وعدم اتخاذ أي خطوات من شأنها الإجحاف بنتائج مفاوضات الوضع النهائي. رابعا، العمل على إظهار خطورة الإجراءات الأحادية الجانب والتي تهدد حل الدولتين. خامسا، تكثيف وتسريع الجهود وأنشطة الدعم على الصعيدين الدولي والإقليمي في سبيل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، نود أن ننتهز هذه الفرصة لنتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى كافة الدول الأعضاء التي صوتت لصالح قرار الجمعية العامة في دورتها الطارئة الأخيرة.

وفي ظل الأوقات الحرجة التي تمر بها الأونروا اليوم، ننتهز الفرصة للتعبير عن تقديرنا الكبير للعمل الإنساني النبيل الذي تقوم به الوكالة لأكثر من ٥,٥ مليون لاجئ فلسطيني. كما نُطالب المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته تجاه لاجئي فلسطين والدول المضيفة لهم. كما نعبر عن عميق شكرها لمساعي الدول المانحة من أجل تقليص العجز المسجل في ميزانية الوكالة.

لقد بات من الضروري اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها إنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من سبعة عقود. ونؤكد في هذا السياق على أن إعادة الاستقرار والسلام إلى المنطقة لن يتحقق ما دام الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية مستمرا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد هاتريم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): إن السلام والأمن والازدهار للإسرائيليين والفلسطينيين، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض. وتواجه العملية السياسية طريقا مسدودا منذ سنوات، وتزداد الحالة توترا وهشاشة بصورة خطيرة. ولا بد من حل مسائل الوضع النهائي المعلقة عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين، بدعم من المجتمع الدولي.

واعتراض النرويج على المستوطنات أمر ثابت وراسخ. ويقوض النشاط الاستيطاني آفاق حل الدولتين، ويجب أن إيقافه.

وفي هذا المرحلة الحاسمة، قررت النرويج والاتحاد الأوروبي، من الأطراف والجهات المعنية الأخرى، عقد دورة استثنائية وزارية للجنة الاتصال المخصصة ببروكسل في ٣١ كانون الثاني/يناير. وسيتناول الاجتماع مسألتين. أولا، هناك حاجة ملحة إلى مناقشة التدابير التي قد يكون لها أثر إيجابي على الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات الوضع النهائي. ولا بد من إحراز تقدم صوب تحقيق حل الدولتين. ثانيا، سيناقش الاجتماع أيضا الجهود الرامية إلى مساعدة السلطة الفلسطينية لاستعادة سيطرتها في غزة، على النحو المبين في اتفاق القاهرة المبرم في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

أن تقديم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للخدمات الأساسية، ولا سيما خدمات التعليم والصحة، أمرٌ بالغ الأهمية في تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وفي إطار هذه الجهود، تقوم الأونروا أيضا بدور حيوي في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، ولا سيما في لبنان والأردن. والحالة المالية للأونروا حرجة، وهناك خطر يتمثل في أن المنظمة لن تتمكن من إنجاز ولايتها. ويجب على الجهات المانحة، بالتعاون مع الأونروا، أن تجد سبيلا لمعالجة هذه الأزمة الخطيرة.

لقد خسر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام جُل أراضيه في العراق وسورية، إلى حد كبير بفضل جهود التحالف والشركاء المحليين في مكافحة التنظيم. بيد أنه لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في المناطق المحررة، فإن الحلول السياسية الشاملة والمصالحة أمران أساسيان. ونحث الحكومة العراقية على معالجة العوامل الأساسية التي أدت إلى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية.

إن النرويج تشعر بالقلق إزاء التصعيد مؤخرا في شمال العراق. إذ تم تشريد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر. ونكرر التأكيد على ضرورة احترام القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) بغية إتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.

ومرة أخرى، نؤكد على ضرورة قيام جميع الأطراف المعنية بالنزاع إلى العمل من خلال المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة لتأمين تحقيق سلام دائم. وستواصل النرويج وقوفها إلى جانب الشعب السوري. لقد قدمنا أكثر من بليون دولار في شكل مساعدة للأزمة السورية منذ عام ٢٠١١، وسنسهم بنصف بليون دولار إضافي خلال السنتين القادمتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): السيد الرئيس، في البداية، نود أن نهنئ جمهورية كازاخستان على توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير ونشكرها على عقد جلسة الحوار المفتوح بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما نهنئ دولة الكويت الشقيقة وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية وهولندا وبيرو وبولندا على عضويتها في المجلس، متمنين لها التوفيق وتسديد الخطى، خدمة للعالم في إحقاق السلم والأمن الدوليين. ونقدم الشكر للدول المنتهية عضويتها على جهودها المبذولة خلال تلك الفترة، جمهورية مصرة العربية الشقيقة وإيطاليا واليابان وأوكرانيا والسنغال وأوروغواي.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد ملادينوف على إحاطته الوافية صباح هذا اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ويود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة باسم المجموعة العربية وذاك الذي أدلى به ممثل دولة تركيا بالنيابة عن دول منظمة التعاون الإسلامي.

تجدد جمهورية العراق موقفها الثابت بأن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يأتي إلا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة الحقوق على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وذلك وفقا لمبادرة السلام العربية وعلى أساس الشرعية الدولية. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن نحافظ على آفاق السلام، محذرين من مغبة التعامل الخاطئ مع القضية الفلسطينية والسماح للبعض بتصوير هذه القضية على أساس أنها حرب دينية. فإشعال الكراهية والحقد ضد الآخر على أساس ديني من شأنه أن يولد عنفا متصاعدا وتوترا متزايدا ولن ننجح في بناء السلام المنشود.

ساند العراق على الدوام قضية الشعب الفلسطيني ونضاله العادل من أجل حقوقه المشروعة، وينظر بقلق عميق حيال المعاناة الإنسانية التي ما زال الشعب الفلسطيني يرزح تحتها جراء استمرار إسرائيل في تجاهل القرارات الدولية ومواصلتها الاعتداءات التي يذهب ضحيتها المدنيون من نساء وشيوخ وأطفال وتطال البنية التحتية برمتها، وبحق المقدسات في القدس الشريف والمسجد الأقصى، لذا يجب أن يتولى مجلس الأمن دوره في وضع حد لتلك الانتهاكات غير المسبوقة وحماية الشعب الفلسطيني وضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة إلى حدود عام ١٩٦٧، وحسب قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

كما تدين حكومة بلدي الأعمال الإسرائيلية الاستيطانية غير القانونية كافة، والتي تُعد العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى حل وهي تقوض جهود السلام في المنطقة في ظل النية الصادقة للطرف العربي في إنهاء هذا النزاع الذي طال أمده وتحقيق السلام العادل وما لذلك من آثار إيجابية على إدارة الموارد والاقتصاد إدارة حكيمة ومستدامة وتعزيز أمن منطقة الشرق الأوسط.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بمسؤوليتها باتخاذ الإجراءات اللازمة لكي يستعيد الشعب الفلسطيني إيمانه بالقانون الدولي بوصفه أنجع سبيل لإعمال حقوقنا وحريتنا لتفادي مخاطر زيادة تفاقم الحساسية والتي يجد فيها المتطرفون ضالتهم في تأجيج المزيد من العنف والإرهاب والفتنة في المنطقة وفي أي أماكن أخرى، وإلى بذل الجهود الرامية إلى حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وأيضا، ندعو الدول الأعضاء التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ إلى أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن، استثمارا في السلام. كما ستطابق هذه الخطوة العملية التوافق الدولي طويل الأمد والتزام المجتمع الدولي المعلن بهذا الشأن، إذ أن هذه الخطوة ستمثل إسهاما هاما لإنقاذ آفاق تحقيق السلام ووضع حد للأعمال التي تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق حل عادل ودائم يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

ويرى العراق ضرورة استثمار حالة الزخم التي عادت مرة أخرى بالقضية الفلسطينية إلى التفكير الدولي والاهتمام الدولي والمضي قدما في مفاوضات مباشرة وحادة برعاية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ورعاية عربية، مستفيدين أيضا من حالة التقارب وتوحد الفصائل الفلسطينية التي تمثلها الآن السلطة الفلسطينية على أن يتم التأكد أن ما يتم التوصل إليه من قرارات نتيجة لتلك المفاوضات سيكون محل موافقة والتزام الطرفين.

ختاما، تثمن حكومة بلدي جهود الأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد نيكولاي ملادينوف، والدول الأعضاء في المجلس التي تسعى إلى إطلاق مبادرات سلام شامل ونهائي وحل جميع قضايا الوضع النهائي على أساس قرارات مجلس الأمن. ونحث الأطراف الدولية المنخرطة في محادثات السلام على تسريع الخطى وتذليل العقبات التي تعترض التوصل إلى حل عادل وشامل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل آيسلندا.

السيد غونارسون (آيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر رئاسة كازاخستان على عقد هذه الجلسة الفصلية بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إن منطقة الشرق الأوسط تواجه نزاعات كبرى مستمرة وأزمات إنسانية متعددة. والحالة الإنسانية في سورية، حسبما وصفها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لا يزال طابعها المعاناة والدمار وعدم الاكتراث لحياة الإنسان على نحو لا مثيل له. وقد مضى أكثر من عام بقليل منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٤٨/٧١ بشأن إنشاء آلية للمساعدة في التحقيق ومقاضاة المسؤولين عن أخطر الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية. والقرار إنما يبرهن على عزم الجمعية العامة على ضمان تحقيق العدالة في الأجل الطويل. وفي الوقت نفسه، وكما قال الأمين العام، فإن السلام يمثل حتمية أخلاقية وسياسية بالنسبة للشعب السوري والعالم.

لقد دمرت ما سماها الأمين العام بالحرب الغبية حياة ملايين اليمنيين. وقد وُصفت بأنها أكبر كارثة إنسانية في العالم، وهي من صنع الإنسان بالكامل. وينبغي أن نولي مزيدا من الاهتمام لذلك النزاع، الذي يدفع فيها المدنيون ثمنا باهظا لحرب عبثية، تغطي عليها النزاعات الأخرى في المنطقة. ويتعين على المرء أن يتساءل عن مدى إنسانية المسؤولين عن ذلك.

مقارنة بالنزاعات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، فإن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لا بد وأن يكون قابلا للحل. فهناك هدف واضح: حل الدولتين، والذي ستعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام. ويجب علينا تجنب الإجراءات التي تبعدنا أكثر عن حل الدولتين أو تلك التي يمكن أن تزيد من تقويض الثقة وأن تلهب المشاعر وتشعل فتيل العنف. وهذا ينطبق سواء على العنف الذي يرتكبه أفراد فلسطينيون أو منظمات فلسطينية، مستهدفا الإسرائيليين أو على الرد العسكري الإسرائيلي غير المتناسب أو على سياسة الاستيطان الإسرائيلية المستمرة. ونناشد أيضا البلدان الراعية القوية العمل لتهيئة الظروف والبيئة المواتية لإجراء مفاوضات سلام.

وفي الوقت نفسه، فإن الحياة المحفوفة بالمخاطر التي يعيشها الكثير من الفلسطينيين، لا سيما في غزة، تمثل شاغلا أمنيا وإنسانيا. فمن الممكن أن يؤدي عدم تلبية الاحتياجات الإنسانية المستمرة للاجئين الفلسطينيين إلى تهيئة أرض خصبة لانتشار التطرف بين الشباب، الذين يجدون أنفسهم محرومين من التعليم وفاقدين للأمل. وبالنيابة عن الأمم المتحدة، تضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بعمل حيوي في ظل القيادة القائمة على المبادئ للمفوض العام كرينبول. وتقويض الأونروا الآن يقوض السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ترى آيسلندا أن العلاقات بين الدول وشعوبها يجب أن تستند إلى أحكام القانون الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف، حتى وإن لم تكن مثالية دائما. والبديل هو أن تسود قاعدة أن القوة هي الحق، الأمر الذي يؤدي دائما تقريبا إلى العنف والنزاع.

وكما قال الأمين العام قبل أيام قليلة، نحن بحاجة إلى مزيد من الحوار وإلى تعاون دولي أعمق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل مصر.

السيد جاد (مصر): أشكركم، السيد الرئيس، أود أولا أن أتوجه بالشكر إلى السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الدورية الخاصة بالتطورات التي تعتري القضية الفلسطينية وعملية السلام.

نجتمع اليوم في جلستنا الدورية لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين التي تواجه تطورات خطيرة

سيمتد تأثيرها إلى محيطنا الإقليمي برمته، وستكون له كذلك تداعياته على الوضع الدولي.

لقد حذرت مصر، مرارا وتكرارا، من اتخاذ تدابير وإجراءات وقرارات انفرادية تتعارض مع الشرعية الدولية والقرارات الدولية التي ارتضاها المجتمع الدولي واتفق عليها بشأن القضية الفلسطينية، كما أشرنا أكثر من مرة إلى أهمية التزام كافة الدول بما قرره القانون الدولي، وبالأخص القانون الدولي الإنساني، ومن بينه اتفاقيات ومواثيق جنيف ذات الصلة.

إن مصر كانت ولا تزال تؤمن بأن السلام العادل والشامل يجب أن يقوم على أسس احترام القانون الدولي والشرعية الدولية التي هي السبيل الوحيد لضمان حقوق الشعوب، وأن أي إجراءات تهدف إلى الافتئات على تلك الحقوق من شأنها نسف جهود السلام وإضعاف القوى المحبة للسلام ومنح ذريعة قوية لقوى التطرف والعنف.

إن استمرار تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار معاناة الإنسان الفلسطيني وانغلاق كافة السبل أمامه للحصول على حرياته وحقه في تقرير مصيره في الحصول على دولته المستقلة وحقوقه المشروعة في العيش بأمان وسلام، يضع المجتمع الدولي بمنظماته ومؤسساته المختلفة أمام مأزق حقيقي يتعلق بالتشكيك في قدراته الفعلية على تنفيذ ما يتخذه من قرارات، وكذا على مصداقيته أمام الرأي العام العالمي وأمام شعوب العالم التي تنظر إلى تلك المؤسسات باحترام بالغ وتقدير مهيب. كما يسمح لأي دولة بالخروج عن الإجماع الدولي والمرجعيات والقرارات الدولية بل والمعاهدات والاتفاقيات الموقعة دونما أي حساب أو عقاب رادع يضمن قواعد الاستقرار في الساحة الدولية ويحافظ على السلم والأمن الدوليين.

إن اجتماعنا دوريا وتكرارنا لنفس الحديث بشأن تعثر سبل السلام وتدهور الأوضاع الإنسانية الفلسطينية واستمرار معاناة الفلسطينيين يضعنا جميعا في موضع المسؤولية عن ضرورة إنهاء الاحتلال كسبيل وحيد لاستعادة الاستقرار والأمن في المنطقة.

إن الشعور بالظلم والقهر وعدم القدرة على إحداث أي تغيير في مجرى الأحداث في المنطقة، وبالأخص على صعيد القضية الفلسطينية، وفي ظل ما تشهده منطقتنا من أحداث جسام وتصاعد في حدة التوترات الإقليمية وانهيار لمؤسسات ودول، ليفتح المجال أمام الكثيرين من كافة الأطراف وممن ينتظرون تلك الظروف تحديدا ليمارسوا مزيدا من العدوان والعنف ونشر الأفكار والمتطرفة والعنصرية، وهو ما يجب أن يدفعنا إلى اتخاذ ما يلزم وبسرعة لتغيير هذا الوضع الذي يمثل تهديدا واضحا للأمن والسلم الدوليين.

إن مصر، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، كانت دوما تبحث عن كيفية التعاطي الإيجابي مع الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، إلا أن ذلك لا ينفي ولا يعفي السلطة القائمة بالاحتلال من أهمية اضطلاعها بمسؤولياتها تجاه الأراضي الفلسطينية، وبالأخص قطاع غزة، وذلك بتخفيف الإجراءات الخاصة بالمعابر إلى القطاع وتيسير سبل إعادة الإعمار بما يعود بالفائدة على كافة الأطراف ويضمن الأمن والاستقرار.

إن سياسة فرض الأمر الواقع وتغيير الأوضاع على الأرض والتنصل من الالتزامات التي تفرضها الاتفاقات الموقعة، كذا الاستمرار في الإجراءات الاستفزازية والعقابية ضد الفلسطينيين والاستمرار في الاستيطان في الأراضي الفلسطينية ومحاولات منح تلك الإجراءات صبغة قانونية داخلية، بتغيير الوضع في القدس الشرقية، لن تضمن الأمن لأي طرف، خاصة وأننا جميعا نعلم أن أي إجراء لا يتسق ولا يحترم القرارات الدولية ولا القانون الدولي لا يعتد به ولا يترتب عليه أي أثر قانوني بالنسبة لمن هو خاضع للاحتلال ولا بالنسبة للمجتمع الدولي.

إن مصر دعت في عدة مناسبات الأطراف المعنية إلى اتخاذ التدابير اللازمة للعودة إلى طاولة المفاوضات وفقا للقرارات ذات

الصلة وأساس حل الدولتين الذي يمثل الصيغة الوحيدة التي تضمن حقوق الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وإن أي بدائل أخرى غير متفق عليها بين الجانبين لن تحقق إلا المزيد من التوتر والاحتقان.

إن مصر حريصة في هذا السياق على إنهاء الانقسام الفلسطيني الذي أثر سلبا على القضية الفلسطينية، وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مساندة الجهود المصرية في هذا السياق ودعم الحكومة الفلسطينية لتتمكن من أداء مهامها بنجاح وتخطي العقبات والمعوقات التي تقف حائلا أمام إنهاء المصالحة الفلسطينية التي تمثل بالنسبة لمصر أحد أهم السبل لبناء مجتمع فلسطيني موحد وقوي يمكنه أن يكون شريكا كاملا في السلام، كما يضمن إقامة دولة فلسطينية متماسكة وقادرة على الحياة.

السيدة آل ثاني (قطر): أود بداية، السيد الرئيس، أن أهنئكم على رئاسة بلدكم الصديق لمجلس الأمن ونشكركم على عقد هذه الجلسة، ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته صباح اليوم. ونغتنم هذه الفرصة لنهنئ الدول الشقيقة والصديقة التي لعضوية مجلس الأمن.

تطرح منطقة الشرق الأوسط على طاولة مجلس الأمن تهديدات كبيرة ومعقدة للسلم والأمن الدوليين، منها التهديدات القائمة منذ عقود ومنها الناشئة، وتحتاج جميع هذه التحديات تكثيف التعاون بين دول المنطقة، خاصة، والمجتمع الدولي عامة من أجل حل الأزمات واستئصال أسبابها ومعالجة عواقبها على نحو مستدام.

لا يساور دولة قطر الشك في أن تسوية القضية الفلسطينية وتحقيق السلام سيصب في مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين وستجني ثمارها المنطقة والعالم. وعليه فإن دولة قطر تجدد دعمها لكافة الجهود الرامية لاستئناف عملية السلام وبما يفضي للتوصل إلى الحل العادل والشامل والمستدام المستند إلى إقامة دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

إن احترام الوضع القانوني للقدس الشريف له أهمية خاصة في سياق قضية السلام، وفق ما أكدته قرارات مجلس الأمن وكافة المبادرات الرامية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وإن حرصنا على أهمية تحقيق السلام يستدعي التشديد على ضرورة التعامل مع مسألة القدس كجزء رئيسي في إطار الحل الشامل والنهائي لقضية الشرق الأوسط وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومنها قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) وقرار الجمعية العامة الأخير (٢٤٠/٧٢) حول وضع القدس، الذي أكد على أن قضية القدس هي من قضايا الوضع النهائي التي يجب البت فيها عبر مفاوضات بين الأطراف وعلى عدم الاعتراف بأي تدابير أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع القدس الشريف أو مركزه القانوني أو تركيبته الديمغرافية.

تؤكد دولة قطر مجددا أن مخاطر استمرار الأزمة السورية على الأمن الإقليمي والدولي وآثارها الإنسانية غير المسبوقة تستوجب تكثيف الجهود للتوصل إلى حل سياسي يستند إلى بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/523) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبما يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري الشقيق في الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة سورية الوطنية والإقليمية. كما نشدد على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، وندعم الجهود الرامية إلى استئصال الإرهاب في سورية ووضع حد للعنف والتصعيد وتحقيق التهدئة وفق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما سنواصل العمل بالتعاون مع شركائنا الدوليين لتقديم الدعم الإنساني إلى الأشقاء السوريين.

يلقي استمرار الحصار والإجراءات الأحادية غير القانونية ضد دولة قطر بتبعات خطيرة على السلام والأمن الإقليميين

والدوليين ويفاقم من حالة عدم الاستقرار الراهنة التي تعاني منها المنطقة، وينعكس سلبا على الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. فبدلا من الاستجابة للجهود التي تضطلع بها الدول الشقيقة والصديقة للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف من خلال الحوار، بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأسس العلاقات الودية بين الدول، فإن الفترة الأخيرة شهدت تصعيدا تمثل في خروقات جوية ضمن سلسلة الاستفزازات ضد دولة قطر، مما يشكل انتهاكا لأحكام الميثاق والقانون الدولي.

وتماشيا مع التزامات دولة قطر وفق القانون الدولي، كعضو في الأمم المتحدة، فقد حرصنا على اتباع الإجراءات التي يقتضيها الميثاق في هذا الخصوص عبر إبلاغ الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وفق مقتضى المادة ٣٥ من الميثاق. في الوقت الذي تؤكد دولة قطر حرصها على اعتماد الحوار لتسوية الخلافات واحترام علاقات حسن الجوار، فإنها ترفض بشدة أي خرق لسيادتها وسلامتها الإقليمية، وتحتفظ بحقها المشروع الذي يكفله القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية وأمنها الوطني. كما تجدد دولة قطر التزامها بالوساطة المقدرة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، وتقديرها للدول التي ساندت هذه الوساطة بغية حل هذه الأزمة.

وختاما، ستواصل دولة قطر مساهمتها الفاعلة والإيجابية في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط وبما يصب في تحقيق أهداف مجلس الأمن حيال حفظ السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة الكازاخستانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى قيادتها الكفؤة لأعمال المجلس خلال هذا الشهر.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز. نحن نتطلع إلى المشاركة في الاجتماع الوزاري المقبل للجنة حركة عدم الانحياز المعنية بفلسطين، الذي سيعقد في أديس أبابا.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة ونشاطره قلقه العميق إزاء التصعيد الأخير للتوتر والعنف حول القضية الفلسطينية. ونحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإبقاء جميع الخيارات المجدية مفتوحة لاستئناف عملية المفاوضات، مما يبقي إيماننا بحل الدولتين حيا.

من المفارقات المأساوية، أننا في حين كنا نأمل أن نرى بصيص أمل في الذكرى الخمسين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، فقد شهدنا الحالة بدلا من ذلك تدخل في دوامة من الأعمال الاستفزازية والعنف غير المبررة، مما يهدد آفاق عملية السلام ويقوض بشدة حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني.

لا تزال بنغلاديش تشعر ببالغ القلق إزاء القرارات والإجراءات الانفرادية التي تقوض وضع القدس الشرقية كمسألة من مسائل الوضع النهائي في عملية السلام وتسهم في تغيير وضع المدينة التاريخي والقانوني وهيكلها الديمغرافي وطابعها العربي الإسلامي. تؤكد بنغلاديش مجددا الأهمية القصوى للحفاظ على الوضع القانوني للقدس في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها تلك التي اتخذها المجلس.

وتحث بنغلاديش المجلس على حمل إسرائيل على الوقف الفوري لبناء مستوطناتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة ورفع الحصار عن قطاع غزة ووضع حد لجميع أشكال الاحتلال والعنف. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء تجاهل إسرائيل التام للامتثال لأحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). يجب إعطاء أولوية فورية لكفالة حماية دولية للشعب الفلسطيني، الذي يعاني

منذ عقود من سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال.

إن الانتهاكات المستمرة القانون الدولي الإنساني والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أوجدت ثقافة فظيعة للإفلات من العقاب. تواصل السلطة القائمة بالاحتلال، في غياب أي مساءلة دولية فعالة، ممارسة الاضطهاد ضد المدنيين الفلسطينيين وسجن وإساءة معاملة عشرات الفلسطينيين في مراكز احتجازها وتجريد آلاف الأسر الفلسطينية من ممتلكاتها وطردها من خلال بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية.

وتتشاطر بنغلاديش الشواغل بشأن تخفيض التمويل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة بالنسبة لملايين اللاجئين الفلسطينيين في عدد من البلدان المضيفة. ونؤكد من جديد ضرورة كفالة زيادة التمويل الثابت والمستدام للأونروا، ونحث الدول الأعضاء على المساعدة في النهوض بقدرة الأونروا على إحداث فرق في حياة اللاجئين الفلسطينيين.

وتظل حكومة بنغلاديش وشعبها، تحت قيادة رئيسة الوزراء، صاحبة المقام الشيخة حسينة، ثابتين في دعمنا لكفاح الشعب الفلسطيني العادل والمشروع من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء ومتصلة جغرافيا وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل الدولتين.

وتتطلع بنغلاديش إلى رؤية بوادر إيجابية تنبثق عن مختلف المبادرات الإقليمية والثنائية التي تجري متابعتها لمعالجة القضية الفلسطينية. ونشدد على أن الاستفزازات والإجراءات الانفرادية وتصعيد التوتر تتعارض كليا مع مسعانا المشترك لتحقيق السلام والأمن في المنطقة. نحن نتوقع من المجلس إبداء وحدة الهدف في إيجاد حلول سلمية وعادلة ودائمة لجميع النزاعات التي طال أمدها وما ينجم عنها من حالات إنسانية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد سيك (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود في البداية أن أشيد بالروح المهنية التي أدار بها وفد كازاخستان أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، ونرحب بهذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لنا مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

أكرر التأكيد على القلق البالغ الذي يساور أعضاء اللجنة إزاء التطورات الأخيرة على أرض الواقع التي لا تزال تقوض آمال التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. من المؤكد أن الدعم الإجماعي تقريبا من أعضاء مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر، لمشروع القرار S/2017/1060، المتعلق بالقدس، واتخاذ الجمعية العامة اللاحق للقرار د إ-١٠/١٩ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، أظهر الالتزام الثابت والبديهي بالفعل للمجتمع الدولي بإيجاد حل سلمي لهذا النزاع.

لقد أعلن ذلك القرار أن أي قرار أو إجراء يهدف إلى تغيير الوضع في القدس، أو طابعها أو تكوينها الديمغرافي يعتبر لاغيا وباطلا، ويدعو جميع الدول إلى الامتناع، في الوقت الحاضر عن افتتاح بعثات دبلوماسية في المدينة المقدسة. واللجنة مقتنعة بأن تظل القدس من مسائل الوضع النهائي التي يتعين حلها من خلال المفاوضات، عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتوافق الآراء الدولي الثابت منذ وقت طويل.

ويساور اللجنة القلق أيضا جراء اعتماد إسرائيل مؤخرا، الدولة القائمة بالاحتلال، تدابير لفرض تغييرات على الوضع

الراهن على أرض الواقع. وتشمل تلك التدابير اعتماد البرلمان الإسرائيلي قانونا في وقت سابق من هذا الشهر من شأنه أن يمنع أي حكومة إسرائيلية في المستقبل من التنازل عن أي جزء من القدس، بما فيها القدس الشرقية، لدولة فلسطينية مستقلة في إطار المفاوضات. وعلاوة على ذلك، اتخذت مؤخرا اللجنة المركزية لحزب الأغلبية الحاكم في إسرائيل قرارا يدعو إلى فرض القوانين الإسرائيلية على جميع المستوطنات في الضفة الغربية، مما يعني ضمها بحكم الأمر الواقع. إذا أصبح هذا القرار قانونا، فإنه سوف يغلق الباب أمام التوصل إلى حل تفاوضي، ويشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن المتعاقبة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وبالإضافة إلى كون هذه القرارات غير شرعية بموجب القانون الدولي، فإنها تقوض حل الدولتين، وفي هذا الصدد، يجب أن يرفضها المجتمع الدولي.

من واجب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلسنا، أن يضطلع بمسؤوليته بدعمه للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال وإقامة دولته ذات السيادة والقادرة على البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية. وبما أن اللجنة لا تزال ملتزمة بقوة بالتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، فإنها تدين جميع أشكال العنف والتحريض على الكراهية والتطرف، بغض النظر عن مرتكبيها أو دوافعها. ولهذا السبب، تحض اللجنة، في جملة أمور، المجتمع الدولي على مواصلة الجهود الطويلة الأمد لدعم المصالحة بين الفلسطينيين وضمان السلامة المالية للمؤسسات الفلسطينية لتعزيز بناء قدرات الفلسطينية من أجل إعدادهم لإدارة دولة مستقلة ومتحررة من الاحتلال.

في ذلك الصدد، تهيب اللجنة بالدول الأعضاء أن تقوم، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بتعزيز دعم ومساعدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي لا غنى عن أعمالها الإنسانية والإنمائية التي تقدمها لملايين من اللاجئين الفلسطينيين. فتلك المؤسسات، بوصفها ركائز أساسية، تبعث على الأمل والاستقرار لدى الشعب الفلسطيني، ولا سيما الشباب، في منطقة تعاني من قلاقل شديدة.

وكما تكرر اللجنة باستمرار، لا يوجد بديل عن حل الدولتين، ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل توسيع نطاق عمله مع جميع الجهات المعنية لتمكين الشعب الفلسطيني، أسوة بجميع الشعوب الأخرى، بما في ذلك الشعب الإسرائيلي، من التمتع بدولة مستقلة ذات سيادة داخل حدود معترف بها دوليا وقادرة على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع جيرانها، بما في ذلك دولة إسرائيل. ومن هذا المنطلق، ستواصل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الوفاء بولايتها لتحقيق تلك الغايات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جا سونغ – نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن امتناني لكم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة مجلس الأمن المفتوحة اليوم في هذا الوقت المناسب بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. إنّ وفد بلدي يؤمن إيمانا راسخا بأنه في ظل قيادتكم القديرة، ستعطي المناقشة الحالية زخما كبيرا للبحث عن حل للشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك، يقدّر وفد بلدي أيّما تقدير ويؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به السفير صمويل مونكادا، الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم حركة عدم الانحياز.

إن حل قضية فلسطين إحدى الأولويات القصوى لضمان السلام والأمن في الشرق الأوسط. فقضية الشرق الأوسط، التي نجمت عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في عام ١٩٤٨، لا يزال يكتنفها الجمود على الرغم من اتخاذ العديد من قرارات

الأمم المتحدة المتخذة وطرح الكثير من المقترحات، بما فيها مبادرة السلام العربية، التي تم عرضها على طاولة المفاوضات. ويرجع ذلك كله إلى موقف إسرائيل المناهض للسلام، وسياسة الاحتلال، فضلا عن سياسة الولايات المتحدة المزدوجة المعايير في الشرق الأوسط التي تسعى دائما لحماية إسرائيل.

إنّ المجتمع الدولي ما انفكّ يطالب باستمرار بإنشاء دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. وخلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة في كانون الأول/ديسمبر، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار دإط-١٠/١٩ بشأن مركز القدس، الذي يعارض قرار رئيس الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة إليها. لقد كانت فرصة أخرى لإظهار الإرادة الموحدة للمجتمع الدولي. إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يؤمن بأن قرار رئيس الولايات المتحدة ترامب يستحق الإدانة العالمية والرفض العلني، لأنه يشكل تحديا سافراً وإهانة للشرعية والإرادة الجماعية للمجتمع الدولي.

ينبغي معالجة مركز القدس على نحو عادل عن طريق استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والتوصل إلى حل شامل ودائم لمسألة الشرق الأوسط. ويتعين على الولايات المتحدة وإسرائيل أن توليا الاهتمام الواجب بجهود المجتمع الدولي لحل مسألة الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما يعود بالمنفعة على الفلسطينيين والشعوب العربية. ويجب عليهما أيضا أن تتناولا عملية السلام في الشرق الأوسط بإخلاص وجدية.

إنّ إقامة دولة فلسطين المستقلة حق سيادي غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني. لقد اعترفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بفلسطين بوصفها دولة رسمية في عام ١٩٨٨، ومنذ ذلك الحين تقدّم الدعم الثابت للتضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني لإقامة دولة مستقلة. يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليؤكد من جديد دعمه وتشجيعه الثابتين لنضال الشعب الفلسطيني لممارسة حقه المشروع في إقامة دولة مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، ولكفاح الشعب العربي في سعيه إلى تحقيق العدالة. ويؤكد وفد بلدي أنه يجب إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي والتمييز ضد حقوق الإنسان في فلسطين في أقرب وقت ممكن والسماح للشعب الفلسطيني بممارسة كامل حقه في تقرير مصيره الوطني.

في الختام، يود وفدي أن يوضح مرة أخرى الموقف المبدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومؤداه أنه ينبغي تسوية جميع النزاعات، بما في ذلك المسألة السورية، بالوسائل السلمية من خلال الحوار والمفاوضات بين الأطراف، بدون أي تدخل خارجي، بما يتفق مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة التي تنص على احترام السيادة وعدم التدخل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد يعقوب (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لتركيا، باسم منظمة التعاون الإسلامي، والممثل الدائم لفنزويلا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الحالة في فلسطين اليوم وخيمة. ولا تزال آفاق التوصل إلى حل سلمي لأطول النزاعات من صنع الإنسان، قاتمة. ويرجع ذلك إلى التحدي المستمر والانتهاكات من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لمختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولذلك نطالب إسرائيل بوقف جميع الانتهاكات والأعمال غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تمتثل امتثالا تاما لجميع التزاماتها، على النحو المنصوص عليه في القرارات ذات الصلة والقانون الدولي والأعراف الدولية.

ومن مسؤولية جميع الدول الأعضاء ألا تتخذ قرارات أو تهيّئ الظروف التي من شأنها التأثير سلبا على الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل وسلمي للنزاع. وفي هذا السياق، تكرر ماليزيا التأكيد على قلقها العميق إزاء قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس. إذ إن القرار يقوض الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وتسبب في استياء وإحباط أغلبية الدول الأعضاء، ولا سيما في العالم الإسلامي، الذين يرغبون في رؤية السلام والاستقرار والأمن في المنطقة.

والأهم من ذلك، أن القرار ينتهك ويقوّض قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثل القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتوفر تلك القرارات الأساس لعملية السلام التي أكدت على أن مدينة القدس باعتبارها من مسائل الوضع النهائي تجب تسويتها من خلال المفاوضات الثنائية بين فلسطين وإسرائيل في إطار حل الدولتين. إن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل لن يفضي سوى إلى تشجيع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مواصلة سياساتها الغاشمة والقمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يسبب معاناة شديدة للشعب الفلسطيني. ويساورنا القلق من أن هذه الحالة المتردية لن تعمل سوى على تغذية مخططات المتطرفين.

وتشعر ماليزيا بالقلق الشديد إزاء تناقص الدعم المالي لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم المساعدة والحماية والدعوة لصالح اللاجئين الفلسطينيين. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز دعمها للأونروا بغية ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك حصول ما يقرب من نصف مليون من الفتيان والفتيات على التعليم في مدارس الأونروا البالغ عددها ٧٠٠ مدرسة. والمساعدة الغذائية الطارئة وغيرها من أشكال الدعم، فضلا عن الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الرعاية قبل الولادة؛ وغيرها من الخدمات المنقذة للحياة. وستواصل ماليزيا، من جانبها، تقديم المساعدة، في حدود إمكانياتها، إلى الأونروا.

وتأمل ماليزيا أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تسهم إسهاما مفيدا في كسر الجمود في عملية السلام بالشرق الأوسط، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن القانون الدولي والأعراف الدولية. ولا تزال ماليزيا تؤمن بأن الحل القائم على وجود دولتين، حيث يعيش الفلسطينيون والإسرائيليون في سلام جنبا إلى جنب، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، هو الحل الوحيد لهذا النزاع الذي طال أمده.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة إسرائيل لتدلي ببيان آخر.

السيدة ميتزاد (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعلم أنه كان يوما طويلا، ولكنني طلبت الكلمة لممارسة حقي في الرد من أجل التعليق على بعض الملاحظات التي قدمت في وقت سابق من هذا اليوم في هذا المنتدى.

أود أولا أن أتناول التعليقات التي أدلت بها السفيرة اللبنانية. أشار الرئيس اللبناني، في عدة مناسبات خلال السنة الماضية، إلى حزب الله، وهو منظمة مصنفة على أنها إرهابية، بوصفه شريكا أساسيا في الحكم وقوة مسلحة شرعية في لبنان. وفي جملة أمور، وصف حزب الله بأنه يؤدي ”دورا مكملا للجيش اللبناني“. وهذا يلقي بظلال كبيرة من الشك على التزام لبنان المعلن بالقانون الدولي.

وأكدت السفيرة أيضا تأييد حكومتها للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، في حين أن لبنان سمح في الواقع لإرهابيي حزب الله بالسيطرة الكاملة على جنوب لبنان. وقد سمح لبنان لحزب الله

بتجميع أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ قذيفة وصاروخ، وتحويل مدنييه إلى دروع بشرية. إن لبنان لا يسمح لحزب الله بممارسة أنشطته الإرهابية بشكل كامل داخل الأراضي اللبنانية فحسب، بل ويغض الطرف عن حزب الله عندما يدعو ويستضيف قياديين تابعين لميليشيات شيعية عراقية في جنوب لبنان. وأنا أنصح لبنان بأن يركز طاقته على ضمان التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وبسط السلطة التامة للحكومة اللبنانية على بلدها.

وفي معرض الحديث عن منتهكي حقوق الإنسان، أود أن أشير إلى الممثل السوري الذي أهان هذا المنتدى مرة أخرى بنظريات المؤامرة والافتراءات السخيفة. ومن الصعب فهم الكيفية التي يجد بها الوفد السوري بالفعل الجراءة لأخذ الكلمة عند النظام السوري بينما يستهدف بشكل روتيني ومنهجي مدنييه، ويمنعهم من تلقي المعونة الإنسانية، ويتسبب متعمدا بمعاناتهم. علاوة على ذلك، وبينما نتكلم، تعكف الحكومة السورية على فرض حصار وحشي ولاإنساني ضد شعبه في الغوطة الشرقية، مستخدما مرة أخرى، كما تفيد التقارير، الأسلحة الكيميائية لمهاجمة شعبها. أود أن أذكر بأنه عندما ارتكب النظام السوري هذه الفظائع، قدمت إسرائيل المعونة الإنسانية إلى مئات السوريين، بما في ذلك عن طريق معالجتهم في المستشفيات الإسرائيلية. ولن آخذ المزيد من وقت المجلس للرد على نظام فقد ببساطة كل مصداقيته.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها ممثل فنزويلا، فإن ذلك البلد في حالة من الإفلاس الأخلاقي والاقتصادي. وأوصي بأن يتناول ممثل فنزويلا أوجه القصور الشديدة في بلده، التي يتفشى فيها العنف، وينتشر الجوع، والقمع الوحشي للمنشقين، والتعذيب والإعدام اللذين تسمح بهما الدولة، على أساس يومي.

أنتقل الآن إلى بوليفيا. ومن دواعي خيبة الأمل الشديدة مرة أخرى أن ممثل بوليفيا قد ألقى كلمة متحيزة وتجافي الحقائق ولا تجسد الحالة الحقيقية على أرض الواقع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لقد مضى على عضوية بوليفيا في مجلس الأمن أكثر من سنة حتى الآن، ومع ذلك لم تتصل بإسرائيل ولو لمرة واحدة لإجراء محادثة بناءة بشأن النزاع. ونتوقع من بوليفيا أن تستمع إلى كلا الجانبين، كحد أدنى، قبل تحديد الموقف.

أود أن أختتم كلمتي بالانتقال إلى التعليقات التي أبداها هنا في وقت سابق اليوم ممثل الكويت، وهي عضو جديد في المجلس. إن تقييد حرية التعبير، وممارسة التعذيب والسماح بالعنف العائلي، ولا سيما تجاه المرأة، وسجن المواطنين بسبب انتقاد الحكومة هي ببساطة ممارسات شائعة في الكويت. ولو تسنى لشعب الكويت ممارسة حرية التعبير – نفس حرية التعبير التي استغلها ممثلهم اليوم لمهاجمة إسرائيل – ربما كانت كلمة الكويت أقل سخافة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.